جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

2023

الجزء الرابع

الحالة الإقليمية والدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

2023

الجزء الرابع

الحالة الإقليمية والدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي السنوي (9)

تقرير عام 2023

الاصدار التاسع 2024

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

Stgcenter.org

info@stgcenter.org

@STG.CENTER

@stg.center

@stg.center

@Stg_center

+905535152346

+902125156875

+902126213555

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

من نحن؟

مؤسسة نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة بتركيا، رائدة وشريك دولي في التفكير التنموي الاستراتيجي، تعمل على تطوير مستوى التعليم والتدريب و الوعي التنموي والتفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية و الإسلامية بما يسهم في تنمية وتطوير المجتمعات العربية والاسلامية فضلا عن الإسهام في صناعة مستقبل أفضل، وتتعاون في سبيل ذلك مع جامعات ومعاهد ومراكز تعليمية وتدريبية وبحثية بجانب عدد من الاساتذة الجامعيين المفكرين والخبراء والباحثين، وتقوم بالتنسيق بينهم وتوجيه الإنتاج المعرفي بهذا الشأن ، وتنشأ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب وتطرح المبادرات في مجال الدراسات العليا التنموية وعلوم المستقبل.

الرؤية:

مجموعة رائدة في التفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية، وشريك دولي في التفكير الاستراتيجي.

الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذالك الإسهام في تنمية جيل من الشباب وصناعة مستقبل أفضل، وذلك من خلال بناء القدرات وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقة العربية والإقليمية

الأهداف:

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة.
- توفير قيادات استراتيجية
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب.
- دعم التفكير الاستراتيجي واقتراح السياسات والمبادرات وتقدير الموقف.
- تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين مراكز الدراسات والأعضاء في المجموعة.
- بناء شراكات إقليمية ودولية مع مراكز الدراسات وخبراء وباحثين.
- دعم وإسناد مشاريع المراكز الأعضاء
- تنمية التفكير الاستراتيجي لجيل الشباب المفكرين.

الحـــالـة
الإقليمية
والـدوليـة

الفهرس

م	المحتويات	الكاتب	ص
1	المقدمة	أ. محمد سالم الراشد رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي	8
2	سياسة تركيا الخارجية في القرن الجديد	مجموعة التفكير الاستراتيجي د. كوكخان بوظباش	11
3	إيران.. وأبرز المتغيّرات الفاعلة في الشرق الأوسط للعام 2023	مركز الحوار السوري د.ياسين جمول د.عامرعبدالله د.خليل صباغ	28
4	دولة الاحتلال: بين الانقسام السياسي المجتمعي وطوفان الأقصى	مركز رؤية للتنمية السياسية أ.ختام عجارمة	48
5	تقرير حالة الولايات المتحدة في مستهل السنة الانتخابية 2024	مجموعة التفكير الاستراتيجي د.عبد الرحمن السراج	75
6	روسيا والمتغيرات الاقليمية للعام 2023	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. حازم عياد	96
7	ملامح تطور الاستراتيجية الصينية خلال عام 2023	منتدى آسيا والشرق الأوسط د. محمد مكرم بلعاوي	109
8	أوروبا خلال سنة 2023 الحضور الأوروبي على المسرح الدولي والعلاقات مع العالم العربي وجواره في زمن الحروب والاستقطابات	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. حسام شاكر	124

مقدمة

الحمد لله رب العالمين «علم الإنسان ما لم يعلم».

مع نهاية عام 2023م واستقبال عام جديد بعده، ما زال العالم ونظامه الدولي والإقليمي يعيش حالة الاضطراب والصراع، وكأنما نذر الصدام الكوني تزداد، حيث شكّل طوفان الأقصى الذي فاض في السابع من أكتوبر من عام 2023م وكان نقطة تحول في الاستقطاب والصراع الاستراتيجي في المنطقة، إذ تحولت القضية الفلسطينية كقضية مركزية للعالم ومستقبل، وليس فقط كقضية مركزية للعالم الإسلامي.

لقد أحدث طوفان الأقصى متغيرات ومستجدات على المستوى السياسي والاستراتيجي والقانوني والإنساني.

إذ أن بنيان النظام العالمي الذي بني على مجموعة من الأنظمة والقوانين الدولية بات على وشك الانهيار، بل فعلياً سقطت كل مقومات هذا النظام القانونية والأخلاقية في وقوف الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في الحرب اللاأخلاقية التي يمارسها الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين مدعوماً من آلة الحرب الأمريكية وحلف الناتو، كما أثبت عجز المنظمات الدولية بل قوى دولية مثل روسيا والصين عن قدرتها في تغيير واقع الاعتداء والظلم على شعب غزة المحاصرة وسقطت كل أقنعة العالم الغربي المتحضر وفشلت كل الأنظمة العربية والإسلامية عن تغيير أو تفكيك الحصار المضروب على ما يقارب أكثر من مليوني إنسان محاصر في غزة، إن أهم متغير تم رصده خلال هذا العام هو المتغير الأخلاقي الحضاري للقيم العالمية وللنظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية وقادته الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، وبالرغم من ذلك فإن مؤشرات إيجابية رصدت في المنطقة العربية، حيث استمرت المصالحات الإقليمية وأهمها الاتفاق السعودي الإيراني ومحاولات تخفيض حدة الصراع الداخلي في ليبيا واليمن وسوريا، وكذلك التوترات بين الجزائر والمغرب، مع تطور العلاقات التركية الخليجية والمصرية، أضف إلى أن حدة الاستقطاب الطائفي في المنطقة قد خفت نسبياً، إلا أن اشتعال الحرب في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع المدعومة من أطراف خارجية زاد من التوترات في منطقة القرن الأفريقي، بالإضافة إلى احتمالات توسع الحرب في البحر الأحمر والشرق الأوسط، باستمرار العدوان الإسرائيلي على غزة.

وقد أدى ذلك إلى ارتباك في استمرار عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني وزاد من خطر انزلاق الولايات المتحدة قبل عام من الانتخابات في حرب في الشرق الأوسط بدعمها الكيان الصهيوني، ومن

جهة أخرى شهد عام 2023م تزايد التنافس بين السعودية والإمارات على قيادة المنظومة العربية، إلا أن قطر تفرّدت بدبلوماسيتها النامية كوسيط في مجموعة من الملفات أهمها قيادة التفاوض بين حماس والكيان الصهيوني بشأن إطلاق سراح الأسرى الصهاينة في حرب غزة، مما أوجد لها مكانة دولية مهمة، في حين شكّلت المقاومة الفلسطينية بقيادة حماس دوراً حيوياً في إعادة القضية الفلسطينية كقضية رئيسية من جديد، بل شكّلت أملاً للشعوب العربية وإعادة الدور والمكانة في مواجهة العدو الصهيوني، وبث الحيوية من جديد فيه، إلا أن تحديات التهجير في الضفة وغزة ما زال مهدداً كبيراً يلقي بظلاله على الحالة الفلسطينية والعربية، مع تزايد التحديات الأمنية، في ضوء تفكك وفشل المنظومات العربية في عمل استراتيجي موحد.

ويسرنا في جمعية التفكير الاستراتيجي أن نضع بين يدي الجمهور العربي والنخب والباحثين والمتخصصين تقريرنا الاستراتيجي التاسع والذي أنتجه مجموعة من الخبراء والباحثين أصدقاء الجمعية ومراكزها في المجموعة، وهو جهد تشاركي لتطوير أفق التفكير والوعي الاستراتيجي لقطاعات الشباب وجمهور المتخصصين والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات والمخيمات والدورات التي قامت بها الجمعية لإيجاد بيئة وعي استراتيجي وازنة، في تهيئة جيل من الشباب العربي والإسلامي ليقوم بدور في تنمية البلدان والأوطان بوعي واتزان أمام فوضى المستجدات والمتغيرات الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية التي تضرب المنطقة بعواصفها.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر لجميع الإخوة الباحثين الذين قاموا بإنتاج هذا التقرير وللإخوة الذين تابعوا خطة تنفيذ هذا التقرير في الجمعية، والذي يتمثّل في 5 إصدارات رئيسية (تقرير الحالة العربية (3 أجزاء) – تقرير الحالة الإقليمية والدولية – تقرير الحالة العامة).

متمنياً لجميع الباحثين والمتابعين والقراء والمؤسسات الأهلية والحكومية أن تستفيد من هذا التقرير السنوي، وأن يخيّم السلام والأمان في ربوع الأوطان والأبدان بحفظ الرحمن الكريم المنان.

محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

سياسة تركيا الخارجية في القرن الجديد

د. كوكخان بوظباش

مدير المعهد التركي للبحوث العالمية والإقليمية

مجموعة التفكير الاستراتيجي

اسطنبول – تركيا 2024

الملخص التنفيذي

واجهـت السياسـة الخارجية التركيـة في السنوات الأخيـرة العديد من التحديـات بفعل التحولات الإقليميـة والدولية، وكانت نتائج بعضهـا مؤلمة. ومن الواضح أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت عام 2023، كانت بمثابة ميلاد جديد لتركيا. وعند تقييم السياسة الخارجية التركية لعام 2023، من الضروري إلقاء نظرة فاحصة على رصيد السنوات العشرين الأخيرة. وباختصار، برز نهج السياسة الخارجيـة خلال حكـم حزب العدالة والتنمية من خـلال البناء والإصلاح في الفتـرة الأولى، والنضال والتوطيـد في الفترة الثانية، والكفاح والحصول على الاستقلال في الفترتين الأخيرتين. ويمكن القول: إن الاستقلال الاستراتيجي سيتم استهدافه في المرحلة المقبلة.

يشـكل الوجـود العسكري المتزايد خارج حـدود البلاد، معلماً مهماً في إطـار سياسة خارجية أكثر نشاطا، اتبعتها تركيا منذ العام 2011 بدافعين رئيسيين: يتمثل الأول بالبحث عن المزيد من الاستقلال الاستراتيجي في السياسة الخارجية والأمنية، والآخر؛ باستخدام السياسة الخارجية لأغراض سياسية داخليـة لتوطيـد السلطة. ومع الأخذ بعين الاعتبار تغيرات القوى العالمية التي أدت إلى تراجع الغرب، وضعـف المؤسسـات المتعددة الجنسيات وظهـور مراكز قوة جديدة، ارتأى حـزب العدالة والتنمية أن الاستقـلال الاستراتيجـي ضـروري في الفتـرة المقبلة. ويتوخـى المنظور الجديـد الاستجابة بمرونة للتحديـات الجيوسياسيـة وتمكين الاستخدام الفعّـال للنطاق الجيوسياسي الـذي أُنشئ حديثاً، وذلك بمـا يتماشـى مـع مصالح تركيا الوطنيـة وتوسيع مناطق نفوذهـا. ومع ذلك فإن التحـول من المطالبة بالاستقلال الكامل إلى الاستقلال الاستراتيجي لم يتشكل نتيجة المؤثرات الخارجية فحسب، بل تشكل أيضاً من خلال الديناميكيات الداخلية والتوجهات الأيديولوجية والأهداف الاستراتيجية. وتتمثل ركائز نهـج السياسـة الخارجية في سياسة التحالف المرنـة، واستخدام العناصـر السياسية والعسكرية في بعض الأحيان.

أصبحـت تركيـا في عهد الرئيـس أردوغان، لاعباً مهماً ونشطاً، خاصة فـي إفريقيا والبلقان وآسيا الوسطـى. فَبَعـد وصولها إلى السلطة في عـام 2002، وسَّعت حكومة حزب العدالـة والتنمية شبكتها الدبلوماسية وزادت عدد رحلات شركة الخطوط الجوية التركية إلى مناطق عديدة حول العالم على مر السنين. واتبعت أجندة شاملة، تمثلت في التعاون الاقتصادي والتجاري، والاستثمار ومساعدات التنمية والخدمات الصحية، والتعليم والتعاون الثقافي، والأنشطة الدينية وأنشطة المجتمع المدني، والأسلحة

والتعــاون العسكري. ونتيجة لهذه التعاونــات، أُنشئ «المجلس التركي» عام 2009 (أعيدت تسميته إلى منظمة الدول التركية عام 2021، وتضم إلى جانب تركيا، كلا من أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان، في حين تتمتع المجر وتركمانستان بصفة مراقب).

شهــدت السياسة العالمية تغيرات وتحولات خطيرة في العقد الماضي. إذ غَدَت المنظمات الدولية والتحالفــات والعلاقــات الثنائيــة موضع تساؤل جوهــري. وعندما نقوم بتقييــم السياسات التركية من منطلق سياسات «المعاملاتية»، نجد إشارات لحقبة جديدة أضحت فيها السياسة التركية أكثر هيمنة، وهم ما يفسر انسحاب تركيا من جانب واحد من اتفاقية اسطنبول (في 2021/07/01)، وصراعاتها مع المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. لكن أهم انعكاسات الفهم المعاملاتي تتجلى فعلياً في علاقات تركيــا مع الاتحــاد الأوروبي وحلف شمال الأطلســي. فقضايا الديمقراطية وسيــادة القانون كانت تعد ذات يــوم مــن المتطلبات الأساسية للحصــول على العضوية الكاملة في الاتحــاد الأوروبي. لكننا، نجد اليوم مواضيع أخرى مدرجة على جدول الأعمال في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي، وهي: تسهيل التأشيــرات، وتحديــث اتفاقية الاتحاد الجمركي، والمهاجرين، وملف جزيــرة قبرص وشرق المتوسط. واستثمــرت تركيا ملفَّ انضمــامِ السويد إلى الناتو عُنصرَ مُساومةٍ للضغــط على الكونغرس الأمريكي، الذي لم يوافق على بيع أنقرة مقاتلات «إف-16» الهجومية، فأرسل بايدن إلى الكونغرس خطاب توصية بشــأن الموافقــة على بيع تركيا المقاتلات، فور مصادقة تركيا على انضمام السويد إلى الناتو في العام 2024. وكان تعيين هاكان فيدان وزيرا للخارجية في الحكومة الجديدة بمثابة رسالة مفادها أن عملية صنع القرار في وزارة الخارجية ستتخذ مساراً أسرع وأكثر استقلالية.

لكــن أحــد العوامل المهمة التــي ينبغي أن تؤخذ في الحُسبان عند الدخــول إلى عهد جديد، هو أن سياسات المعاملاتية تحمل في حد ذاتها بعض المخاطر. لأنها غير مستدامة في حد ذاتها، وستشكل تحدياً لأي حكومة تريد الدخول في هيكل مؤسسي مستقبلاً من ناحية إقناع من يعارضها. ومن الواضح أن الصعوبــات المنتظــرة في هذا السياق لم تحدث في العــام 2023. وهذا يعني أيضاً أن فترة إضفاء الطابع المؤسسي على نهج السياسة الخارجية المعاملاتي الذي تتبعه تركيا، قد بدأت بالفعل.

والزمــن سيحدد مــا إذا كان المسار الحالي للسياسة الخارجية، والذي يهــدف إلى إعادة التموضع وإعــادة تنظيــم استراتيجية الاستقلال الذاتي فــي المنطقة وتجاه الغرب، سيكــون مؤقتاً أو مستداماً. لكــن الحقيقة هي أن هــذا الوضع ينشأ من الضغوط المزدوجة للتكيــف، الناجمة عن القيود الإقليمية والداخليــة، وخاصــة الاقتصادية. ولهشاشــة الوضع الاقتصــادي حالياً، يُنتظر أن تندفــع أنقرة للعمل

استراتيجيـاً على تحسين علاقاتها المتوترة، خاصة مـع شركائها الغربيين، دون أن تضحي -جوهرياً- باستقلالية سياستها الخارجية وتحالفاتها المرنة (وبخاصة مع روسيا)، في نظام عالمي متعدد الأقطاب لا يشهد استقراراً، يُتيح أمامها مجالاً للمناورة وتعزيز موقعها الجيوسياسي، مع إبقاء التوتر مع الغرب ضمن إطار خاضع للرقابة، وتجنب العزلة الكاملة.

وهنـاك شروط وقواعد مهمة لنهج السياسة الخارجية المعاملاتية، فهو يتطلب علاقات دبلوماسية جـادة ومكثفـة وكوادر مخلصة ومؤهلة منهجياً. وتلوح في الأفق العديد من الفرص السياسية الخارجية (مثل الأزمة الأوكرانية والحرب الفلسطينية الإسرائيلية)، من أجل التكيف وبدء مبادرات جديدة، ولتعزيز مكانـة تركيا علـى الساحة الدوليـة. لكنها، كذلك، محفوفـة بالمخاطر. ويُنتظَر أنْ تُحـدِّدَ الانتخابات الرئاسية الأمريكية وانتخابات البرلمان الأوروبي، المسارَ المستقبليَّ للعالم الغربي في العام 2024.

سياسة تركيا الخارجية في القرن الجديد

يُكشَـف النقاب، من خلال المعلومات والتجارب المستخلصة في مجال العلاقات الدولية (التي تُعدّ بطبيعتها واحدة من التخصصات ذات المنظور الأوسع للفرد والمجتمع والدولة)، عن النتائج المرتبطة بهيكل العلاقات الدولية وخصائصها.

فالعلاقـات بيـن الدول عادةً ما تضع خططاً بناء على الأحداث والظواهر الجديدة، وذلك من خلال إجراء تحليل المحتوى المفاهيمي والمنهجي المتعلق ببعض المراحل. وفي هذا السياق، هناك مجموعة واسعـة من أساليب البحـث والمجالات داخل العلاقـات الدولية مثل الواقعيـة والماركسية والليبرالية والمدرسة الإنجليزية والبنائية. وهذه المناهج النظرية، التي ترسم إطاراً للبحث المجالي، تحلل وتفسر وجود الدول وقوتها وموقعها، من خلال تقييمها بطرق مختلفة.

وبطبيعـة الحـال، عند إجـراء تقييم عام، تظهر المعاييـر الاقتصادية للدولة، مثـل المساحة وعدد السـكان والموقع الجغرافي والمادي والقـدرات العسكرية والناتج القومي الإجمالي ومعدلات الواردات والصادرات، كمعايير مهمة في أيِّ تحليل. وبعبارة أخرى، تقوم المناهج النظرية المختلفة بإجراء تحليلاتها وتفسيراتها مع بعض المتغيرات الثابتة. وفي ضوء هذه المعايير كلها، تُصنف الدول والمجتمعات ببعض التصنيفـات مثـل دول ومجتمعـات متقدمة/ أقل نمـواً، وقوة عالميـة/ إقليمية. وبطبيعـة الحال، فإن تقييـم المتغيـرات الثابتة نفسها، من خلال وضعها في أطر نظرية مختلفة، يؤدي أيضاً إلى ظهور بعض المواقف الذاتية.

علـى وجه الخصوص، ومنذ انتخاب دونالد ترامـب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر/ تشريـن الثانـي 2016، لوحظ أن بعض عناصر السياسة الخارجية القائمة على المعاملاتية قد ظهرت علـى نطـاق عالمـي. وعلى الرغـم من العديد مـن المناقشات الأخيـرة حول هذا المفهـوم، لم تُدرس المعاملاتية بصورة صحيحة ولم تُعرف بوضوح. وبينما يُساهم نهج المعاملاتية في السياسة الخارجية، فـي إضعـاف التعددية، فإنه يُصعّد في الوقت ذاته العلاقـات الثنائية بخاصة إلى الواجهة. وإن أسباب هذا الاختيار، هي أن الحفاظ على العلاقات المتعددة الأطراف عادةً ما تكون أكثر تعقيدا من الحفاظ على العلاقات الثنائية، لاسيما أن التعددية تنطوي على جهات فاعلة متعددة وذات مصالح مختلفة.

وكثيراً ما تستوجب التعددية أيضاً التزامات طويلة الأجل من جانب الأطراف في الاتفاقيات التي يتم التفاوض عليها. علاوة على ذلك، فإنها عادةً ما توفر فوائد طويلة الأجل بدلا من الفوائد قصيرة الأجل. أمـا الاتفاقـات الثنائيـة، فعادةً ما تكون أقل تعقيـداً وأسهل في الإنجاز ويمكـن أن توفر فوائد قصيرة الأجـل. وعلـى نحو مماثل، فإن المعاملاتية لا تستطيع التأقلم مـع التحالفات والمؤسسات والمنظمات الدوليـة. كمـا أنها ترفض علنـاً صنع السياسات القائمـة على القيمة، التي تعتبرهـا ضارة بالمصلحة الوطنيـة. وكذلك فإن العلاقات في نظرية المعاملاتيـة لا تعتمد على القيم المشتركة، وتعتبر الروابط التاريخيـة المشتركـة أمراً ثانويـاً وتضعه في الدرجة الثانية. ولا ترغـب المعاملاتية في الاستثمار في نظام دولي مفتوح قائم على القواعد؛ بل تسعى دائماً لأن تستثمر في معاملات منفصلة وثنائية وخاصة بقضية معينة.

كما أن نفور المعاملاتية من التعددية وصنع السياسات على أساس القيمة يتسق أيضا بهذا المعنى مـع نظرتهـا الصفرية المطلقـة للعالم، حيث تكون كل المكاسـب نسبية وتغيب فيهـا المعاملة بالمثل. وانطلاقـاً مـن هذا المنظور، فمن المنطقي والطبيعي ألّا يكون لبلد ما حلفاء في السياسة الدولية، وأن يكـون هنـاك منافسين أقل فحسب، أو منافسين أكثر جدية لذاك البلد. ومن الممكن لأصحاب سياسة المعاملاتية تشكيل شراكات ثنائية مع جهات فاعلة أخرى. ونظرا إلى أن العلاقات تُقيَّم وفقا لما تجلبه مـن مكاسـب للبلاد، فإن الشراكات وبغض النظر عن مدى قوتها التي قد تبدو عليها في البداية، يمكن أن تنهـار بسرعة بسبب هشاشتها الناجمة عن الافتقار إلـى بنية تحتية مؤسسية وفكرية واستراتيجية قوية طويلة الأجل.

السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية من منظور المعاملاتية

مـع وصـول حـزب العدالة والتنمية إلـى السلطة في عـام 2002، حدثت تغييـرات وتحولات مهمة فـي السياسـة الخارجية التركية. وإلى حين وصول حزب العدالـة والتنمية إلى السلطة، كانت السياسة الخارجية التركية تستند إلى محورين يقومان على النزعة الغربية والحفاظ على الوضع الراهن. وخلال هذه الفترة، احتلت جدول أعمال البلاد، ادعاءات تفيد بأن السياسة الخارجية التركية قد اكتسبت عددا مـن التوجهات الجديدة. وفي الواقع، فإن الفرصـ التي خلقتها فترة ما بعد الحرب الباردة والنجاحات الاقتصاديـة التـي تحققت في العقـد الأول من فترة حزب العدالة والتنميـة، فضلاً عن بيئة الاستقرار السياسـي، كان لهـا تأثير على هذا التغيير والتحول. خلال فترة حزب العدالة والتنمية، أرادت تركيا أن تحصـل علـى أقصى استفادة من الفرص التي نشأت مـع سياستها الخارجية النشطة المتعددة الأبعاد، وَسَعَتْ تبعاً لذلك للتحول إلى قوة مهمة ذات شأن في منطقتها.

ومـع ذلك، واجهـت السياسـة الخارجية التركية فـي السنوات الأخيـرة مصاعـب وآلام التغييرات والتحـولات الجديـدة. وعلى الرغم من أن هذه الفترات الأخيـرة ستتضح بالطبع في السنوات القادمة، فإنـه مـن الواضـح أن الانتخابات الرئاسيـة والبرلمانية التي جرت في عـام 2023 كانت بمثابة ميلاد جديـد بالنسبـة لتركيا. وعند تقييم السياسة الخارجية التركية لعـام 2023، من الضروري إلقاء نظرة فاحصة على رصيد السنوات العشرين الأخيرة.

فـي الواقـع، حدثت بالفعل انقسامـات وتحولات في السياسـة الخارجية التركية، خـلال السنوات العشريـن التي شهدناها خلال فتـرة حكم حزب العدالة والتنمية. ومن الممكن أن تكون هذه التغييرات والتحولات مرتبطة بكل من الانتخابات والتمزقات العالمية والإقليمية. وبينما يمكننا تصنيف السياسة الخارجيـة لتركيـا خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية فـي أربع فترات، فإنه يمكننا القول أن الفترة الخامسة قد بدأت بعد انتخابات 2023.

السنـوات الخمسـ الأولى من فترة حكم حزب العدالة والتنمية والتـي امتدت حتى عام 2007، من الممكن القول إن النهج الأكثر أهمية في السياسة الخارجية خلال هذه الفترة تمثل في إعطاء الأولوية للعلاقـات مع الغـرب ووضع عضوية الاتحـاد الأوروبي في قلب العلاقات مع الاتحـاد الأوروبي. وعلى الرغـم من التمسك بمبادئ السياسة الخارجيـة التركية التقليدية، إلا أن محاولة تركيا إعادة تموضعها داخـل النظـام الدولي الحالي وهدفها في الحصول على مكانـة قوية داخل هذا النظام دون أي تحدي،

هي من أبرز الخصائص العامة لهذه الفترة الأولى.

ومما لا شك فيه أن الاستحقاقين اللذين أجريا في عام 2007، اكسبا حزب العدالة والتنمية مزيدا من القوة التي أدت إلى إعادة تفسير السياسة الخارجية التركية. وفي هذه الفترة الجديدة، حاولت تركيا تحقيق موقع أكثر استقلالية داخل النظام الدولي بغية الوصول إلى بعض المثل العليا التي حددتها هدفاً استراتيجياً. وتطورت هذه الحقبة الجديدة من السياسة الخارجية التركية، والتي ساهمت الانتخابات الوطنية في تشكّلها مساهمة كبيرة، إلى حقبة جديدة مع ثورات «الربيع العربي»، التي كانت إقليمية ولكن كان لها تأثيرات عالمية. خلال العملية التي بدأت عام 2011 والتي يمكن تصنيفها بالفترة الثالثة، أعلنت السياسة الخارجية التركية استقلالها فعلياً، بعد أن كانت في طور محاولات الاستقلال الذاتي. وخلال الفترات الأولى من الثورات العربية، حاولت تركيا وضع نفسها كلاعب يمكنه رسم معالم السياسة الإقليمية. وفي حين أن هذه الرغبة تطلبت قدرة مالية جادة، فإن تركيا أُجبرت أيضا على مواجهة بعض الصعوبات، خاصة فيما يتعلق بتعبئة الديناميكيات الداخلية التي وضعت نفسها في أولويات مختلفة لمدة قرن تقريباً.

في الوقت الذي انطلقت فيه الثورات العربية، بدأت إنجازات تركيا سواء في التخلص من الوصاية العسكرية أو النجاحات الاقتصادية تبرز كنموذج يحتذى به في البلدان العربية التي بدأت فيها عمليات التحول. لاسيما أن المشكلتين الأساسيتين اللتين كانتا تواجهان الدول العربية هما الوصاية العسكرية وعدم وجود إنجازات اقتصادية جديدة. ثورات الربيع العربي التي بدأت بإيجابية في البداية، بدأت تأخذ اتجاهات مختلفة مع تعمق الأزمات في مصر وسوريا. وبدأت الأزمة السورية تتحول إلى صدمات خطيرة ليس فقط بالنسبة لسياسة تركيا الخارجية، ولكن أيضا بالنسبة لديناميكياتها السياسية الداخلية. لاسيما أن الأزمة السورية ألحقت أضرارا جسيمة بالأمن القومي التركي، وبالارتباطات الإقليمية التي طورتها على مدى قرن من الزمان، وربما الأهم من ذلك، أفسدت علاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد.

ومن بين العوامل الحاسمة والمهمة التي أثرت في السياسة الخارجية التركية، هو محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في 15 يوليو/تموز عام 2016. فعقب محاولة الانقلاب هذه، بدأت تركيا في اتباع سياسات أكثر جدية تركز على الأمن القومي، وخاصة على المستوى الإقليمي. فالعمليات العسكرية ضد تنظيمات إرهابية مثل داعش وحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب في سوريا، وسياسات الوطن الأزرق في ليبيا، ودعم أذربيجان في حرب قرة باغ، وأخيراً الدور الذي لعبته في الحرب الروسية

الأوكرانية، هي أهم تجليات السياسات التركية التي تركز على الأمن القومي.

وكانـت هـذه الفترة عبارة عن مرحلة ظهرت فيها علامات مهمة على ابتعاد تركيا عن العالم الغربي وتقاربها مع روسيا. ومما لا شك فيه أن تضارب مصالح الأمن القومي التركي مع الغرب في سوريا، أدى إلـى تفاقـم الأزمة في هذا البلد (سوريا). وقد قوضت الأزمـة السورية رغبة تركيا في إدارة سياساتها باعتبارهـا جهة فاعلة مستقلة، ودفعتها إلـى إدارة السياسة الخارجية في إطار أكثر توجهاً نحو الأمن. وباختصـار، بـرز نهج السياسة الخارجية خلال حكم حزب العدالـة والتنمية من خلال البناء والإصلاح في الفترة الأولى، والنضال والتوطيد في الفترة الثانية، والكفاح والحصول على الاستقلال في الفترتين الأخيرتين.

تعـد الأزمـة الأوكرانيـة، من أهم الأحـداث التي تتبادر إلـى الأذهان في عـام 2022. وبينما كانت النقاشـات تدور حول مـا إذا كان الحشد العسكري الروسي على الحـدود الأوكرانية مطلع عام 2022 سيتحـول إلـى أي عملية عسكرية أو حرب، فإن العمليات العسكرية التي بدأت في فبراير 2022، جرى تسجيلهـا علـى أنها الحدث الأهم الذي من شأنـه أن يغير توازنات العالم في القرن الحادي والعشرين. وحاولـت تركيـا التي كانت تسعى باستمرار للحفـاظ على علاقاتها الجيدة مع روسيـا وأوكرانيا طوال القـرن العشرين، أن تضع نفسها كوسيـط طوال فترة الحرب، فمن ناحية سعت إلى وقف الحرب، ومن ناحيـة أخـرى سعت إلى التوصل لاتفاق بشأن القضايا الإنسانية مثل فتح ممر الحبوب وتبادل الأسرى. وقـد حظيـت جهود تركيا التي نجحت في القضايا المذكورة أعـلاه، بتقدير العديد من الدول، وخاصة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش.

وفـي الوقت الذي تعمقت فيـه مشاكل تركيا في علاقاتها مع أوروبـا والولايات المتحدة الأمريكية، أصبحـت الأنشطة والمبـادرات تجاه القارة الآسيويـة أكثر أهمية. وانتشرت قناعة بـأن تحسين تركيا علاقاتها مع جميع الدول الآسيوية وخاصة الدول المكتظة بالسكان والمؤثرة مثل الصين والهند وروسيا وإيـران وباكستـان وإندونيسيا، سيعزز مكانتها في السياسة العالمية. وفي هذا السياق، أطلقت سياسة خارجية جديدة في العام 2022، تحت شعار «آسيا مجدداً».

وقـد طرح الرئيـس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية الـذي يتولى السلطة منذ نوفمبر/ تشريـن الثانـي 2002، مبادرة «قرن تركيا»، وذلك عقب الفوز في انتخابـات عام 2023. ومن الممكن تفسيـر شعـار «تركيا الجديـدة» على أنه رغبة في الابتعاد عن تركيا «القديمـة» العلمانية الكمالية على

الصعيـد الداخلـي، وجعل البلاد قوة رائدة جديدة في المنطقة ولاعبـاً عالمياً على الصعيد الخارجي. ومع دخول رؤية «قرن تركيا» حيز التنفيذ عقب الفوز في انتخابات مايو 2023، أعلن الرئيس أردوغان أنه سيعمل على تعزيز العلاقات مع الغرب، والحد من التوترات في السياسة الخارجية، وتوسيع التعاون مـع الجيـران الإقليميين. وتمثلت رؤية أردوغان الإستراتيجيـة التي أعلن عنها خلال الاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية في أكتوبر 2023، في أن تكون تركيا من بين أكبر عشرة اقتصادات فـي العالـم، من خلال ديمقراطية رئاسيـة ليبرالية تسعى إلى العضوية الكاملة فـي الاتحاد الأوروبي. وفـي حيـن أن هدف هذه المرحلة الجديدة هو تعزيز العلاقـات مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الوضع الحالي يظهر عكس ذلك. ومن الواضح أن السياسة الخارجية التركية اتخذت توجهاً أكثر قساوة وعسكرية في العقد الأخير.

وفي إطار الرؤية الاستراتيجية المعلن عنها بعد مرور 20 عاماً على تأسيس حزب العدالة والتنمية والفوز الذي تحقق في انتخابات عام 2023، يمكن استشراف العملية التي ستتطور فيها السمة المميزة للسياسة الخارجية التركية في الفترة الجديدة المقبلة، على النحو التالي:

مع الأخذ بعين الاعتبار تجربة تركيا الممتدة على مدار 20 عاماً خلال فترة حزب العدالة والتنمية والخطابـات التي طرحها الحزب بشأن الفتـرة الجديدة، يمكن القول إن الاستقلال الاستراتيجي سيتم استهدافـه فـي المرحلة المقبلة. ويشكل الوجود العسكري المتزايد خارج حدود البلاد، معلماً مهماً في إطـار السياسـة الخارجية الأكثـر نشاطا، التي بدأت تركيا اتباعها منذ عـام 2011. وينبع هذا الوضع من دافعين رئيسيين: الأول؛ هو البحث عن المزيد من الاستقلال الاستراتيجي في السياسة الخارجية والأمنيـة، والآخر؛ هـو استخدام السياسة الخارجية لأغراض سياسيـة داخلية وتوطيد السلطة. وعلى الرغـم مـن أن تركيا في عهد أردوغـان تريد أن تكون أكثـر استقلالية في السياسـة الخارجية وتقليل اعتمادها على الغرب والناتو والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلا أنها لا تريد الانفكاك عن الغرب بالكامـل. فتركيـا تريد أن تقرر باستقلال مع من ستشكل شراكة أو تحالفاً، وأي سياسة خارجية وأمنية ستتبناها، وذلك بما يتماشى مع أولوياتها وأهدافها الخاصة.

الاستقـلال الاستراتيجـي؛ هـو وسيلـة لتعزيز قـدرة البلاد على العمـل من أجل تشكيـل سياستها الخارجيـة والأمنيـة وإحداث تأثير فعال. وهذا الأمر يزيد من الضغـوط لوضع استراتيجيات السياسة الخارجيـة موضـع التنفيـذ. كما يعتبر الاستقـلال الاستراتيجي للدول بمثابة رد فعـل على التغيير في النظـام الدولـي، الأمر الذي يتطلب إعـادة تقييم مستمرة لخيارات عمل السياسـة الخارجية والأمنية.

ومـع الأخذ بعين الاعتبـار تغيرات القوى العالمية التي ستؤدي إلى تراجع الغرب، وإضعاف المؤسسات المتعـددة الجنسيـات وظهور مراكز قوة جديدة، يرى حزب العدالة والتنمية أن الاستقلال الاستراتيجي ضـروري في الفترة المقبلة. ويتوخى هـذا المنظور الاستجابة بمرونة للتحديات الجيوسياسية وتمكين الاستخـدام الفعّـال للنطـاق الجيوسياسي الذي تم إنشاؤه حديثاً، وذلك بمـا يتماشى مع مصالح تركيا الوطنيـة وتوسيـع مناطق نفوذها. ومع ذلك فإن التحول من المطالبة بالاستقلال الكامل إلى الاستقلال الاستراتيجـي لم يتشـكل نتيجة المؤثرات الخارجية فحسب، بل يتشـكل أيضاً من خلال الديناميكيات الداخلية والتوجهات الأيديولوجية والأهداف الاستراتيجية.

وخـلال عهـد الرئيس رجب طيب أردوغان، زادت مطالب ورغبة وقـدرة تركيا على تشكيل السياسة الدوليـة زيـادة ملحوظة. ويجري التعبير عن ذلك من خلال الاهتمـام المتزايد بالوجود الدولي، والفهم الأكثـر استباقيـة للقضايـا الدولية، والرغبة في أن تصبـح تركيا قطباً إقليمياً عالميـاً، واختيار أدوات السياسة الخارجية والأسلوب السياسي. إن هذا الخطاب وهذا الفهم السياسي، هو القوة الدافعة وراء رغبـة تركيـا في التحول إلى قوة عظمى، سواء كقـوة رائدة في العالم الإسلامي أو بين الشعوب والدول الناطقة بالتركية.

تركيا التي أمضت العشرين عاما الماضية تحت حكم الرئيس أردوغان، تتبع استراتيجية مرنة للغاية لتحقيـق أهدافهـا الاستراتيجية. وإننا نتحدث هنا عن نهج السياسـة الخارجية الذي تتمثل ركائزه في سياسة التحالف المرنة، واستخدام العناصر السياسية والعسكرية في بعض الأحيان، بما في ذلك زيادة الرغبة في استخدام القوة العسكرية. ويجري البحث عن تحالفات مع مختلف الجهات الفاعلة بناءً على الاحتياجـات والمصالـح الوطنية لكل فترة. هذا النهج الجديد في السياسة الخارجية لا يرى ضرراً من إقامـة تحالفـات مرنة جديدة على حسـاب العلاقات مع حلفاء تركيا التقليديـين مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي الذين يشكلون الجهات الفاعلة الرئيسية في السياسة الخارجية التقليدية. وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية المرنة تسمح بتوسيع القدرة على المناورة وتعزيز القدرة على الحركة، إلا أنه لا ينبغي أن ننسى أنها عرضة لبعض المضاعفات المختلفة.

إمكانات التأثير الإقليمي

علـى مدى السنوات العشريـن الماضية، اعتمد نهج شخصي للغاية فـي السياسة الخارجية، وذلك بالتـوازي مع محاولات إرساء أسس النفـوذ النشط وسياسة خارجية أكثر استقلالية. وإلى جانب ذلك، بُذلت جهود لتعزيز الفهم الجديد للسياسة الخارجية التركية مؤسسياً، من خلال سياسات تركيا الأمنية، وتطويـر جهـاز المخابرات التركي، وتوسيع التكنولوجيا العسكريـة وصناعة الأسلحة. ومع الانتقال إلى النظـام الرئاسي في عـام 2018، أصبحت مسألة تخصيص السياسـات الخارجية والأمنية ذات طابع مؤسسي.

وخـلال فتـرة ولاية الرئيس أردوغان، توسع مجال النفوذ الإقليمي لتركيا باضطراد بسبب الكاريزما الشخصيـة للرئيس. وفـي الواقع، بدأت حكومات الجمهوريـة التركية سياستهـا الخارجية الاستباقية ومتعـددة الأبعـاد، والتـي بدأت بعـد نهاية الحرب الباردة، خـلال الفترة التي كان فيهـا تورغوت أوزال رئيسـاً للجمهوريـة التركيـة (1989-1993). وإلى حين اندلاع الثورات ضـد الأنظمة الاستبدادية في العالـم العربـي عام 2011، والتي سُميـت بالربيع العربي، استخدمت حكومات حـزب العدالة والتنمية الأدوات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والثقافية كقوة ناعمة لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط. واسترشـاداً بمبدأ «سياسة صفـر مشاكل» في البلقان والقوقاز وإفريقيا، عملت تركيا على بناء نفوذها الدولـي وكسـب الاحترام في المنطقة والعالـم من خلال سياسات بناءة مـع جيرانها. وسعت الحكومة التركيـة لتحسيـن علاقاتها المتوترة تاريخياً مع العراق وإيران وروسيا وسوريا، وبذلت محاولات لإعادة العلاقـات الدبلوماسيـة مع أرمينيا، لكن هـذه المحاولات باءت بالفشل في نهايـة المطاف في تحقيق النجاح المنشود.

وبالإضافـة إلى هـذه السياسات المعتدلة، لعبت تركيا دور الوسيط فـي صراعات مختلفة، بما في ذلـك حرب غزة 2008-2009. وقد أولت الحكومـة اهتماماً خاصاً بإعادة توجيه علاقاتها مع سوريا، التي كانت تعتبرها في السابق «عدواً». وقد حدث ذلك في المقام الأول من خلال الاتفاقيات العسكرية والاقتصاديـة بيـن عامي 2003 و2009. وجرى تحرير التأشيرات بيـن البلدين في عام 2004 وإنشاء منطقة تجارية حرة في عام 2009. وكانت سوريا بمثابة بوابة مهمة للأسواق المربحة في مصر والأردن ودول الخليج. وساعد هذا التقارب أيضاً في تقليل التنافس الاستراتيجي مع إيران وتخفيض دعم إيران لحزب العمال الكردستاني، مما سمح لتركيا بفرض سيطرتها على البعد الإقليمي لمشكلة حزب العمال الكردستاني والحفاظ على استمرارية هذه السيطرة.

فـي عهـد الرئيس أردوغان، أصبحت تركيا لاعباً مهماً، خاصة في إفريقيا والبلقان وآسيا الوسطى. وبعـد وصولها إلى السلطة في عـام 2002، وسعت حكومة حزب العدالة والتنمية شبكتها الدبلوماسية وزادت عـدد رحـلات شركة الخطـوط الجوية التركية إلى مناطق عديدة حـول العالم على مر السنين. واتبعت الحكومة أجندة شاملة، تمثلت في التعاون الاقتصادي والتجاري، والاستثمار ومساعدات التنمية والخدمات الصحية، والتعليم والتعاون الثقافي، والأنشطة الدينية وأنشطة المجتمع المدني، والأسلحة والتعـاون العسكـري. ونتيجة لهذه التعاونات، أُنشئ ما يسمـى بالمجلس التركي في عام 2009، والذي أعيـدت تسميتـه إلى منظمة الدول التركية في عام 2021. وتضم هـذه المنظمة إلى جانب تركيا، كلا مـن أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان، في حين تتمتع المجر وتركمانستان أيضاً بصفة مراقب.

وفـي أعقـاب ثورات الربيع العربي عام 2011، وبالتوازي مـع القوة السياسية الموحدة في الداخل، تحولـت السياسة الخارجيـة لحكومة أردوغان (القائمة على القوة الناعمـة) تدريجياً نحو سياسة أكثر نشاطـاً باستخدام القوة الصلبة. وقـد دعمت توقعات القوة الإقليمية، فضلاً عن التطورات البيئية مثل الحـرب فـي سوريا والقتـال ضد ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية، هـذا الاتجاه. وقد أدى ذلك أيضا إلـى الحاجـة إلـى تحالف مع قوى عالمية وقوى غير غربية في الغالب مـن أجل متابعة بعض المصالح الجيوسياسيـة والاقتصاديـة والأمنية وسياسـة الطاقة، وإجراء صراعات إقليميـة وعالمية أوسع على السلطة.

وانعكـس هذا الوضـع أيضاً على التحالفات المرنة، خاصة مع روسيا. ولم تعد سوريا والعراق فقط مسرحـاً تحاول فيه تركيا الدفاع عـن مصالحها بالوسائل العسكرية، بل انضمت إلى هذه المناطق كلا من ليبيا وشرق المتوسط وقرة باغ التي شهدت حربا بين أرمينيا وأذربيجان.

اتبعـت تركيـا سياسات مناهضة لوحـدات حماية الشعب/حـزب العمال الكردستانـي في الصراع السـوري، وذلـك لتعزيز هيمنتهـا الإقليمية والتغلب على عواقب الحرب. وبالإضافـة إلى إدارة فرار ما يقـرب مـن أربعة ملايين شخص إلى تركيا، تـم تحديد هدف واضح وهو منع ظهور إدارة أو دولة كردية تتمتـع بالحكـم الذاتي بقيادة حزب العمـال الكردستاني، وإنشاء منطقة أمنيـة خالية من حزب العمال الكردستانـي ووحـدات حماية الشعب على الحـدود التركية السورية. وفي هـذا السياق، كثف الجيش التركي كفاحه ضد حزب الاتحاد الديمقراطي الذي يعتبر امتدادا لحزب العمال الكردستاني في سوريا، وجناحه المسلح وحدات حماية الشعب، فيما واصلت الولايات المتحدة تقديم الدعم العسكري لوحدات

حمايـة الشعـب بحجة كفـاح الأخيرة ضد تنظيم داعش. وبعد انخراط روسيـا في الحرب السورية في سبتمبر/أيلـول 2015، سعـى أردوغـان بسرعة إلى التعاون مع روسيا وإيـران بغية توسيع نطاق العمل فـي الصراع، ومارسـ الضغط على الولايات المتحدة لإنهاء دعمها لوحـدات حماية الشعب. وفي هذا السيـاق، حاولـت تركيا الحفـاظ على أمنهـا القومي من خلال تنفيـذ عمليات عسكرية فـي المناطق الشمالية من سوريا.

وهناك مجال آخر لصراع السياسة الخارجية خلال هذه الفترة، وهو الخلافات مع اليونان وقبرص الروميـة بشـأن حقول الغاز الطبيعي وتحديد المصالح البحرية في شـرق المتوسط. وبسبب المشاكل التـي واجهتهـا تركيا بشأن الجرف القاري مع كلٍّ من اليونـان وقبرص الرومية في مياه المتوسط، فقد طـورت تركيـا رؤية «الوطـن الأزرق». ووفقا لهـذه الرؤية سعت تركيـا إلى أن تصبح قـوة بحرية رائدة فـي البحـر الأسود وبحر إيجـة والبحر الأبيض المتوسط وذلك من أجل توسيـع نطاق نفوذها. وتتمثل هـذه الرؤيـة في سعي تركيا إلى تحقيـق مصالحها الوطنية، عبر وسائل متعـددة بما في ذلك الوسائل العسكريـة، فـي منطقة واسعة من النفـوذ تشمل القرن الإفريقـي والخليج الفارسـي. بالمقابل اعتبر الاتحـاد الأوروبي التنقيـب عن الغاز الطبيعي برفقة سفن حربية في المناطـق البحرية المتنازع عليها وما نتج عن ذلك من وجود سفن التنقيب التركية في مايو 2020 بمثابة استفزاز. ورد الاتحاد الأوروبي على تحركات تركيا في الوطن الأزرق، بتخفيض التمويل وفرض عقوبات جزئية ضد الأفراد والشركات المشاركة في عمليات التنقيب هذه.

ورداً علـى السياسـات التـي اتبعها الاتحاد الأوروبـي، لم تدعم تركيا النظام المعتـرف به دولياً في ليبيا فحسب، بل قامت أيضاً بتوقيع اتفاقية بحرية وعسكرية ثنائية مع ليبيا. واعتبرت اليونان وقبرص الرومية ومصر والاتحاد الأوروبي هذه الاتفاقية انتهاكاً للقانون الدولي، وكانت الاتفاقية التركية الليبية بمثابة رد على تأسيس منتدى غاز شرق البحر الأبيض المتوسط في يناير عام 2019 والمكون من مصر واليونـان وإسرائيـل وقبرص الرومية. ولم توفر الاتفاقية التركية الليبية الأمن العسكري لليبيا فحسب، بل أنشأت أيضاً منطقة اقتصادية خالصة مشتركة لكلا الدولتين، تمتد من تركيا إلى شمال إفريقيا.

وفي صراع قرة باغ، قدمت الحكومة التركية الدعم العسكري الذي تضمّن المسيرات والجنود، إلى «الدولـة الشقيقـة» أذربيجان في خريف عام 2020. ومعلوم للجميع أن أذربيجان كانت وما زالت حليفاً وثيقاً لتركيا ومورداً رئيسياً للنفط والغاز الطبيعي لأنقرة. وبمساهمة الدعم التركي استعادت أذربيجان السيطـرة علـى قـرة باغ بعد 30 عامـا. وقد وضع هذا الانتصـار الأساس لتنفيذ ممـر زانغازور الذي

سيوفـر الاتصال البري بيـن الدولتين. ويربط هذا الممر تركيا بأذربيجان عبر الأراضي الأرمينية، مما يتيـح لأنقـرة فرصة التوسع نحو آسيا الوسطى والصين. ومن خلال وصول تركيا إلى موارد الطاقة في منطقة بحر قزوين، فقد أتيحت لها أيضاً الفرصة لتزويد أوروبا بالطاقة مباشرة دون المرور بالأراضي الروسية والإيرانية.

وبطبيعـة الحـال، كان لهـذه السياسـة الخارجية الاستباقية التـي اتبعتها تركيا فـي الآونة الأخيرة تكاليفهـا علـى صعيد المنطقة. فهـذا النهج السياسـي، أكسب الحكومـة التركية نفوذاً كبيـراً ومزايا استراتيجيـة في المنطقة، ومـن ناحية أخرى أدت هذه السياسة إلى عزلة تركيا المتزايدة بين جيرانها المقربين وشركائها الغربيين. ولقد دخلت الحكومة التركية بشكل متزايد في صراع المصالح مع العديد من الدول المجاورة، بما في ذلك مصر واليونان وإسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. لكن استمرار الأزمة الاقتصادية والتطورات في هيكل القوة الإقليمية أدت في نهاية المطاف إلـى تغيير هـذا المسار. وتحاول الحكومة التركية تحسين العلاقـات المتوترة مع دول الجوار منذ عام 2021 لتجنب الوقوع في مزيد من العزلة في المنطقة المعاد هيكلتها، خاصة عقب بدء تعزيز التحالف بيـن إسرائيـل ودول الخليج منذ عام 2020. وتبحث تركيا أيضاً عـن مستثمرين محتملين من المملكة العربيـة السعوديـة أو الإمارات العربية المتحدة للتغلب على الأزمـة المالية والاقتصادية الحالية. وإلى جانب ذلك، حدث تقارب مع النظام السوري على خلفية الاستعداد المتزايد لإقامة علاقات دبلوماسية مـع نظـام الأسد الذي بـدأ ينهض مجدداً فـي المنطقة، وذلك على غـرار ما فعلته الإمـارات العربية المتحدة في عام 2021 والجامعة العربية في مايو 2023.

وخـلال هجمـات روسيا على أوكرانيا وطوال الحرب، قـدم الرئيس أردوغان نفسه كزعيم قوي على الساحـة الدولية منذ فبراير 2022. وبالنظر إلـى فعاليات الجهات الفاعلة والشخصيات والمؤسسات الأخرى طوال فترة الحرب، فقد لوحظ أن أردوغان كان الوسيط الأكثر فعالية وساهم بالتعاون مع الأمم المتحدة في نجاح التوسط في اتفاق الحبوب بين روسيا وأوكرانيا.

المقاييس النظرية للسياسة الخارجية التركية في القرن الجديد

بعد كل هذه الصراعات، شهدت السياسة العالمية تغيرات وتحولات خطيرة في العقد الماضي. وإننا الآن نمر بفترة أصبحت فيها المنظمات الدولية والتحالفات والعلاقات الثنائية موضع تساؤل جوهري. وعندمـا نقـوم بتقييم السياسات التركية من منطلق سياسات المعاملاتية، نجد أن هناك إشارات لفترة يكون فيها الفهم السياسي لتركيا أكثر هيمنة. إن انسحاب تركيا من جانب واحد من اتفاقية اسطنبول (فـي 2021/07/01)، وصراعاتها مع المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، يمكن اعتبارهما في الواقع بمثابة اتباع لسياسات المعاملاتية.

إن أهـم انعكاسـات الفهـم المعاملاتي تتجلى فعليـاً في علاقات تركيا مع الاتحـاد الأوروبي وحلف شمـال الأطلسـي. ومن الممكن العثور على هذا الفهـم المعاملاتي في تقرير الممثل الأعلى للسياسات الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل حول العلاقات التركية الأوروبية، والذي نُشر في نهاية عام 2023. وعلى الرغم من أن تركيا لم تنسحب من مفاوضات العضوية الكاملة، إلا أن قضايا الديمقراطية وسيـادة القانـون كانـت تعتبر ذات يوم مـن المتطلبات الأساسيـة للحصول على العضويـة الكاملة في الاتحـاد الأوروبـي. ولكن اليـوم، لا تُطرح هـذه القضايا على جـدول الأعمال مطلقاً. اليـوم، مواضيع أخـرى مدرجة على جدول الأعمال في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وهي تسهيل التأشيرات، وتحديـث اتفاقية الاتحاد الجمركي، والمهاجريـن، وملف جزيرة قبرص وشرق المتوسط. وهذا الوضع هو في الواقع انعكاس لنهج المعاملاتية في العلاقات الثنائية.

إن نمـط العلاقة الذي يتماشى مـع هذه النماذج الجديدة التي تم تجربتها مع الاتحاد الأوروبي، هو فـي الواقع حصـل مع حلف شمال الأطلسي أيضاً. حيث كانت لتركيا فـي الأعوام الأخيرة اعتراضاتها المبدئيـة علـى عملية انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي. ومن المعلوم أن تركيا استثمرت ملف انضمـام السويـد إلى الناتو كعنصر مساومة للضغـط على الكونغرس الأمريكي الذي لم يوافق على بيع أنقرة مقاتلات «إف-16» الهجومية. لاسيَّما أن الرئيس الأمريكي جو بايدن أرسل إلى الكونغرس خطاب توصيـة بشـأن الموافقة على بيع تركيا المقاتلات، وذلك فور مصادقـة تركيا على انضمام السويد إلى الناتو في عام 2024.

وإن تعييـن هاكان فيدان وزيرا للخارجية في الحكومة الجديدة التي تشكلت عقب انتخابات 2023، كان بمثابة رسالة مفادها أن عملية صنع القرار في وزارة الخارجية ستتخذ مسارا أسرع وأكثر استقلالية.

وكمـا قـال الوزير فيدان نفسه، فإن رؤيته المتمثلة في «تعزيز موقـف تركيا وجعلها لاعبا نشطا وفعالا يحـدد الأجندة الدولية، ويحدد المخططـات ويفسدها عند الضرورة»، وهو مما يتماشى في الواقع مع معاييـر المعاملاتيـة. ويُظهـر هذا الهدف أن حزب العدالـة والتنمية في هذه الفتـرة الجديدة، لا يرى السياسـة الخارجيـة كمجال ثانوي لشرعية الحكومة واستمراريتها، بل على العكس تماماً، فهو يعتبرها مجالا أساسيا سيحاول من خلاله إنتاج القبول والموافقة على سياساته الخاصة.

ومما لا شـك فيـه أن أحد العوامل المهمة التي ينبغي أن تؤخذ فـي الاعتبار عند الدخول إلى عهد جديـد، هـو أن سياسـات المعاملاتيـة تحمل في حد ذاتها بعض المخاطر. لأن هـذه السياسات غير مستدامـة فـي حد ذاتهـا وستشكل تحدياً لأي حكومـة تريد الدخول في هيـكل مؤسسي مستقبلاً من ناحية إقناع من يعارضها. ومن المؤكد أن نيل عضوية الهياكل الدولية المؤسسية القائمة وعدم استيفاء متطلبات هذه الهياكل، سيحقق مكاسب معينة على المدى القصير، ولكن سيؤدي أيضاً إلى خسائر على المديين المتوسـط والطويل. ومن الواضح أن الصعوبـات المنتظرة في هذا السياق لم تحدث في عام 2023. وهـذا يعنـي أيضـاً أن فترة إضفاء الطابع المؤسسي على نهـج السياسة الخارجية المعاملاتي الذي تتبعه تركيا، قد بدأت بالفعل.

والزمـن سيحـدد مـا إذا كان المسار الحالي للسياسـة الخارجية، والذي يهدف إلـى إعادة تموضع نفسهـا وإعـادة تنظيـم استراتيجيـة الاستقلال الذاتي فـي المنطقة وتجـاه الغرب، سيكـون مؤقتاً أو مستدامـاً. لكـن الحقيقة هي أن هذا الوضع ينشأ من الضغـوط المزدوجة للتكيف، الناجمة عن القيود الإقليميـة والداخلية، وخاصة الاقتصاديـة. ولا شك أن الوضع الاقتصادي الهش حالياً، يُنظر إليه على أنـه نقطـة ضعـف بالنسبة لتركيا، ما يدفـع أنقرة إلى العمـل على تحسين علاقاتهـا المتوترة، خاصة مـع شركائها الغربيين. ولكـن هذا الأمر لا يعني بالضرورة الابتعاد عـن استقلالية السياسة الخارجية والتحالفـات المرنـة، وخاصة مع روسيا. ففي نظام عالمي متعـدد أقطاب تسوده حالة غير الاستقرار، ستستمـر المصالح الاستراتيجية الخاصـة بالدول ومواقعها الجيوسياسية وتوازنات القوى، في تشكيل إجـراءات سياستها الخارجيـة؛ الأمر الذي سيؤدي حتما إلى توتـرات جيوسياسية وصراعات من أجل تحقيـق أهداف السياسة الخارجية. وتفتح هـذه الاستراتيجية مجالاً للمناورة أمام تركيا وتعزز موقعها الجيوسياسـي. وسيواصـل حزب العدالة والتنمية جهوده للاستفادة مـن مجالات المناورة هذه بأقصى قدر ممكن وباستقلالية، مع إبقاء التوتر مع الغرب ضمن إطار خاضع للرقابة، وتجنب العزلة الكاملة.

وهنـاك شـروط وقواعد مهمة لنهـج السياسة الخارجية المعاملاتية الذي تحـاول تركيا اتباعه في

فترة تحاول فيها تعظيم مصالحها الوطنية، وبخاصة في ظل حالة عدم اليقين والمنافسة والصراعات القائمة في النظام الدولي. وإن مثل هذا النهج يتطلب علاقات دبلوماسية جادة ومكثفة وكوادر مخلصة لـه. وإن أحـد أهم التحديات هنا، هو أن بيروقراطيو السياسة الخارجية الحاليين تم تأهيلهم في هيكل أكثر مُؤسَّسية وهم بعيدون عن نهج المعاملات الذي تتبعه الحكومة.

ومع ذلك، هناك العديد من الفرص السياسية الخارجية (مثل الأزمة الأوكرانية والحرب الفلسطينية الإسرائيليـة)، مـن أجل التكيف وبدء مبـادرات جديدة، ضمن توازن القوى الجديـد المتغير باستمرار، والـذي تجلّـى في فترة تطورت فيها السياسـة العالمية من أحادية القطب إلـى متعددة الأقطاب. هذه الفرصـ مـن شأنها أن تعـزز مكانة تركيا على الساحة الدولية، وكذلك قـد تخلق أيضاً مجالات جديدة محفوفـة بالمخاطر. ويُنتظَـر أنْ تُحدِّدَ الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية وانتخابات البرلمان الأوروبي، المسارَ المستقبليَّ للعالم الغربي في العام 2024.

إيـــران..
وأبرز المتغيّرات الفاعلة
في الشرق الأوسط للعام 2023

د.ياسين جمـــول
د.عامـــر عبدالله
د.خليـــل صبـــاغ

مركز الحوار السوري

إيران؛ وأبرز المتغيّرات الفاعلة في الشرق الأوسط

عند الحديث عن منطقة الشرق الأوسط وأهم التفاعلات والمتغيرات الجديدة فيها يبرز دور إيران الإقليمي تأثيراً وتأثراً على اعتبار أن السياسة الإيرانية من أكثر سياسات الدول الفاعلة في المجال الإقليمي؛ وذلك بما تمتلكه حالياً من نفوذ في أربع عواصم عربية، وهي سوريا والعراق واليمن ولبنان، وبما تمتلكه من ميليشيات عسكرية موجودة على أرض الواقع في تلك الدول؛ مما يجعل من دراسة الدور الإيراني الإقليمي مرآة لتفاعلاتها الداخلية والخارجية مع دول المنطقة.

ومن خلال رصد أهم المتغيرات المؤثّرة سياسياً في الدور والحضور الإيراني الإقليمي للعام 2023 في الشرق الأوسط، وبالتدقيق والتأمل نرى أن رسم صورة إيران وتأثيراتها في الشرق الأوسط للعام 2023 يأتي من زوايا ثلاث، هي بحسب الأشد قرباً وسخونةً: أحداث غزّة، واتفاق المصالحة السعودية الإيرانية، والتطبيع العربي مع نظام الأسد.

بناءً على ذلك جاء هذا التقرير في ثلاثة محاور تُغطي تلك الأحداث الرئيسة وما يتفرع عنها؛ فالمحور الأول يدرس عملية طوفان الأقصى وتداعياتها على مستوى النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط صعوداً أو هبوطاً، من خلال دراسة طبيعة الرد الإيراني على العملية والتفاعل الغربي والعربي على احتمال علاقة إيران بالعملية، ثم النظر في محاولة إيران استخدام طوفان الأقصى لتلميع صورتها ودراسة التداعيات السلبية المحتملة على إيران إقليمياً ودولياً.

والمحور الثاني يُغطّي المصالحة السعودية الإيرانية وما حققته من أهداف سياسية وأمنية واقتصادية بعد التفاهم، وما الذي استفادته إيران من المصالحة، وصولاً إلى مسارات استمرار المصالحة في ظل التطورات في المنطقة.

والمحور الثالث الأخير من التقرير فيتطرّق إلى موضوع التطبيع العربي مع نظام الأسد وأثره في التدخل الإيراني في سوريا، ثم رصد أبرز المتغيّرات التي طرأت على ميليشيات المشروع الإيراني في سوريا.

ويُختم التقرير باستشراف مستقبل إيران في منطقة الشرق الأوسط على ضوء ما يتم استعراضه في المحاور الثلاثة.

أولاً: عملية «طوفان الأقصى» وتداعياتها على مستوى النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط

لا يـكاد يُختلـف فـي أنّ التأثير الواسع الذي أحدثتـه عملية «طوفان الأقصى» والـردّ «الإسرائيلي» المتواصـل حتـى اليوم لا ينحصر تأثيره فقط في مصير قطاع غزّة ومسارات الملفّ الفلسطيني؛ وإنما يمتدّ التأثير في عموم منطقة الشرق الأوسط، بل قد يكون التأثير عالمياً أيضاً مع انخراط دولي غير مسبوق وتفاعلات عسكرية أو سياسية أو اقتصادية مع الحدث؛ إذ بات الحدثَ الأكبر والأهمّ بعد اندلاع الحـرب الروسية ضد أوكرانيا في شباط فبراير 2022، وأصبح بمثابة زلزال سياسي وأمني وعسكري يرى خبراء استراتيجيون أن ما قبله لن يكون كما بعده، وهذا ما تحدّث عنه رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو صراحة بعد يومين من عملية «طوفان الأقصى»[1].

وتأكيـداً لذلـك بدا منذ الأيام الأولى للحرب في غزة أن مـدى التكاتف الغربي مع «تل أبيب» يتعدّى مرحلـة إدانـة هجوم حركة حماس والتصدّي له، وظهر هذا جلياً فـي إرسال الولايات المتحدة حاملتَي طائرات ووحدات كوماندوس إلى مياه المتوسط، استباقاً لأي حدث مفاجئ قد يطرأ خارج حدود قطاع غزة[2].

(1) نتنياهو متوعدا حماس: «سنغير الشرق الأوسط»، وكالة الأناضول، شُوهد في: 25/ 12/ 2023.
(2) لدعم إسرائيل.. الولايات المتحدة ترسل حاملة طائرات ثانية إلى شرق المتوسط، فرانس24، شوهد في: 14/ 1/ 2024.

أمـام هـذا المشهد شكّلـت إيران طرفـاً أساسياً في حيثيـات المعركة رغم عـدم تدخّلها المباشر وتأكيـد وزيـر خارجيتها فـي أكثر من مناسبة عدم علم بلاده مسبقاً بشـأن العملية؛ إلا أن التصريحات «الإسرائيليـة» تواصلـت بشـأن دور مُحتمل لإيران، لينتهي الأمـر باتهامها بإمداد حركـة حماس مالياً ولوجستياً، دون توجيه اتهام مباشر لها بالوقوف وراء هجوم السابع من أكتوبر[1].

وعوضـاً عـن توجيه الاتهام المباشر لها حرصَ القادة السياسيـون والعسكريون في «إسرائيل» على تكرار التحذيرات والتهديدات من تورُّط إيران في سعيها نحو توسيع نطاق المعركة، وليس المقصود هنا التدخل المباشر مما ليست إيران بوارده بالمطلق؛ إنما من خلال أذرعها وميليشياتها في لبنان وسوريا والعراق واليمن. فكان الردّ الإيراني على الحرب في غزّة ذا طابعَين:

الأول: سياسـي؛ ظهر عبر التصريحـات المتكررة لوزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان الذي طالبَ في عدة مناسبات بإيقاف الحرب تحت تهديد «توسيع نطاقها»[2].

الثانـي: عسكـري؛ ظهـر عبر ما يمكـن تسميته «تحرّشـات عسكرية» لأذرع إيران مـن جنوب لبنان

(1) لا يخفى على المتابعين للشأن الإيراني تعقُّد العلاقات بين إيران من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية و«إسرائيل» من جهة أخرى؛ فقد حملت الثورة الايرانية مع مجيئها شعارات أيديولوجية جذّابة للكثيرين في المنطقة العربية، كنصرة المظلومين والمستضعفين، عزّزها ما ظهر من توتر مع الولايات المتحدة، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع «إسرائيل»، وتحويل السفارة «الإسرائيلية» إلى سفارة فلسطين، وحدوث عدة احتكاكات إيرانية مع الولايات المتحدة (أبرزها أزمة السفارة الأمريكية واحتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين في طهران)، وذلك بالتزامن مع ممارسات ذات دلالات متناقضة؛ كالإصرار على الحرب الإيرانية العراقية، ثم لاحقاً حدوث التعاون الأمريكي الإيراني في العراق وأفغانستان؛ مما أثار جدلاً حول حقيقة تعاملات النظام الإيراني مع الولايات المتحدة و«إسرائيل» وديناميكيات العلاقة بينهما، مع ظهور بعض المحاولات لاختزال توصيف العلاقة بتوصيفات موجزة؛ كالعداء، أو التحالف السرّي، أو التبعية، وهو ما بات يُعرف بـ «نظرية المؤامرة»؛ التي ترى أنَّ كل ما يحدث من مواجهات أمنية وعسكرية وسياسية بين الطرفين لا تعدو أن تكون تمثيليات ضمن خطة للهيمنة على العالم العربي وتقاسم النفوذ فيه. وفي المقابل يتم يتحدث آخرون عن «صراع وجودي» حقيقي مستمد من الأيديولوجيا، وله أبعاد دينية تعيق إيران و«إسرائيل» تحديداً من التوصل إلى حلٍ شامل لإنهاء حالة التوتر المستمر بينهما. ولأهمية فهم تلك العلاقة وما لها من تأثير في مستقبل المنطقة أصدر مركز الحوار السوري كتاباً بعنوان: (إضاءات على العلاقات الإيرانية مع الولايات المتحدة الأمريكية و«إسرائيل» وتأثيراتها في الملف السوري)، حاول الكتاب تقديم فهم واقعي موضوعي متكامل لديناميكية العلاقات الإيرانية الأمريكية «الإسرائيلية»، وكشف الغموض عن العلاقة المعقّدة المتداخلة التي جمعت هذا الثالوث، بهدف بناء القدرات على استشراف مآلات العلاقات بينهم وفهم العوامل المحرّكة لها توافقاً واختلافاً؛ بما يساعد في وضع تصور أقرب للدقة في التعامل مع المحيط الإقليمي والدولي، وفهم التقاطعات والمصالح المشتركة التي يمكن البناء عليها للتصدي لمخاطر المشروع الإيراني في سوريا.
يُنظر: إضاءات على العلاقات الإيرانية مع الولايات المتحدة الأمريكية و«إسرائيل» وتأثيراتها في الملف السوري، مركز الحوار السوري، 2023.

(2) وزير خارجية إيران يحذر مجددا من إمكانية توسع الحرب في المنطقة بسبب غزة، سي إن إن بالعربية، شوهد في: 8 / 1 / 2023.

وجنـوب سوريـا، إضافة إلى هجمات من قبـل ميليشيا الحوثي على طـرق الملاحة الدولية في البحـر الأحمر، وهجمات محدودة ضد القوات الأمريكيـة في العراق وشرق سوريا[1]، مع تجنُّب إيران المواجهة المباشرة[2].

ولـم تتأخّـر «إسرائيل» وبعض الدول الغربية في الردّ على الهجمـات الصادرة من تلك الميليشيات؛ فـكان قصف جوي ومدفعـي «إسرائيلي» لنقاط عسكرية تابعة للحزب فـي الجنوب اللبناني، ومهاجمة مطارات في سوريا تستخدمها إيران، أبرزها مطار دمشق الدولي ثم مطار حلب، ثم اغتيال «إسرائيل» قيادياً إيرانياً بارزاً باستهداف مقرّه بعدة صواريخ في العاصمة السورية دمشق[3]، ومؤخراً شنّ ضربات على مواقع للحوثيين في اليمن[4].

1. التفاعل الغربي والعربي على احتمال علاقة إيران بعملية طوفان الأقصى:

منـذ الساعـات الأولى لبدء عملية طوفان الأقصى أكدت واشنطـن أنها «لن تتسرّع» في الحكم على علاقة إيران بالعملية أو تورّطها المباشر فيها[5]، مع فتح الباب أمام اتهام طهران بالتمويل، على الرغم مـن أن وسائـل إعلام أمريكية مؤثـرة أكّدت مبكراً أن إيران تقف بشكل مباشـر وراء العملية[6]، وحذت الدول الأوروبية حذوها مع حذرٍ أكبر في مسألة الاتهام المباشر.

(1) وزير الدفاع الإسرائيلي: نتعرض لهجمات من «7 جبهات»، الأناضول، شوهد في: 8 / 1/ 2024.
(2) يرى بعض المحللين والمراقبين أن الإيرانيين لديهم إستراتيجية بعدم خوض حرب مباشرة بعد ما تعرضوا له من خسائر في حرب الخليج، ولذا تخشى إيران -إن هي تدخلت بشكل مباشر- أن يكون الرد مباشراً عليها وعلى أراضيها، وهذا ما يبدو واضحاً من خلال ما نُشر عن خامنئي ودعوته إلى «الصبر الإستراتيجي».
يُنظر مثلاً: الصبر الاستراتيجي.. خامنئي لقادته «تجنبوا مواجهة أميركا»، شوهد في: 8/ 1/ 2024.
(3) مقتل قيادي بارز في الحرس الثوري الإيراني بضربة إسرائيلية في سوريا ورئيسي يتوعد تل أبيب «بدفع الثمن»، فرانس24، شُوهد في: 31 / 12/ 2023.
(4) ضربات أميركية وبريطانية على أهداف في صنعاء والحديدة والحوثي يتوعد بالرد، الجزيرة نت، شوهد في: 14/ 1/ 2024.
(5) واشنطن ترى أن من «المبكر جداً» القول إذا كانت إيران متورطة مباشرة في هجوم «حماس»، القدس العربي، شوهد في: 25/ 12/ 2023.
(6) مثلما فعلت صحيفة «وول ستريت جورنال»؛ يُنظر: هل تقف إيران وراء «طوفان الأقصى» ؟ ماذا قالت وول ستريت جورنال؟ فرانس24، شوهد في: 20/ 12/ 2023.

ويمكن إرجاع التحرّز الأمريكي الأوروبي من اتهام إيران إلى عدة أسباب، منها:

أولاً: السعـي إلى إبقاء باب الدبلوماسيـة مفتوحاً مع طهران فيما يخص عدة ملفات، أبرزها الملف النووي.

ثانيـاً: توجيـه اتهـام مباشر لإيران يستدعي مـن «إسرائيل» أولاً والدول الغربيـة ثانياً اتخاذ موقف عسكـري متطـور بالنسبة للردّ، وهـذا ما يعني فتح جبهات عسكرية قد تـؤدي إلى نشوب حرب تفوق في اتساعها وتدميرها رقعة الحرب الروسية الأوكرانية التي ما زال العالم إلى اليوم يعاني من تبعاتها الاقتصادية والعسكرية.

وخـلال الأيـام التالية للعمليـة سارعت إيران إلى نفـي علاقتها كلّياً بالعمليـة، فاكتمل بذلك محور التصريحات بين طهران والغرب حول أن العملية «فلسطينية خالصة» لا يد لإيران فيها[1]؛ وهذا ما أتاح إبقـاء البـاب مفتوحاً لأي وساطة إيرانية مباشرة أو غيـر مباشرة حول ملف وقف إطلاق النار أو تبادل الأسرى.

أمـا الـدول العربية فلم تصـدر منها تصريحات تدلُّ علـى أي تورط إيراني مباشـر أو غير مباشر بالعملية؛ إنما انعكس الموقف العربي تجاه حركة حماس تحديداً دون توسيع خلفيات دعمها أو تمويلها، بيـن أطراف أدانت حركة حماس صراحة كالإمـارات[2]، ودول عبّرت عن تضامنها مع «مقاومة حماس» مثـل لبنـان ونظام الأسد، بينما سكتت غالبية الدول العربية عن إدانة أو مباركة العملية وحرصت فقط على إصدار تصريحات تدعو إلى وقف القتال[3].

2 - كيف استفادت إيران من تداعيات الحرب في غزة؟

استطاعـت إيـران عبر أذرعها المحلية فـي لبنان والعراق وسوريا واليمـن (أي: الدول التي تورّطت بتدميرها أو جعلها دولاً فاشلة) ترسيخ صورة «الدولة المقاومة» لـ «الغطرسة الإسرائيلية والأمريكية»، التـي لـم تستطع أي دولة عربية أخرى القيـام بما تفعله من إطلاق التهديدات التي ترسلها بشكل يومي لـ «تـل أبيب»، حتى ارتفعت فـي الأسابيع الأولى من الحرب في غزة أصـوات من سكان القطاع ترحّب بموقـف إيـران من الحرب ودعمهـا المقاومة الفلسطينية في مقابل «موقف خانـع» من الدول العربية،

(1) وزير الخارجية الإيراني: هجوم «حماس» كان فلسطينيا خالصا، سكاي نيوز عربية، شوهد في: 20/ 12/ 2023.
(2) الخارجية الإماراتية: هجمات حماس ضد إسرائيل تصعيد خطير، الجزيرة نت، شوهد في 8 / 1/ 2024.
(3) ردود فعل متباينة.. كيف تنظر الدول العربية والغربية للتصعيد بين إسرائيل وحماس، فرانس 24، شوهد في 8 / 1/ 2024.

سواءٌ المطبِّعة منها أو غير المطبّعة.

هــذا على الصعيد الإعلامي؛ أما على الصعيد السياسي فقد استفادت إيران من أن العملية أوقفت مرحليــاً مساعي التطبيع بين السعودية و«إسرائيــل»، وهذا ما يُعد مكسباً لإيران التي صرّح مسؤولوها فــي أكثــر من مناسبة أن «طوفــان الأقصى» رسالــة «إسرائيلية» للدول التي طبّعت معهــا أو تنوي ذلك بأنهــا لا تريــد السلام. إلا أنه على جانب آخر شكّلت العملية ومــا نتج عنها من حرب متواصلة مناسبة لإبداء طهران والرياض استعدادهما للتوسّط في إيقاف الحرب، وكان أول اتصال هاتفي بين ولي العهد السعودي والرئيس الإيراني قد تناول الجهود الدبلوماسية للتهدئة[1].

لــم تُشــكّل هجمات ميليشيات إيران في المنطقة حرب استنزاف ضد «إسرائيل»؛ لأن ما جرى كانت هجمــات محــدودة، مثل ما سُمّــي بـ«معارك العمود» من «حــزب الله»[2]، إضافة إلــى هجمات ميليشيا الحوثي ضد السفن ذات الصلة بـ«إسرائيل»، فضلاً عن أن العدد الأكبر من الهجمات كان ضد القواعد الأمريكية في سوريا والعراق.

ومع ذلك وبزخمٍ إعلامي كبير سعت إيران بتلك الهجمات إلى أن توجّه عدة رسائل بشكل متزامن:

الأولى: إلى الدول العربية؛ مفادها أنها الطرف الوحيد القادر في المنطقة على التأثير في المنطقة وامتــلاك أدوات ذلــك، ولا يخفى تأثير هذه الرسالة في علاقة إيران بدول عربية ترفض مشروع طهــران فــي المنطقــة، أو تنظر إليه بعين الريبــة. وهي تؤكد لهذه الأطــراف أنها لن تتخلى عن نفوذهــا في سوريا والعراق واليمن ولبنان، ولــن تقدّم أية تنازلات مهمة للدول الخليجية (خاصة السعودية والإمارات).

الثانيــة: إلــى الشعب الإيراني، الذي يواصل منذ العــام 2019 احتجاجات تتنوّع بين النطاق الواسع والمحــدود، ومفــاد الرسالة أن الوضع الاقتصادي في البلاد هــو نتيجة منطقية للحرب الغربية ضــد طهران، بسبب مواقفهــا الداعمة للمقاومة الفلسطينية، ووفقاً لذلك يَفترض قادة إيران أن تكون الحرب في غزة «الذريعة المُثلى» للتنصّل من استحقاقات اقتصادية وإصلاحية.

الثالثــة؛ وهــي الأكثر أهمية بالنسبة إلــى إيران: موجّهة إلى الجانبَيــن الأمريكي والأوروبي، وتوضّح

(1) أول مكالمة بينهما.. ولي العهد السعودي والرئيس الإيراني يبحثان الوضع بغزة، الجزيرة، شوهد في: 28/ 12/ 2023.
(2) «الموت للعمود».. حزب الله الذي قصف كل جزء في مرصد الحدود مع إسرائيل، تلفزيون سوريا، شوهد في: 14/ 1/ 2024.

فيهـا إيـران أنها ليست بصدد تقديم أية تنازلات، سواءٌ فيما يتعلّق ببرنامجها النووي أو ما يتعلّق بمناقشة نفوذها في الشرق الأوسط، بل سعت لإظهار نفسها لاعباً رئيساً وليس ثانوياً، سواءٌ على الجانـب العسكري أو السياسي، والمهمّ في الأمـر أنها اكتسبت كل ذلك دون أن تتدخّل عسكرياً بشكل مباشر؛ إنما استغلّت قواعد وجودها ونفوذها في الدول التي تهيمن على القرار فيها.

3 - ما هي التداعيات السلبية المحتملة على إيران إقليمياً ودولياً؟

يبـدو مـن خلال المشهد الحالي للحرب في غزة حرص «إسرائيل» وحلفائها على عدم توسيع نطاق المعركـة، وذلـك لعدة غايـات، أبرزها: عدم تشتيت نطاق المواجهة، وعدم رغبـة «تل أبيب» في تحويل المواجهة مع حماس إلى مواجهة مع إيران وأذرعها تستدعي -كما الحرب في أوكرانيا- انقسامات أكبر في الموقف الدولي، أو تدخّلاً محتمَلاً من أطراف أخرى مثل روسيا والصين.

غير أن هذا لا يعني أن ما بعد الحرب في غزة سيكون كما قبلها؛ لأن «إسرائيل» والولايات المتحدة -رغـم عـدم تأكيد علاقة إيران بمعركة طوفـان الأقصى، وتأكيد طهران نفسها عـدم علمها بالعملية- تـدركان جيـداً أن إيران هي الداعم الرئيس لحركة حماس، وهي كذلك الداعم الرئيس للجماعات التي تحاول استنزاف القدرات العسكرية «الإسرائيلية» في لبنان وسوريا والعراق واليمن. وإزاء هذا المشهد يمكـن القـول: إن إيران ستُواجه مزيداً من العقوبات الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة وأوروبا، ولن يعطيها الطرفان مجالاً لاستخدام الحرب في غزة ورقة ضغط فيما يخص الملف النووي.

مـن ناحيـة ثانية يبدو سيناريـو الخسائر الأكبر بالنسبة إلى إيران في حـال توسّع نطاق الحرب، أو فـي حـال حقّقت «إسرائيل» أهدافها المعلنـة في قطاع غزة عبر تفكيك حركة حماس وإنهاء قدراتها وإبعادهـا عـن الحكم في قطاع غزة؛ ففي هذه الحالة ستكـون مليشيا «حزب الله» على الأرجح الهدف الثانـي لـ «تل أبيب»، وهذا مـا يعني بشكل مباشر صياغة هدف «إسرائيلـي» أمريكي عنوانه العريض: تقليـم أظافـر إيران بشكل حقيقي في المنطقـة، ولا سيما في دولتَي الطوق «لبنان وسوريا» إضافة إلى العـراق، مـع عدم استبعاد إمكانية شنّ ضربات أمريكية ضـد قواعد عسكرية تابعة للحرس الثوري في المنطقـة، أو حتـى ضد بنى تحتية في إيران بحسب ما اقترح العديد من المشرّعين في مجلس الشيوخ الأميركي[1]؛ ولكن ستبقى واشنطن تُفضّل اللجوء إلى الخيار الدبلوماسي واستخدام أساليب الردع لمنع إيران من التصعيد.

(1) «ضرب إيران».. تفاصيل مشروع قانون أميركي لدعم إسرائيل في حرب غزة، الشرق، شوهد في: 21/ 12/ 2023.

ثانيـاً: المصالحـة السعوديـة الإيرانيـة؛ هـل حقّقـت أهدافهـا السياسيـة والأمنيـة والاقتصادية المُعلنة؟

برزت المصالحة السعودية الإيرانية في مارس آذار 2023 ضمن أهم الأحدث السياسية في الشرق الأوسـط – وربمـا في العالم – خلال العام 2023، وذلك لعدة اعتبـارات، أهمّها: أنه الاتفاق الأول من نوعه بهذا الحجم ترعاه دولة غير الولايات المتحدة التي من المفترض أنها تقود المشهد في المنطقة، إضافـة إلـى أنه كان متوقَّعـاً أن يُحدِث جملة تغييرات جوهرية في مستويـات الصراع في المنطقة لأن النزاع بين الطرفين انعكس بشكل مباشر وعالي التأثير في تلك الملفات والصراعات.

3 - نتائج التفاهمات: هل من إنجازات: سياسية، وأمنية، واقتصادية بعدها؟

من الناحية السياسية؛ انعكست النتائج السياسية للتفاهم التاريخي بين السعودية وإيران بشكل كبير علـى العلاقات بيـن البلدين، التي اتّسمت خلال العقد الماضي وأوائل الحالي بالتنافس المعلن والنزاع بالوكالـة فـي عدة ملفات؛ إذ توقّفت إلى حدّ كبير حالة الاستقطاب الإعلامي والاتهامات المتبادلة بين الجانبين، وتراجع كذلك نمط التوتر السياسي والدبلوماسي على المستوى الخليجي جرّاء هذا التفاهم، وأبدى الطرفان حرصهما على تطوير العلاقات مستقبلياً نحو مستويات أكبر.

غيـر أن نظـرة فاحصة للغايات الكبيرة التي كان مُعـوّلاً أن تتحقّق تُثبت أن النتائج السياسية لم ترقَ إلـى المستـوى المنشود؛ ففي سوريـا لم يؤدّ التفاهم الإيراني السعودي إلـى تحقيق أي نتائج ملموسة، باستثنـاء عـودة الأسد إلى الجامعة العربية، التي ربما ساعد الاتفاق بتسريعها فحسب؛ لأن هذه العودة كانت مرسومة ضمن إطار ما يُعرف بـ«المبادرة العربية» التي سبقت توقيع الاتفاق بين الرياض وطهران. وفي لبنان كان منشوداً أن يؤدي الاتفاق إلى حصول انفراجات كبرى تتعلق بتقديم تنازلات جوهرية من قبل الأطراف المحسوبة على الدولتَين؛ وهذا ما لم يحصل أيضاً. فيما بقي المشهد السياسي العراقي على حاله، واستمرت الهيمنة الإيرانية عليه بلا منافسة.

أما في الملف اليمني الذي كان يُعد أهم بنود الاتفاق بين الجانبَين لما يشكّله من تأثير على المملكة والخليج ككل؛ فيُعد الإنجاز الوحيد هو اللقاءات السعودية الحوثية التي لم تُفضِ إلى حدوث اختراقات مهمة بعد، باستثناء الحفاظ على الهدنة الحالية[1].

(1) محادثات السعودية مع الحوثيين: جدية وإيجابية دون اتفاق واضح حول الحرب في اليمن، يورنيوز، شوهد في 8 / 1/ 2024.

اقتصادياً؛ تحدّثَ طرفا الاتفاق عند توقيعه عن «فوائد اقتصادية واعدة» في المستقبل القريب، وكان لدى طهران أمل بأن تساعد الشركات السعودية الاقتصاد الإيراني المتعثّر في تحقيق بعض الإنجازات[1]؛ إلا أن هذا لم يحصل حتى اللحظة.

وثمة عدة أسباب يمكن الحديث عنها في مضمار عدم تحقيق فوائد اقتصادية، أبرزها: أن الجانب الاقتصادي يأتي لاحقاً للنتائج السياسية، وعلى اعتبار أن غالبية الملفات الإقليمية العالقة بين الطرفين لم تُحرز تقدماً يُذكر فهذا يعني كذلك جمود الثمار الاقتصادية للاتفاق. وفي هذا المجال يمكن القول: إن السعودية رمت الحديث عن الاستثمارات «جزرة» للجانب الإيراني لدفعه نحو تقديم تنازلات في الملفات السياسية؛ وهذا ما لم يحدث[2]. إضافة إلى أن العقوبات الأمريكية ضد إيران تُعد عائقاً رئيساً أمام الاستثمارات السعودية.

أما فيما يتعلق بالنتائج الأمنية والعسكرية؛ فالاتفاق لم يُحدث فيه أي تغييرات؛ لأن إيران لا يمكن أن تقدّم للسعودية ما لم تقدّمه في المفاوضات مع الدول الغربية حول مصير نفوذها بالمنطقة. والاستثناء الوحيد في هذا الباب هو الهدوء النسبي في جبهات القتال باليمن، والتوقف شبه التام عن شنّ الحوثيين هجمات ضد السعودية؛ وهذا هو أبرز ما كانت تُطالب به المملكة.

بالنتيجة، لم تجنِ إيران حتى الآن أيّاً من ثمار الاتفاق مع السعودية بالمعنى الذي كانت تصبو إليه، والمقصود هنا الجانب الاقتصادي الذي مرّ الحديث عنه، ويصحّ الحديث عن جانب إعلامي فقط نجحت إيران في تحقيقه، يتعلق بسعيها أمام الرأي العام الدولي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط عبر توقيع الاتفاق.

وعلى العموم يمكن القول: إن إيران لم تكن تريد أكثر من الجانبين الاقتصادي (الذي لم يتحقق منه شيء)، والإعلامي؛ لأنها في الواقع الطرف الأقوى من الجوانب العسكرية والأمنية والسياسية، والمطلوب منها في هذه الجوانب تقديم تنازلات لا حصد ثمار.

(1) المصالحة بين إيران والسعودية.. ماذا عن الريال الإيراني وآفاق التعاون الاقتصادي بين البلدين؟ الجزيرة نت، شوهد في: 14/ 1/ 2024.

(2) للمزيد يُنظر: خبراء: التطبيع السعودي الإيراني يقدم فوائد اقتصادية مشكوك فيها لهذه الأسباب، الخليج الجديد، شوهد في: 26/ 12/ 2023.

4 - مسارات استمرار المصالحة في ظل التطورات في المنطقة:

رغـم أن الاتفـاق الذي وُصف بالتاريخي لم يؤدِّ حتى اللحظة إلى إحـداث تغيرات واسعة، سواءٌ في طبيعة العلاقة بين الجانبين أو في مجال «النزاع بالوكالة» بينهما؛ إلا أن هناك نظرتَين إستراتيجيتَين:

الأولـى: يرى أصحابها أن مسـار الاتفاق السعودي الإيراني لم يتجاوز وقـف الاستقطاب السياسي والإعلامـي بينهما، إضافـة إلى هدوء نسبي في جبهات اليمن[1]، أمـا بقية الملفات العالقة بين الطرفيـن فلا يمكن للاتفاق أن يؤثر فيها، ومـن المستبعد أن تتطور العلاقات بين الجانبين إلى أكثر مما هي عليه في الوقت الحالي.

الثانية: يرى أصحابها أن الاتفاق لم يمرّ عليه الوقت الكافي ليؤتي ثماره، وأن الحرب في غزة أثّرت في إبطاء مسار التفاهمات وإعادتها إلى الوراء[2]، في وقت يسعى فيه الطرفان إلى الحفاظ على مـا تم التفاهم عليه كمرحلـة أوّلية، مع توقّع حدوث تطورات في العلاقات البينية نظراً لمصالح الدولتين، والانتقال من حالة «التنافس الإقليمي» إلى حالة «التوازن والتقاسم».

وفي محاولة الترجيح بين النظرتَين يمكن تسجيل عدة ملحوظات مهمة:

1- الأرضيـة التـي أُقيم عليها الاتفـاق هشّة جداً، ولا تحوي مقومات كبيـرة للنجاح والاستمرار، لا سيما وأن الاتفاق تم برعاية الصين، لا برعاية أمريكا؛ ولذا فإنه يخضع لقدرة بكين على متابعة مهمتها كراعية للسلام بين الجانبين، فالاتفاق من هذا الجانب ليس ذاتياً، إنما هو موضوعي.

2- ليس بين الطرفين ما يمكن اعتباره توازناً إستراتيجياً؛ فإيران هي الطرف الأقوى، والملفات التي تمسك بها أكثر وأخطر مما تملكه السعودية، والجانب الوحيد الذي ينفعها هو الجانب الاقتصادي؛ فإن وجدت طهران أنها لم تستفد منه شيئاً فإنها ستفقد الدافع وراء تطوير العلاقات.

3- أرادت السعوديـة مـن وراء الاتفاق أن يمكّنها من المضي فـي مشروع ولي العهد «رؤية 2030»؛ غيـر أن الرياض لن تقطف مـن الآثار المنشودة أكثر من استمرار الهدوء على حدودها الجنوبية مع اليمن، أما في بقية الملفات فيبدو أن إيران غير مستعدة لتقديم أية تنازلات لها فيها.

4- التحالفات الخاصة بكلتا الدولتَين تفرض على كل منهما اتباع سياسة خارجية قد تكون متناقضة

(1) أثر المصالحة السعودية – الإيرانية على صراعات الشرق الأوسط، crisisgroup، شوهد في: 14/ 1/ 2024.
(2) السعودية وإسرائيل وإيران بعد حرب غزة.. سؤالان عن الردع والتطبيع، الحرة، شوهد في: 14/ 1/ 2024.

مـع الطـرف الآخر (الحـرب في غزة نموذجـاً)، وهذا ما يجعـل الطرفين أمام عـدة امتحانات لديمومة العلاقة والتفاهم.

وعلى ما سبق يمكن وصف الاتفاق بين الدولتَين بأنه «تكتيكي»، ويمكن أن تعود أسباب الخلاف في أية لحظة؛ فلا يحمل صفة الاتفاق «الإستراتيجي». وذلك بسبب التباين الحادّ في المصالح والأهداف بيـن الدولتَيـن فـي ملفات وقضايـا متشابكة ومعقدة، فضلاً عـن أن إيران لا تبدو فـي وارد تقديم أية تنـازلات بخصوص نفوذها في العراق وسوريا واليمن ولبنان، كما لن تستطيع السعودية تقديم إغراءات اقتصادية واعدة لها بحكم العقوبات الغربية المفروضة على طهران، ولذا فإن الراجح ألا يؤدي الاتفاق إلى الحل المنشود في ملفات الخلاف بين الطرفين في الشرق الأوسط.

ثالثاً: التطبيع العربي مع نظام الأسد؛ ما أثره في التدخل الإيراني في سوريا؟

يقـوم النهـج الإيرانـي منذ بدايـة تدخله فـي سوريا علـى ترسيخ نفوذ طهـران بأبعـاده المختلفة الأيديولوجيـة والثقافية والاقتصاديـة والعسكرية، وذلك عبر سلسلة مـن الأدوات: من تجنيد السكان، وإنشاء المربعات الأمنية، والتغلغل في جيش الأسد، والتحكم بالاقتصاد، ودعم أنشطة التشييع وتصنيع المخـدرات، وتغيير هوية المدن الديموغرافية، وتوسيع دائرة النفوذ الاجتماعي والسياسي، فضلاً عن تغذية الصراعات الداخلية[1].

ورغـم كل مـا حققته إيـران خلال السنـوات التي سبقت التطبيـع العربي مع الأسد مـن تغلغل في سوريـا؛ إلا أن مـا حصل بعده يؤكد أن الاستراتيجية الإيرانيـة لم تتغير، وأن الاتفاق السعودي الإيراني لـم يؤسـس لمرحلة جديدة تقوم على احترام سيـادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية كما جاء في الاتفاق[2].

1 - التطبيع العربي مع الأسد؛ مسار متعثر ومخاطر إيرانية متنامية:

بعـد أشهر من قيادة المملكـة العربية السعودية باندفاعٍ قطار التطبيع مع بشار الأسد ومنحه مقعد سوريـا فـي الجامعة العربية، والسعي لإعادة تأهيله إقليمياً ودولياً، وهو ما مثّل تحولاً واستدارةً سريعةً فـي الموقـف السعودي تجـاه القضية السورية؛ بـرزت مؤشرات تقود إلى فرضيـة مفادها أن المبادرة العربية لإيجاد حل للأزمة السورية تسير وفقاً لما هو مخطط لها، فالأسد زار الرياض مرتَين، آخرهما

(1) للتوسع في ذلك يُنظر: ياسين جمّول وآخرون: إصدار «التغلغل الإيراني في سوريا.. اغتيال المستقبل السوري»، مركز الحوار السوري، 2023.
(2) نص البيان الثلاثي.. اتفاق عودة العلاقات بين السعودية وإيران، سكاي نيوز، شوهد في: 2023/12/26.

عقب عملية طوفان الأقصى. وفي نهاية شهر كانون الأول 2023 عيّن الأسد سفيراً له في السعودية[1]، وأرسل وزير أوقافه محمد عبد الستار السيد لإجراء مباحثات رسمية مع وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السعودي[2]. ولكن عند النظر إلى أهداف ودوافع التطبيع التكتيكية والاستراتيجية ومدى تحققها كلياً أو جزئياً[3]، وبتحليل سريع لبعض التصريحات الرسمية وغير الرسمية للدول المطبِّعة يظهر أن الرهان العربي من أجل تحقيق رؤية الدول المطبِّعة ما زال معظمها بعيد المنال.

في الواقع لم يطرأ أي تغيير على الملفات التي عبّرت الدول المطبعة عن رغبتها في معالجتها، ومنها: التداعيات المرتبطة بـ «اللجوء والإرهاب وتهريب المخدرات». وأما الحدّ من النفوذ الإيراني الذي تراجع الحديث عنه عقب التقارب السعودي الإيراني -رغم أهميته بالنسبة إلى الدول العربية؛ خاصة السعودية- فلم يشهد أي تغيير جذري، لأنه لم يكن في الأساس ضمن التوافقات المعلنة بين الدول العربية تجاه إعادة الأسد إلى الجامعة العربية.

بعد أشهر من التطبيع العربي مع الأسد أصبح المسار برمّته يعيش حالة جمود، وهو ما أشار إليه وزير أردني سابق؛ حين صرّح أن المبادرة العربية لإيجاد مخرج «للأزمة السورية» وصلت إلى «طريق مسدود» بسبب عدم استجابة نظام الأسد لمتطلباتها، خاصة فيما يتعلق بقضية تهريب المخدرات؛ إذ زادت عمليات التهريب بعد محادثات التطبيع[4].

سياسياً لم يُسجل أي خرق في هذا المسار رغم التفاؤل الذي أبدته الدول المطبعة في البداية؛ إذ رأت أن مقاربتها للحل ستكون بداية لمسار سياسي يقوده العرب بشكل ينسجم مع القرارات الدولية، إلا أن التصريحات الأخيرة خلال القمة الخليجية 44 ركّزت على دعم جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي وفق القرار 2254، والتطلع إلى استئناف عمل اللجنة الدستورية[5]. وفي ذلك إشارة إلى أن المقاربة العربية للحل ليست بخير، وأن بعض الدول العربية قرّرت إعادة رمي كرة الحل في ملعب الأمم المتحدة، مع المحافظة على بعض المكتسبات الاقتصادية بالنسبة إلى الأردن، والاعتبارية بالنسبة إلى السعودية والإمارات اللتَين كانتا تطمحان من خلال التطبيع إلى استعادة حضورهما الإقليمي[6].

(1) الرياض تتسلم أوراق اعتماد أيمن سوسان سفيرًا لديها، صحيفة عنب بلدي، شوهد في: 2023/12/25.
(2) السيد وآل الشيخ يؤكدان عمق العلاقات الأخوية بين سورية والسعودية، وزارة الإعلام في نظام الأسد، شوهد في: 2023/12/25.
(3) يُنظر: أحمد قربي وخليل صباغ، التطبيع العربي مع الأسد، هل يشكل التحيز للأسد دافعاً للتسوية في سوريا؟ مركز الحوار السوري: ص 12 – 14.
(4) يُنظر: محمد كركص، الصفدي يؤكد ازدياد تهريب المخدرات بعد التطبيع مع النظام السوري، العربي الجديد، شوهد في: 2023/12/25.
(5) البيان الختامي لـ«القمة الخليجية الـ 44» يشيد بقرارات «القمة العربية والإسلامية المشتركة» بالرياض، صحيفة سبق الإلكترونية، شوهد في: 2023/12/25.
(6) قربي وصباغ، مرجع سابق: ص 14.

2 - إيران والتطبيع العربي؛ توظيف المسار لخدمة مشروع طهران

اتـكأت الكثيـر من التحليلات فـي الفترة الأولى للتطبيـع العربي مع الأسد ونجاعتـه في الحدّ من النفـوذ الإيرانـي على فرضية مشتقة من طبيعة «الصراع العربي الإيراني المركب» المستند إلى الأبعاد التاريخية والسياسية والثقافية والدينية، وعليه برزت ترجيحات بإمكانية إبعاد إيران عن سوريا في حال منحت الدول العربية الأسد بعض الحوافز، إلا أن الواقع كان عكس ذلك؛ إذ عبرّت إيران عن موقفها من التطبيـع مبكـراً، فرأت بالانفتاح الإماراتي على الأسد خطوة إيجابية تصبّ في مصلحة «سوريا والدول العربية».

حافظـت إيران علـى موقفها الرسمي الداعم للتطبيع، خاصة بعد الاتفـاق السعودي الإيراني الذي تـمّ برعايـة صينية، وأخمد -ولو ظاهرياً- حدّة الخلافات، وهو مـا انعكس على البيانات التي صدّرتها الرياض منفردة أو مشتركة مع الدول المطبِّعة حول سوريا؛ إذ لم تُشر بشكل مباشر إلى النفوذ الإيراني فـي سوريـا ومخاطره، بخـلاف ما كانت عليه هذه الـدول سابقاً. ومع عودة بشـار الأسد إلى الجامعة العربيـة جـدّدت طهران دعمها لهذا المسار، ورأته خطوة لدعـم «السلام الإقليمي والتقليل من التدخل الأجنبي».

ويمكن تفسير الموقف الإيراني من خلال مجموعة نقاط، هي:

- ترى إيران أن إعادة تعويم بشار الأسد ومنظومته يُعد انتصاراً لـ «محور المقاومة» على مَن أراد الإطاحة به، وأن اتخاذ الدول العربية زمام المبادرة للتطبيع مع الأسد دليل على هزيمتها؛ وهو ما ركّزت عليه الصحف الإيرانية المقربة من الحكومة ومنها «كيهان» و«جوان»[1].
- تـدرك طهـران أنه مهما حقّق الأسد مـن انتصارات عسكرية فهي لا تكفـي لضمان بقائه في السلطـة، ولـذا فإنّ أفضل رهان لإيران لضمان نفوذها يتطلـب استعادة نظام الأسد شرعيته، ويمكن للتطبيع العربي أن يسهم في ذلك.
- تدرك إيران أن التطبيع العربي لن يؤثر على نفوذها أو على مصالحها في ظل تغلغلها في مفاصل الدولـة كافـة، من ذلـك سيطرتها على القوى الصلبـة بما فيها الجيش والأمـن والميليشيات،

(1) رأت صحيفة كيهان المقربة من خامنئي أن عودة الأسد إلى الجامعة العربية نصر تاريخي، وقالت بلهجة ساخرة: «إن جامعة الدول العربية هي التي عادت إلى سوريا وليس العكس». فيما رأت صحيفة جوان اليومية المدعومة من الحرس الثوري أن الدول العربية «فقدت الأمل» في الخطط التي وضعتها لإسقاط الأسد إلى عادت إلى دمشق وطبّعت مع الأسد. يُنظر: الجامعة العربية تعود إلى سوريا بعد 12 عاماً من مغادرتها! صحيفة كيهان، شوهد في: 2023/12/26. وعودة الجامعة العربية إلى سوريا! صحيفة جوان أونلاين، شوهد في: 2023/12/26.

وإنشاؤهـا شبكـة من «الحلفاء المخلصين» في الشبـكات الاجتماعية، في حين لا تملك الدول العربية أية أوراق ضغط فاعلة ومؤثرة لمواجهة هذه الأنشطة الإيرانية.

- تـرى إيـران أن أي تقدُّم في مسار التطبيع العربي مع الأسد وإمكانية انعكاسه على ملف إعادة الإعمـار سيعـود عليها بالنفع، لاسيما وأن الأموال التـي سترسلها بعض الدول الغنية سيذهب جـزءٌ منها للشـركات الإيرانية التي وقّعت العديد من الاتفاقيات حـول ملف إعادة الإعمار مع نظام الأسد[1].

رغـم كل مـا سبق فإنه لا يعني أن إيران سلّمت بمسار التطبيع وقبلت به كاملاً، فهي تدرك أن إعادة دمـج نظام الأسد في المنظومـة العربية قد يقلّل من اعتماده عليها في المستقبل، فضلاً عن احتمالية تجـدُّد التوتـر بين إيران والعالـم العربي الذي تعيش معـه تنافسات أيديولوجيـة وسياسية واقتصادية عميقـة منـذ عقود، وانطلاقاً من ذلك أبدت إيران من جهة دعمهـا لمسار التطبيع، واستمرت في دعم نفوذها في سوريا من جهة أخرى.

فعلـى المستـوى الاقتصادي أولت إيران اهتمامـاً إضافياً في هذا الجانب بعـد التطبيع العربي مع الأسـد، ووضعتـه على سلّـم أولوياتها، وحرصـت على إرسال رسائـل غير مباشرة إلى الـدول العربية مفادها أن أي مشروع في سوريا لا يمكن تنفيذه دون إشراك إيران كلياً أو جزئياً به، بعد أن استطاعت تقييد سوريا بسلسلة طويلة من الاتفاقيات تضمن لنفوذها الاقتصادي بيئة قانونية تمكّنها من تحصيل مكاسب وتعويضات خلال مرحلة إعادة الإعمار.

ويمكن القول: إن زيارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى سوريا في أيار 2023 لأول مرة منذ عام 2011 على رأس وفد ضمّ وزراء الدفاع والاقتصاد والخارجية والنفط والنقل ومحافظ البنك المركزي الإيرانـي، وتوقيعـه اتفاقيـات استراتيجية طويلة الأمد فـي قطاعات التجارة والنفـط والطاقة والبناء والنقـل والاتصالات هي من أبرز الرسائـل الإيرانية التي أتت عقب التطبيع ورُبطت بمرحلة الإعمار[2]، وعزّزتهـا زيـارة وزير خارجيـة نظام الأسد فيصل المقـداد إلى طهران بهدف متابعـة الاتفاقيات التي أُبرمت خلال زيارة الرئيس الإيراني إلى سوريا.

ومن المؤشرات المهمة أيضاً: وضع إيران يدها على مصفاة حمص النفطية[3]، وتأسيس أول بنك لها

(1) إيران تسعى للاستفادة من مشاريع إعادة إعمار سوريا، وكالة الأناضول، شوهد في: 2023/12/26.
(2) إبراهيم رئيسي في زيارة إلى سوريا تمهيدا لمرحلة الإعمار، BCCعربي، شوهد في: 2024/1/1.
(3) إيران تضع يدها على مصفاة حمص... وعينها على مصفاة بانياس، الشرق الأوسط، شوهد في: 2023/12/27.

فـي سوريـا[1]، والاتفاق على إنشاء شبكة هواتف محمولة[2]، والتأكيد على ضرورة استكمال خط السكة الحديدية الذي يربط إيران بسوريا[3].

وأمـا علـى صعيد أنشطتها الثقافيـة والدينية والاجتماعية فقد حافظت إيـران فيها على المستوى ذاتـه، ولـم يطرأ عليها أي تغيير بعد التطبيع العربي، ومن حديث هذه الأنشطة على سبيل المثال: عزم جامعة طهران فتح فرع لها في دمشق[4]، واستمرار عمليات تجنيد الأطفال واليافعين، خاصة في شرق سوريا[5]، فضلاً عن التقرُّب من الطبقة الفقيرة عبر تقديم منح مالية ومساعدات غذائية.

3- المتغيرات التي طرأت على ميليشيات المشروع الإيراني في سوريا:

منـذ بداية التدخل الإيراني في سوريا ركّزت طهران على الجانب العسكري، من خلال إرسال قوات ومستشاريـن من الحرس الثـوري الإيراني، واستخدمت «حزب الله» اللبنانـي وميليشيات أخرى عربية وأجنبية في النشاط المسلح. وبعد هدوء الجبهات وتحديد حدود السيطرة استغلت الميليشيات الفرصة لأداء أدوار متعـددة؛ بـدءاً من النشاطات المدنيـة، وتأسيس مربعات أمنية، وتيسيـر التشييع، وتوسيع النفـوذ الاجتماعـي والسياسي، وصـولاً إلى أنشطـة اقتصادية غير مشروعة، مثـل تهريب المخدرات وتجارة السلاح.

ومع تزايد مخاطر النفوذ الإيراني في سوريا ساد انطباع لدى شريحة ما بإمكانية تحجيمه في حال انخرطت الدول العربية في الملف السوري؛ إلا أنه كما أشرنا لم يعد الحديث عن هذه المخاطر تتصدر تصريحات وبيانات الدول العربية بعد الاتفاق السعودي الإيراني؛ ولذا فإن النفوذ العسكري لإيران في سوريا لم يطرأ عليه أي تغير جوهري، سوى بعض عمليات إعادة الانتشار والتعزيز وإخلاء المواقع في مناطـق جنوب وشـرق سوريا، ومردّ ذلك إلى صراعات مع الولايات المتحـدة و«إسرائيل» غير مرتبطة بشكل مباشر بالمقاربة العربية للحل في سوريا.

ورغم ذلك اتسمت الفترة التي شهدت حراكاً عربياً نشاطاً عسكرياً أرادت إيران منه تأكيد وجودها في سوريـا؛ حيـث زار قائد فيلق القدس عدة مناطق في سوريا كالبوكمال ودمشق، والتقى بمسؤولين أمنيين

(1) محافظ البنك المركزي: افتتاح أول بنك إيراني في سوريا قريباً، قناة العربية، شوهد في: 2023/12/27.
(2) إيران تكشف عن ملكيتها لمشغل الاتصالات «وفا تيليكوم»، صوت العاصمة، شوهد في: 2023/12/27.
(3) إيران تعلن الاستعداد لاستكمال خط سكة حديد طهران-دمشق، وكالة تسنيم، شوهد في: 2023/12/26.
(4) إيران تتغلغل بملف التعليم في سوريا، صوت العاصمة، شوهد في: 2023/12/27.
(5) حزب الله اللبناني يقود حملة كبيرة لتجنيد أطفال دير الزور ويتمكن من استقطاب أكثر من 200 طفل مستغلاً الأوضاع المعيشية، المرصد السوري، شوهد في: 2023/12/27.

وعسكريين، وأشرف على مناورات عسكرية مشتركة[1]، كما أرسلت طهران تعزيزات عسكرية سرية على شكل «أفراد ومجموعات صغيرة» إلى محافظة درعا بالتزامن مع توسيع دائرة التجنيد هناك[2]، وتزايد نشاطها الأمني والاقتصادي غير المشروع المتمثل بتهريب المخدرات؛ إذ اتهمت الأردن ميليشيات إيرانية بالعمل على «تقويض أمن البلاد» من خلال تهريب المخدرات والأسلحة[3]، في حين يُعتقد أن الأمر مرتبط بالتوسع الإيراني في العواصم العربية والرغبة في الاستيلاء على عاصمة جديدة[4].

كما لا يمكن الفصل بين التطورات التي تشهدها غزة من تصعيد «إسرائيلي» والتحركات الإيرانية في جنوب سوريا؛ حيث وصلت تعزيزات عسكرية إلى منطقة «القائد» قرب بلدة جباب شمالي درعا، وتلال الشعار وكروم في القنيطرة، إضافة إلى نقل قرابة 300 عنصر من محيط منطقة السخنة في ريف حمص الشرقي إلى الشريط الحدودي السوري «الإسرائيلي» في إطار عمليات تعزيز مواقعها[5]، وهو ما يفسّر ارتفاع وتيرة الاستهدافات «الإسرائيلية» التي طالت في معظمها مستودعات تخزين وقوافل نقل أسلحة، بالإضافة إلى اغتيال أحد مستشاري إيران الكبار في سوريا «رضى موسوي»[6]؛ في محاولة على ما يبدو لمنع طهران من استغلال الظروف في غزّة لزيادة توغلها بالقرب من الحدود الشمالية لـ«إسرائيل».

وفي شرق سوريا لم يطرأ أي تغيير جوهري على الميليشيات والنفوذ الإيراني؛ سوى ما شهدته المنطقة بعد أيام من انطلاق عملية طوفان الأقصى من إرسال شحنات أسلحة وتنفيذ هجمات عسكرية -نفت إيران علاقتها بها- ضد القوات الأمريكية في قواعد التحالف بالشدادي والتنف وحقل العمر وحقل غاز كونيكو، ومطار روباريا الزراعي ومطار خراب الجير[7]، ولم ينتج عن هذه العمليات أي خسائر في صفوف القوات الأمريكية لأنها لم تستهدف المواقع بشكل مباشر، وفي المقابل ردّت الولايات الأمريكية على هذه الهجمات وأكدت أنها تمارس حقها في الدفاع عن النفس[8]؛ ويبدو أن الطرفين يدركان خطورة الانزلاق في حرب مباشرة، وقد سبق بيان ما أرادته إيران من رسائل عبر تحرشات أذرعها العسكرية.

(1) زيارات «قاآني» المتكررة إلى سورية: رسائل تكسر الحدود والبروتوكولات، السورية نت، شوهد في: 2023/12/28.
(2) ميليشيات إيرانيّة تستقدم تعزيزات عسكرية إلى درعا والجولان، تلفزيون سوريا، شوهد في: 2023/12/28.
(3) مصادر: الأردن يقصف تجار مخدرات مرتبطين بإيران في جنوب سوريا، سكاي نيوز، شوهد في: 2023/12/28.
(4) ذا هيل: الأردن هو الهدف التالي لإيران، القدس العربي، شوهد في: 2023/12/28.
(5) يمان نعمة، مليشيات إيران تعيد انتشار قواتها جنوبي سوريا.. هل تنضم لـ«طوفان الأقصى»؟ عربي21، شوهد في: 2024/1/1.
(6) ضياء عودة، ماذا فعل؟ ولماذا الآن؟.. من هو القائد الإيراني رضي موسوي الذي قتل في دمشق؟ قناة الحرة، شوهد في: 2023/12/28.
(7) الهجوم الـ40 في شهر.. استهداف قاعدة أميركية شرق سوريا، العربية، شوهد في: 2023/12/28.
(8) واشنطن تعلن الرد على هجمات استهدفت قواعدها بسوريا والعراق، وكالة الأناضول، شوهد في: 2023/12/28.

رابعاً: مستقبل الوجود الإيراني في منطقة الشرق الأوسط:

في ضوء ما تم استعراضه في المحاور الثلاثة نرى أن مستقبل نفوذ إيران في منطقة الشرق الأوسط يمكـن استشرافـه وفق ما كان في العام 2023 من زاويتَين: في سوريا خاصة على ضوء التطورات التي رُصـدت فيمـا يتصل بالتطبيع العربي مع نظام الأسد والمتغيرات التي طرأت على ميليشيات إيران في سوريـا، ثـم في المنطقة عامة بعد عملية طوفان الأقصى واحتمـالات توسعة الحرب بسبب ميليشيات إيران؛ وإن لم يُفرد اتفاق المصالحة السعودية الإيرانية في هذا الاستشراف فإنما هو لما سبق من أنه اتفـاق «تكتيكـي» أكثر منه «استراتيجي»، ولكننا نستحضـره رغم محدودية أثره في رسم مستقبل إيران في المنطقة.

1 - مسارات الوجود الإيراني في سوريا على ضوء التطورات الحالية:

يتميـز النفـوذ الإيراني في سوريا -كما أشرنا- بحضوره القوي في جميع مفاصل الدولة، إلى جانب تمترس إيـران الجيد فـي مناطق تُعد عمقاً استراتيجيـاً لها؛ كما في شرق سوريا التـي تراها امتداداً لمناطق ميليشياتها في العراق، وفي غربها على الحدود السورية اللبنانية حيث تنتشر ميليشيات «حزب الله» اللبناني وبعض الفصائل والمجموعات الموالية لها.

يُتوقـع أن تحافظ «إسرائيل» على وتيـرة ضرباتها المحدودة في سوريا، والتي تستهدف في الغالب البنـى التحتيـة العسكريـة لإيران من مخـازن أسلحة ومصانـع تسليح وبعض الشحنـات المتجهة نحو المناطـق الجنوبيـة. وفي المقابل يُستبعد أن تنخرط إيران في حـرب مباشرة مع «إسرائيل»، حتى بعد مقتـل أحـد كبار مستشاريها بغـارة «إسرائيلية»؛ وإنما ستحافظ على المواجهـة منخفضة الحدّة وتلك القائمة على مبدأ المعاملة بالمثل، كما هو الحال في جنوب لبنان في المناوشات التي تشهدها المنطقة بين «حزب الله» والقوات «الإسرائيلية».

وفـي شـرق سوريا تشيـر المعطيات إلـى أن التوتر الأمريكـي الإيراني سيستمر علـى المدى القريب والمتوسـط دون أن تنخـرط الولايات المتحـدة ولا إيران في مواجهة مباشـرة أو حرب مفتوحة، مع سعي الطرفيـن إلـى تعزيـز أوراقهم، ومحاولـة كل طرف فرض قواعـد اشتباك جديدة لصالحـه، وبالنظر إلى التسخيـن الأمريكي شرق سوريا وما يجري في غـزة من تصعيد «إسرائيل» ومن خلفها الولايات المتحدة؛ فإن إيران تدرك خطورة إقدامها على أي تحرك يثير غضب الولايات المتحدة، وهو ما يفسر نفيها المستمر وجود علاقة بينها وبين الهجمات التي تشنّها ما تُسمى «المقاومة الإسلامية» ضد القواعد الأمريكية.

وبالنظر إلى مسار التطبيع العربي وأهدافه ومدى قدرته على التأثير يمكن القول: من المستبعد أن يطرأ أي تغيير على الوجود الإيراني في سوريا؛ حيث ستستمر طهران في استكمال مشروعها، مستفيدة مـن التقـارب العربي لتخفيف الضغوطات الخارجية عليها، وفي مرحلـة لاحقة إن تدفقت أموال إعادة الإعمـار فـإنّ إيران ستحاول الاستفادة منها؛ ولكن يبقى الأمـر مرتبطاً بمدى محافظتها على علاقات هادئـة مـع دول الخليج خاصة. كمـا أن انشغال روسيا في حربها ضد أوكرانيـا قد يُفسح المجال أكثر لطهران في الملفات التي تتنازع مع موسكو للسيطرة عليها في سوريا كحقول الفوسفات والموانئ[1].

ومع خلوّ الأجواء أكثر لإيران لتحقيق التغلغل الثقافي والاجتماعي وتغيير الهوية في سوريا بعد هدوء أكثـر الجبهـات ضد قوى الثورة والمعارضـة، وانصراف قسم من ميليشيات إيـران للانخراط في مثل تلـك الأدوار غير القتالية؛ فـإن تدهور الأوضاع الاقتصادية والأخلاقية في مناطق سيطرة نظام الأسد وحلفائه، وحراك مناطق جديدة كالسويداء ضد الأسد وإيران يعرقل جهودها تلك، لاسيما بعد انكشاف ضلوع أذرع إيران أكثر في أخطر ما يهدّد المجتمع السوري ودول الجوار كالمخدرات والسلاح.

2. مسارات مستقبل إيران في المنطقة بعد العملية واحتمالات توسعة حرب غزة بسبب ميليشيات إيران:

يرتبط مستقبل إيران في المنطقة بشكل أساسي بالنتائج التي ستُفضي إليها الحرب في غزة، ولدينا في هذا أحد سيناريوهين اثنين:

الأول: أن تُحقّـق «إسرائيـل» أهدافها من الحرب في غزّة علـى المدى المنظور، عبر تفكيك قدرات حماس وإنهاء حكمها للقطاع، وهذا ما سيؤدّي إلى تفرُّغ «تل أبيب» وحلفائها لنوعين من الرد على طهران: إما عبر أعمال عسكرية مباشرة ضد المواقع النووية في إيران (وهذا أضعف الخيارين)، وإمـا عبـر توجيه ضربات مركّـزة لميليشيا «حزب اللّه»؛ في محاولة لإنشاء مـا يُشبه «المنطقة العازلة» في المناطق المحاذية لجنوب لبنان، إضافة إلى قصف أهم قواعدها في سوريا والعراق.

الثانـي: امتـداد أمد المعركـة في غزّة لشهور أخـرى، وفي هذه الحالة ستحـاول «إسرائيل» تحييد قـدرات ميليشيا «حـزب اللّه» في جنوب لبنان واستخدام أقصـى أساليب الردع لعدم فتح جبهة جديـدة من الحـرب، إضافة إلى أن الولايـات المتحدة ستتولى بدورها فرض عقوبات إضافية ضـد جماعة الحوثي، مع رفع نشاطات التحالـف العسكري متعدد الجنسيات في البحر الأحمر

(1) يُنظر: جمّول وآخرون: التغلغل الإيراني في سوريا، مرجع سابق: ص217، ص222.

وإضافة دول عربية فيه كنوع من إضفاء الشرعيّة عليه.

يمكـن القـول: رغم أنه لم يكن لإيران منذ بـدء هجوم «إسرائيل» على غزّة بعد السابع من أكتوبر أي دور مؤثّـر فـي مسار المعركة على الأرض، واقتصار هجمات المليشيات المدعومة من قِبَلها على بعض التحرشـات بالقـوات الأمريكيـة في سوريا والعـراق، أو عبر إطلاق قذائف من جنـوب سوريا أو لبنان وغيرهـا لحفـظ ماء الوجـه؛ إلا أنّ الطرفين «الإسرائيلـي» والأمريكي يَعتبران طهـران أحد المموّلين والداعمين الأساسيّين لحركة حماس، الأمر الذي يجعل مسار المعركة مؤثراً في نفوذ إيران بالمنطقة، لاسيمـا إن تمكّنـت «إسرائيل» من تحقيق هدفهـا المعلن بتفكيك حماسـ أو إضعافها بشكل كبير، في ظـل الدعـم الغربي المفتوح لها وكثافة القصف على غزة. فمثل هذا السيناريو قد يدفع «إسرائيل» إلى تحجيم نفوذ ميليشيا «حزب الله» لاحقاً في لبنان، وفي الوقت ذاته سيُضعِف من موقف إيران وتأثيرها المستقبلي على الفصائل الفلسطينية؛ لأن ما تُسمى بـ«نظرية وحدة الساحات»[1] تبدّدت فعلياً بالحرب في غزة، وأثبت سلوك إيران وميليشياتها أن تلك النظرية كانت مجرّد دعاية يُروّج لها «محور المقاومة» في استغلاله القضية الفلسطينية وتفاعلاتها.

(1) مصطلح مستجد روّج له ما يُسمى بـ«محور المقاومة»، ويرتكز بشكل أساسي على التنسيق بين أطراف المحور في عدة جبهات بهدف خوض حرب مطوّلة ضد «إسرائيل»؛ ينظر: اختبار نظرية وحدة الساحات، الملتقى الإستراتيجي، شوهد في: 25/ 12/ 2023.

دولـة الاحتـــلال:
بين الانقسام السياسي المجتمعي وطوفان الأقصى

أ. ختام عجارمة
باحثة متخصصة في الشأن الإسرائيلي

مركز رؤية للتنمية السياسية

دولة الاحتلال: بين الانقسام السياسي المجتمعي وطوفان الأقصى

الملخص

تلقي هذه الورقة الضوء على أهم التطورات السياسية والعسكرية والأمنية والدبلوماسية التي مرت بهـا دولـة الاحتلال خلال عام 2023، مـع عودة نتنياهو للحكـم وتشكيل ائتلافه المتطـرف بمشاركة الأحزاب اليمينية الصهيونية، إذ شهد هذا العام تطورات مهمة وخطيرة لم يكن لها مثيل من قبل، حيث تصاعـدت الأزمـة السياسية لدى الاحتلال مع عودة نتنياهو للحكـم ومحاولته إجراء تعديلات قضائية تهدف إلى تمكين اليمين من الهيمنة على الدولة.

وقد أدت مسألة التعديلات القضائية إلى اندلاع حركة احتجاجية واسعة داخل المجتمع الإسرائيلي، وبيـن صفـوف الجيش وقطـاع الهايتك، ما ساهـم ذلك في تعميـق الانقسام السياسي وزيـادة الشرخ المجتمعـي بيـن الجمهور الإسرائيلي وسياسيه. أمام هذه الأزمـة السياسية كانت المسألة الأمنية لدى الاحتـلال تتعقـد بشكل واسع مـع تصاعد المقاومة في الضفة الغربية، التـي جاءت ردا على سياسات الاستيطـان الإسرائيلـي المتغلغلـة فـي الأراضـي الفلسطينية، وتهويـد القدس، في ظـل حكم اليمين الصهيوني المتطرف.

وفي مقابل ذلك كان نتنياهو يسعى جاهدا لتعزيز مسار التطبيع مع الدول العربية وفتح الباب أمام الـدول العربيـة والإسلامية للدخول في هذا المسار عبر إحراز التطبيـع مع المملكة العربية السعودية التي كان ينظر لها الاحتلال على أنها الدولة المركزية في العالم الإسلامي.

أمام هذا الواقع المعقد أتت معركة طوفان الأقصى لتوجه ضربة استراتيجية للاحتلال وتهدم كلية مفهـوم الـردع، وقد استشعـر الاحتلال خطورة هـذه العملية على مستقبله ومكانتـه ومكانة جيشه في المنطقـة. ولذلـك شن عدوانا اجراميا ضد قطـاع غزة في محاولة لتحقيق نصـر حاسم ينهي مفعول عملية طوفان الأقصى الاستراتيجي على واقع الاحتلال ومستقبله.

المقدمة

شهـد عـام 2023 تطورات مهمـة وخطيرة لدى دولة الاحتلال لم تشهد مثلهـا منذ تأسيسها، حيث تصاعدت الأزمة السياسية لدى الاحتلال مع عودة نتنياهو وائتلافه اليميني المتطرف للحكم ومحاولته

إجراء تعديلات قضائية تهدف إلى تمكين اليمين من الهيمنة على الدولة.

وقـد أدت هـذه المحاولة إلى اندلاع حركة احتجاجية وحـدوث انقسام سياسي وشرخ مجتمعي بين الجمهـور الإسرائيلـي وسياسييـه. وقد أدت هذه التطـورات إلى اضعاف دولة الاحتـلال وجعلها تبدو دولة مفككة في نظر حركات المقاومة، ولكن مع هذه الأزمات التي عانت منها دولة الاحتلال استمرت الحكومـة المتطرفـة في سياسات إنهاء القضية الفلسطينية وتوسعـة المشروع الاستيطاني والتهويدي فـي الضفـة الغربية والقدس المحتلة. وأمـام هذا الوضع المركب المعقد أتـت عملية طوفان الأقصى لتشكل ضربة استراتيجية للاحتلال وتفشله مخططاته في تصفية القضية الفلسطينية وتنفيذ المشروع الاستيطاني.

يهـدف هـذا التقرير إلى تسليط الضوء على أبرز التطـورات التي شهدتها دولة الاحتلال خلال عام 2023 والنتائج التي ترتبت عليها على الصعيد الداخلي والخارجي وتفاعلها مع القضية الفلسطينية.

انهيار حكومة بينت - لابيد وعودة نتانياهو للحكم

لـم تتمكن حكومـة بينت-لبيد أو ما يُعـرف بحكومة التغيير التي تشكلت عقـب انتخابات الكنيست بتاريـخ 13 يونيو 2021 مـن الصمود لأكثر من عام. وذلك جراء الصراعـات الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية والدينية بين مكونات الائتلاف الحكومي برئاسة نفتالي بينيت وشريكه يائير لبيد.[1] وقد أدت هـذه الصراعـات إلـى استقالة عضو الكنيسـت عيديت سيلمان عن حزب «يمينـا» وعدد آخر من الأعضـاء، مـن رئاسة وعضوية كتلـة الائتلاف الحكومي[2]. ما أدى إلى عـودة أزمة الحكم التي تعصف بإسرائيـل منذ مارس/آذار 2019، وحالة الفوضـى والإرباك التي تعيشها الأحزاب الإسرائيلية، وحالة الاستقطاب بالمشهد السياسي[3].

وبموجـب اتفاق التناوب بينهما، أصبح لبيـد رئيسًا لحكومة تصريف الأعمال منذ حلّ الكنيست في

(1) نهاد أبو غوش، مع انهيار الحكومة الاسرائيلية والتوجه للانتخابات: تجدد التحذيرات من مخاطر متعددة لعدم الاستقرار السياسي، 27 يونيو 2022، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، المشهد الإسرائيلي، https://bitly.ws/38gSy

(2) نهاد أبو غوش، مع انهيار الحكومة الاسرائيلية والتوجه للانتخابات: تجدد التحذيرات من مخاطر متعددة لعدم الاستقرار السياسي، 27 يونيو 2022، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، المشهد الإسرائيلي، https//:bitly.ws38/gSy

(3) محمد وتد، الحكومة الإسرائيلية برئاسة بينيت بلا أغلبية برلمانية.. ما الخيارات والسيناريوهات الممكنة، 6 أيار 2022، الجزيرة، https://bitly.ws/38gSJ

حزيــران/ يونيــو 2022[1]، ونتيجة لذلك أعلن عن تفكيك حكومــة بينت–لبيد والعودة لإجراء انتخابات مبكــرة فــي اليــوم الأول من تشرين الثاني/ نوفمبــر 2022، وهي الانتخابات الخامســة للكنيست التي تجري منذ عام 2019–2022، وتعد الخامسة والعشرون منذ تأسيس إسرائيل[2].

المشهد الانتخابي وصعود التحالف الصهيوني المتطرف

قُبيــل الانتخابات الإسرائيلية بــدأت عملية إعادة ترتيب لصفوف الأحــزاب الصهيونية، إذ انسحب نفتالــي بينــت من السبــاق الانتخابي، وتولت إيليت شاكيد زعامة حزب «البيــت اليهودي»، الا أن حزبها «البيــت اليهــودي» انهار ولم يتجــاوز نسبة الحسم. بدورها توحدت أحــزاب اليمين المتطرف وتجمعت فــي قائمــة واحدة بناء على طلب مــن نتنياهو، في قائمة الصهيونية الدينية التي تضم ثلاثة أحزاب من التيــار الديني– القومي هي: حزب «الصهيونية الدينيــة» بزعامة بتسلئيل سموتريتش، وحزب «عوتسما يهوديت»، قوة يهودية، بزعامة إيتمار بن غفير (من أتباع الحاخام مئير كهانا، زعيم حركة «كاخ»)، وحزب «نوعام» بزعامة آفي ماعوز[3] (وهي ثالوث أحزاب إسرائيلية يمينية متطرفة).

وعلــى الجهة المقابلة كان هنــاك إعادة توحيد لصفوف أحزاب المعارضة، حيث تشكل حزب جديد «معسكر الدولة»، الذي يضم كلا زعيم حزب «أزرق أبيض» السابق بيني غانتس، ورئيس الأركان السابق غــادي ايزنكــوت، وزيــر الدفاع سابقــا بوغي يعلون، وأنضم لهــم زعيم حزب «أمل جديــد» المنشق عن الليكود جدعون ساعر.

وكمــا يوضــح الجدول أدناه، مثلت نتائج انتخابات الكنيســت الإسرائيلي الخامسة نقطة الذروة في مسيرة صعود اليمين الإسرائيلي بشكل عام، واليمين المتطرف بشكل خاص، والصهيونية الدينية الأكثر تطرفــاً بشكل أكثــر تحديداً[4]، اذ أظهرت النتائج فوز كبير لمعسكــر اليمين بقيادة بنيامين نتنياهو في حصوله على 64 مقعداً، حيث يتكوَّن هذا المعسكر، والذي يطلق عليه أيضاً معسكر نتنياهو، من حزب الليكود، والأحزاب الدينية الحريدية حركة شاس وقائمة يهود التوراة يهدوت هتوراة، وقائمة الصهيونية

(1) وحدة الدراسات السياسية، انتخابات الكنيست الإسرائيلي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 7نوفمبر، https://bitly.ws/38gTv

(2) المرجع السابق

(3) أنطوان شلحت، حول أبرز أسباب تحوّل تحالف «الصهيونية الدينية» إلى القوة الثالثة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 5 ديسمبر 2022، https://bitly.ws/38gTK

(4) أنطوان شلحت، تطلعات الصهيونية الدينية: الدولة اليهودية أولا، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد133، 2023، https://bitly.ws/38/gYo

الدينية[1]. ومقارنة بالانتخابات السابقة ازداد تمثيل معسكر نتنياهو بنحو 12 مقعداً مقارنة بانتخابات آذار/ مارس 2021، حيث حصلت قوائم المعسكر حينها على 52 مقعداً.[2] فقد حصل الليكود على 32 مقعدا، وهو عدد متساو مع ما حصلت عليه الأحزاب الدينية المتطرفة التي تشمل ائتلافا بين «الصهيونية الدينية» (14 مقعدا ارتفاعا من 6)، والأحزاب الحريدية الدينية التي تشمل حركة «شاس» وحزب «يهودت هتوراة» (18 مقعدا ارتفاعا من 14)[3]

	انتخابات 2021	انتخابات 2022
حزب الليكود	30	32
الصهيونية الدينية	6	14
حركة شاس	9	11
يهود التوراة (يهدوت هتوراة)	7	7
المجموع	**52**	**64**

جدول رقم 1: نتائج معسكر نتنياهو في انتخابات الكنيست 2021-2022[4]

(1) أنطوان شلحت، تطلعات الصهيونية الدينية: الدولة اليهودية أولاً، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 133، https://bitly.ws/38gYo

(2) مهند مصطفى، تقدير موقف: قراءة في نتائج انتخابات الكنيست ال 25 وتوجهات الحكومة القادمة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 7 نوفمبر 2022، https://bitly.ws/38gYx

(3) ماجد أبو دياك، انتخابات الاحتلال.. تحالف يميني ديني غير مسبوق، الجزيرة للدراسات، 9 نوفمبر 2022. انظر : https://bitly.ws/38gYF

(4) موقع لجنة الانتخابات المركزية لانتخابات الكنيست الـ 25، انظر:
ועדת הבחירות המרכזית לכנסת ה-25 | תוצאות ארציות (bechirot.gov.il)(باللغة العبرية)

	انتخابات 2021	انتخابات 2022
يوجد مستقبل	17	24
المعسكر الرسمي	14	12
حزب العمل	7	4
"إسرائيل بيتنا"	6	7
حركة ميرتس	6	0
القائمة العربية الموحدة	4	5
الجبهة الديموقراطية والعربية للتغيير	6	5
البيت اليهودي	7	0
المجموع	**68**	**56**

جدول رقم 2: نتائج المعسكر المعارض لنتنياهو[1]

(1) لجنة الانتخابات المركزية لانتخابات الكنيست الـ 25،
انظر: ועדת הבחירות המרכזית לכנסת ה-25 | תוצאות ארציות (bechirot.gov.il) (باللغة العبرية)

أسباب عودة نتنياهو للحكم وصعود اليمين المتطرف:

1. فشل حكومة بينت– لبيد إذ لم تستطع تحقيق الإنجازات التي وعدت بها ولم تستطع الصمود، وغرق معسكر أحزاب الوسط – اليسار في معارك داخلية، الأمر الذي زعزع تماسكه الداخلي، بينما خاض معسكر اليمين معركته بتحالفات متينة ومتماسكة على الرغم من عدم وجود توافق كامل بين مكوناته كافة.

2. تفـكك القائمـة العربيـة المشتركة[1]، وتشتـت الأحزاب العربيـة، إذ انشقـت القائمة العربية الموحـدة عـن المشتركة فـي انتخابات الكنيسـت السابقة، وانحلّت الأخيـرة نتيجة لخلافات سياسية وأيديولوجية بين أحزابها. الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة التصويت بين الأحزاب العربية.[2]

3. تصاعـد الصـراع على الهويات داخل المجتمع الإسرائيلـي في ظل حملة التخويف التي شنّها اليميـن القومي المتطرف من التهديد الذي تتعرض له هوية المجتمع الإسرائيلي اليهودية من جانـب أحـزاب اليسار الإسرائيلـي المتهمة بالاستعداد للتنازل عن أجزاء مـن أرض إسرائيل، وكذلـك المشاكل الأمنية للفلسطينيين، سـواء داخل الأراضي المحتلة منذ سنة 1948، أو في الضفة الغربية وقطاع غزة.

4. توحيد الأحزاب اليمينية، الصهيونية الدينية بقيادة إيتمار بن غفير، وسموترتش، وحزب «نوعام»، حيث شكل هذا تحالفا قويا ومتماسكا بين الصهيونية اليمينية والصهيونية الدينية.

نتنياهو وتشكيل الحكومة الائتلافية المتطرفة

تـم تشكيل الحكومة الإسرائيلية فـي 13 نوفمبر 2022، بناء على الاتفاقيات الائتلافية، التي جرى توقيعهـا بيـن حزب الليكود بزعامة بنيامين نتانياهو والأحـزاب الدينية اليمينة، وقد تمكن نتنياهو بعد مفاوضـات طويلة من تشكيل حكومتـه الائتلافية السادسة والثلاثين، التي حازت ثقة الكنيست في 29 ديسمبر 2022.

(1) تفكك القائمة المشتركة للأحزاب العربية قبيل الانتخابات التشريعية في إسرائيل، يورونيوز، 16 سبتمبر 2022، https//:bitly.ws38/gUB

(2) محمد وتد، توقعات بتوصيت منخفض، 3 قوائم عربية تنافس في انتخابات الكنيست والمقاطعة بالمرصاد، 31 أكتوبر 2022. https://bitly.ws/gUD38

كانـت المفاوضـات الائتلافيـة لتشكيـل الحكومـة محتدمة جـدا، لأن أحزاب اليميـن كانت تسعى للحصـول علـى أكبر المكاسـب وأهم الوزارات فـي الحكومة؛ كالماليـة والداخليـة، والصحة، والأمن القومـي، والإسـكان. في هذا الإطار بـذل سموتريتش رئيس حزب الصهيونيـة الدينية جهدا كبيراً في أثناء المفاوضات لتشكيل الحكومة الائتلافية للحصول على وزارة الحرب لتنفيذ مخططاته الاستيطانية فـي الضفـة الغربية، إذ إن «الإدارة المدنية» الإسرائيليـة التابعة لوزارة الحرب هي المسؤولة فعليا عن الاستيطـان في الضفة الغربية. وقد جـرى تعيين سموتريتش وزيراً ثانياً في وزارة الحرب حسب اتفاق الائتلاف الحكومي، إلى جانب حصوله على حقيبة وزارة المالية.

وعلـى هـذا الأساس جرى نقـل المسؤولية عن كل مـن الإدارة المدنية الإسرائيليـة ومنسق أعمال الحكومـة الإسرائيليـة في الضفة الغربية المحتلة من مسؤولية وزيـر الحرب إلى مسؤولية سموتريتش مباشـرة.[1] حيـث تتمتـع الإدارة المدنية بصلاحيات واسعة جدًا في كل مـا يتعلق بالمنطقة التي يُطلق عليها منطقة (ج) وفق اتفاقية أوسلو، والتي تشكل نحو ثلثي مساحة الضفة الغربية المحتلة، ويستوطن فيهـا نحـو 400 ألـف مستوطنًـا ويعيش فيها نحـو 300 ألـف فلسطيني. ويمتلك «مجلـس التخطيط الأعلى» التابع للإدارة المدنية جميع الصلاحيات المتعلقة بالبنى التحتية والأراضي والتخطيط والبناء والكهربـاء والطاقة والمياه والمواصلات وشق الطرق، والإعلان عن مناطق بأنها أراضي دولة والإعلان عن مناطق بأنها مناطق مغلقة. [2]

ووفقـاً لاتفـاق الائتلاف الحكومـي أيضا، جرى تغيير اسم وزارة «الأمـن الداخلي» إلى «وزارة الأمن القومـي» وقـد حظي المتطـرف بن غفير رئيس حـزب القوة اليهوديـة على هذه الوزارة، بعـد أن سنَّ الكنيسـت قانونـا منحـه صلاحيات موسعـة تمكنه من التدخل في بلـورة سياسة الشرطـة وفي تنفيذ عملياتهـا. أمـا الليكود فحصل على الجـزء المتبقي من وزارة الدفاع وكانت مـن نصيب الجنرال يوآف غالانت، ووزارة الخارجية حظي بها بالتناوب إيلي كوهين ويسرائيل كاتس.[3]

(1) محمد وتد، حكومة نتنياهو السادسة.. أزمات داخلية وتحديات خارجية، الجزيرة، 23 ديسمبر 2022، تاريخ الاطلاع: 15 فبراير 2023، متاح عبر الرابط التالي.: https://cutt.us/AY6ia

(2) تداعيات تشكيل الحكومة الأكثر تطرفًا في تاريخ إسرائيل، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 9يناير 2023، ص4، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/PcHd7

(3) عبد الرحمن عادل، عودة نتنياهو وإشكاليات الحكم في إسرائيل، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 28 أبريل 2023، https://bitly.ws/38gUW

مـن الواضح ممـا سبق، أنه قد ترأس إسرائيل حكومتان، حكومة يتولاها نتنياهو تكون مسؤولة عن كل الإسرائيليين، وحكومة أخرى يترأسها سموتريتش أصبحت مسؤولة عن الضفة الغربية فيما يخص أوضاع الأراضي، الاستيطان، البنى التحتية، العلاقة مع الفلسطينيين وغيرها.[1] وقد بدت التسهيلات الممنوحة لوزير المالية سموتريتش في تكثيف عمليات الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وتوسيع المستوطنات القائمة وإقامة مستوطنات جديدة، وشرعنة البؤر غير القانونية، وإمدادها بمشاريع البنى التحتية، لاسيما في المنطقة (ج).

خطة تعديل القضاء

انشغل نتانياهو في حكومته الجديدة بمسألة التعديلات القضائية، إذ كان يرى الائتلاف الحكومي أن التعديلات ستحافظ على هوية الدولة القائمة على القومية اليهودية، لا سيما أن الائتلاف يضمّ أيضًا حزبَي يهودت هتوراه وشاس المتدينَين المتطرفَين، ويتشاركان في السعي لتعزيز القيم الدينية اليهودية في المجتمع والسياسة الإسرائيلية، مع زيادة تركيزهما على قضايا التعليم الديني، والتجنيد العسكري، وقوانين الزواج والطلاق، والفصل بين الجنسَين، والخدمة الدينية، والنقل العام في يوم السبت[2]، ومن جهة أخرى فإن التعديلات أو الإصلاحات القضائية ستفتح خيارات أوسع للعمل على ضم الضفة الغربية أو على الأقل أجزاء واسعة منها دون معارضة تُذكر من المحاكم الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للتعديلات القضائية في خلق آليات جديدة للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي، وبالتحديد في الأراضي الخاصة.

حيث كان يرى أستاذ القانون الدولي يوسف جبارين- الذي كان نائبا بالكنيست عن القائمة المشتركة-

أن التعديلات القضائية لحكومة نتنياهو تقضي إلى ترسيخ فكرة إقامة» دولة يهودية-إسرائيل الكبرى» على كل مساحة فلسطين التاريخية، كما أن إضعاف هذه المنظومة والأجهزة القضائية، يساهم في تنفيذ المزيد من الخطوات الاحتلالية الاستبدادية في أرض فلسطين التاريخية من خلال شرعنة الاستيطان ودعم سياسات اليمين الصهيوني المتطرف، وتوسيع المشروع الاستيطاني، من خلال السعي لضم كامل الضفة الغربية وإعادة احتلال قطاع غزّة ورفض إقامة دولة فلسطينية بالمطلق.[3]

(1) وليد حباس، على الأجندة: استيطان، تسوية أراض، وتحكم ب «الإدارة المدنية»، هل يتحول سموتريتش إلى الحاكم الفعلي للضفة الغربية؟، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 12 ديسمبر 2022.

(2) محمد وتد، التعديلات القضائية بإسرائيل أداة لحسم الصراع مع الفلسطينيين، الجزيرة للدراسات، 25 يونيو 2023، https//:bitly.ws38/gVa

(3) المرجع السابق.

من الواضح أن نتنياهو وحلفاءه من اليمين والأحزاب الدينية المتطرفة يسعون إلى شل نظام القضاء فـي إسرائيل من أجل إعـادة ترتيب أوضاع الحكم الداخلية والعلاقة مع الفلسطينيين، وبما يمهد لضم فعلـي للأراضـي الفلسطينية. فـإن أحد الأهداف الأساسية للتعديل القضائـي هو تمكين الحكومة من تمريـر التشريعـات سواء التي أبطلتها المحكمة في السابـق أو التي سوف يتم تمريرها مستقبلًا وذلك بموافقـة أغلبيـة بسيطة مـن أعضاء الكنيست، أي 61 عضوًا من أصـل 120 عضواً[1]. وهذا يعني من الناحية العملية أن ميزان القوى سيميل لصالح السلطات التشريعية التي ستتمكن من سن القوانين، بما في ذلك قوانين الأساس، مع تقييد دور المحكمة أو أية رقابة قضائية.

استهدفت التعديلات القضائية أربعة مجالات أساسية، وهي الحد من المراجعة القضائية لتشريعات «الكنيست»، وسيطرة الحكومة على تعيينات القضاة، وإلغاء تدخل المحكمة العليا في الأوامر التنفيذية، وحمايـة نتنياهو وحلفائـه، وتحويل المستشارين القانونيين بالوزارات إلـى معينين سياسيين، وتتلخّص في القوانين التالية:

أولا: الحد من صلاحيات المحكمة العليا، وهذا يعد أحد أهم التعديلات القضائية، وهو ما يُعرف به إعلاميًّا بـ» فقرة التغلب» التي من شأنها أن تسمح للكنيست بإعادة تشريع قوانين ألغتها المحكمة الإسرائيلية العليا باعتبارها تتعارض مع قوانين أساس إسرائيل شبه الديمقراطية[2].

ثانيـاً: إلغاء «حجة المعقولية» مشروع قانون تعديل للقانون الأساسي وهو السلطة القضائية، والذي مـن شأنـه أن يمنع المحاكـم الإسرائيلية، بما فيهـا المحكمة العليا، من تطبيـق ما يعرَف باسم «معيار المعقولية» على القرارات التي يتخذها المسؤولون المنتخبون، وهو شرط يسمح للمحاكم بإلغاء قرار السلطات المنتخبة، إلى الحد الذي يتبيّن أنه غير معقول[3].

ثالثـاً: تركيبة المحكمـة العليا: تشمل خطة «إصلاح القضاء»، منح أعضاء الكنيست نفوذًا أوسع في لجنة تعيين قضاة المحكمة العليا وذلك بهدف منح السلطات السياسية دورًا محوريًّا في اختيار أعضـاء اللجنة وهو مـا سيسمح للحكومة الحالية، في حال استمرت لأربع سنوات، بالتأثير على تعييـن أربعـة قضاة جدد مكان الأربعة الذين سيتقاعدون خـلال السنوات الثلاث القادمة، ثلاثة

(1) Jeremy Sharon، Levin unveils bills to remove nearly all High Court's tools for government oversight، 11 January 2023، The Times of Israel، https://bitly.ws/38gVg (accessed 22 March 2023)

(2) أنطوان شلحت، تولي سموتريتش منصب «حاكم الضفة الغربية»: مأسسة الضم والأبارتهايد، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 292 صيف 2023، ص 24.

(3) المرجع السابق.

منهم من الليبراليين، والسيطرة بالتالي على المحكمة العليا. أقر الكنيست، في 21 مارس/آذار 2023، أول قـراءة، من ثلاث قـراءات، لمشروع قانون يهدف إلى توزيع السلطة في لجنة اختيار القضاة، وهو ما سينهي التوازن الحالي الذي يتطلب اتفاقًا بين الممثلين السياسيين والمهنيين، ويمكِّن السياسيين في الائتلاف من السيطرة على التعيينات[1].

رابعـاً: المستشارون القانونيون، بموجب التعديلات، سيعيَّن المستشارون مباشرة من قبل الحكومة، علـى أن يكونـوا خاضعيـن للـوزراء، بـدلًا مـن تبعيتهـم للمستشـارة القضائيـة للحكومة، وفي العادة يستشهـد قضـاة المحكمة العليا بتوصيات هؤلاء المستشاريـن عندما ينظرون في حسن سير الحكومة، وستحول التعديلات التشريعية المرتقبة توصياتهم باعتبارها نصائح غير ملزمة، وذلك بهدف تقوية سلطة كبار موظفي الدولة.[2]

مـن النتائـج المتوقعـة لخطة تعديل القضاء، حمايـة نتنياهو وحلفائه، يعمـل الائتلاف الحاكم على مساعـدة نتنياهـو وزعيم حزب «شاس»، المتحالف معه، أرييه درعي، في مشاكلهـم القانونية وقضايا الفساد والاحتيال التي تلاحقهم وذلك بسن قوانين تمنع تنحية رئيس الوزراء من منصبه وتضع طريقتين فقـط لإقالـة رئيس الـوزراء من منصبه: إما أن يقـوم رئيس الوزراء بإبلاغ الكنيسـت بأنه سيتنحى من منصبه أو أن الحكومة تنحي رئيس الوزراء بأغلبية ثلاثة أرباع وزراء الحكومة، ثم يتم تأييد هذا القرار بأغلبية 90 عضوًا في الكنيست.[3]

الأزمة القضائية والاحتجاجات

لاقـت خطة التعديـلات القضائية معارضة واسعـة واحتجاجات بين المواطنيـن الإسرائيلي، حيث عمقـت هذه التعديلات الشرخ في المجتمع الإسرائيلي، وزادت من وتيرت الصراع السياسي والحزبي، وحالـة الانقسام فـي الجيش والمؤسسـات الأمنية، وتداعيـات الانقسام على الاقتصـاد والمؤسسات المصرفية والأكاديمية.[4] إذ بدأت حركة الاحتجاجات على خطة الإصلاح بنزول معارضيها إلى الشوارع

(1) Carrie Keller-Lynn TOI Staff. Knesset passes first reading of bill to give coalition control over choosing judges. The Times of Israel. 21 February 2022. https://bitly.ws/38gVn (accessed 22 March 2023).

(2) Carrie Keller-Lynn. Ministry legal advisers are first target in coalition's plan to remake judiciary. The Times of Israel. 11 January 2023. https://bitly.ws/38gVy (accessed 22 March 2023).

(3) Jeremy Sharon. Coalition to push ahead with judicial overhaul. bills to assist Netanyahu and Deri. The Times of Israel. 18 March 2023 https://bitly.ws/38gVA (accessed 22 March 2023).

(4) محمد وتد، التعديلات القضائية بإسرائيل.. صراعات تعمق الشرخ المجتمعي وتقوض«جيش الشعب»، 28 اذار 2023، https://bitly.ws/38gVF

في السابع من يناير/ كانون الثاني في تظاهرة حاشدة ما لبثت أن تحولت إلى تحرك أسبوعي، امتدت حركة الاحتجاج إلى كل من القدس وحيفا[1].

عـلاوة علـى ذلك، تُعارض التعديـلات القضائية قطاعات واسعة من المجتمـع الإسرائيلي، تشمل الجيش، والمجتمع المدني، والاقتصاد، ورأس المال. على سبيل المثال، عبَّر المئات من قوات الاحتياط، وخاصـة من وحدات النخبة والعمليات الخاصـة، والمخابرات العسكرية، ووحدات الحرب الإلكترونية، والطيـران العسكـري؛ عن موقفهم الرافض للخدمة في حال أُقِرّت التعديلات، وهو ما دفع وزير الدفاع إلى البوح بأنه قد يتنحى في حال أُقِرّت التعديلات القضائية دون موافقة شعبية عريضة، قبل أن يقرر نتنياهو استباق الأمور بإقالته ليزيد الأزمة اشتعالا.

كمـا أشعلـت التعديلات القضائيـة معارضة من الطبقـة الرأسمالية التي تطالـب بفصل السلطات بوصفـه أساسا للديمقراطية الرأسمالية، بحيث لا يمكن لفرد واحد أو مجموعة من الأفراد الاستحواذ على الحكم لصالحهم، حيث يتخوف هذا القطاع من سيطرة نتنياهو وحلفائه على الدولة ومؤسساتها، وهو ما يعدونه إضرارا بمركز إسرائيل في جلب الاستثمارات، ويسهم في هروب رؤوس الأموال والأدمغة المحلية، ويلحق ضررا طويل الأمد بالنمو الاقتصادي. [2]

ولا تقتصر الخسائر على الصعيد الداخلي فقط بل ربما تلحق بعلاقات إسرائيل الخارجية، وأهمها العلاقـات الأمريكية الإسرائيلية، التي تستند عليهـا إسرائيل في الحصول على المساعدات العسكرية الأمريكية التي تصل حالياً إلى ما يقارب من 4 مليارات دولار سنويا، إلا أن هذه الاحتجاجات الصاخبة التـي هـزت الساحة السياسيـة الإسرائيلية، تسهم في حوار أوسع حول إعـادة تقييم الولايات المتحدة العلاقة مع إسرائيل.[3]

وجهة نظر المعارضة في التعديلات القضائية

تزعمـت أحـزاب المعارضـة المكونـة من أحزاب يشـ عتيد (هنـاك مستقبل) برئاسـة يائير لبيد، ومعسكـر الدولـة برئاسة بيني غانتس وجدعون ساعر، وإسرائيل بيتنـا برئاسة ليبرمان، وحزب العمل بزعامـة ميـراف ميخائيلـي، وغيرهم، وقطاعـات واسعة مـن المجتمـع الداخلي الإسرائيلـي، تشمل

(1) إسرائيل.. محطات في أزمة مشروع إصلاح النظام القضائي، 24 يونيو 2023، https://bitly.ws/38gVP
(2) مركز الجزيرة للدراسات، التعديلات القضائية الإسرائيلية، ماذا يريد نتنياهو حقا؟ وكيف ستؤثر على الفلسطينيين، 31 آذار 2023، https://bitly.ws/38gWj
(3) طارق فهمى، إسرائيل تحولات سياسية، العربية، 4 فبراير https://shorturl.at/HT368.2023

الجيش والاقتصاد ورأس المال.

اعتبــرت هذه الأحزاب خطة التعديلات القضائية هي «انقلاب قضائي»، فمن وجهة نظرها أن هذه التعديلات ستؤدي إلى عدة نتائج مدمرة للنظام السياسي الإسرائيلي، وأهم هذه النتائج:

- إضعــاف المحكمــة العليــا من شأنه أن يحــول حكومة الاحتلال إلى حكومــة ديكتاتورية على مجتمعهــا الداخلــي، ويُفسح المجال لهيمنة الحركات الدينية علــى الدولة والحياة الاجتماعية والثقافية، ومع الوقت إعادة تشكيل هوية الدولة.[1]

- انقــاذ نتنياهــو من محاكمة الفساد حيــث كان يسعى من خلال هذه الإصلاحــات إلى تقويض الجهاز القضائي والمحكمة العليا بغرض إلغاء محاكمته.[2]

- تحويل الدولة اليهودية من كونها دولة علمانية ليبرالية إلى جعلها «دولة شريعة» دينية محافظة، فحسبمــا يكشــف موقــع «هشومريم»، بنود حول أوضــاع المحاكم الدينيــة اليهودية ومن بينها التوافــق علــى توسيــع صلاحيات هذه المحاكم لتشمــل، أيضاً، صلاحية النظــر والبتّ في كل مــا يتعلــق بما يسمى في الشريعة اليهودية، لتعالج شؤونــاً مدنية لا علاقة لها بشؤون المحاكم الدينيــة، وفــي مقدمتها القضايا والنزاعــات ذات الجوانب والأبعــاد الاقتصادية، وهي قوانين كثيــرة ومتشعبــة تشمل، من ضمن ما تشمل: قوانين الشراكة، قوانين الجيرة، قوانين الأضرار، قوانين الملكية وما إلى ذلك.[3]

تراجع تأييد الائتلاف، وصعود بني غانتس وحزبه

عمقت مسألة التعديلات القضائية الشرخ الاجتماعي والصراع السياسي داخل المجتمع الإسرائيلي، وتسربت إلى داخل الجيش[4]. كما أنها أضرت في الاقتصاد وأثارت استياء الولايات المتحدة الأمريكية. وقد نتج عن معارضة التعديلات القضائية، تراجع في شعبية نتنياهو، كما أجريت بعض الاستطلاعات

---

(1) Maayan Lubell. Two Israels face off as justice overhaul deepens the divide. 7 March. 2023. R – tuers. (accessed 22 March 2023) https://bitly.ws/38gWs

(2) مركز الجزيرة للدراسات، تجدد الاحتجاجات ضد التعديلات القضائية في إسرائيل،10 سبتمبر 2023، https//:bitly.ws38/gWw

(3) سليم سلامة، الجانب المخفي من تشريعات «الانقلاب القضائي»: خطوة أخرى كبيرة نحو جعل إسرائيل « دولة شريعة» (يهودية)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 27 فبراير 2023. https://bitly.ws/38gWy

(4) استطلاعان: تراجع شعبية نتنياهو بسبب التعديلات القضائية، صحيفة النهار، 26 يونيو 2023، https//:bitly.ws38/gWB

أيضـا حـول أداء زعمـاء المعارضـة، أي بين لبيـد وغانتـس، إلا أن النتائج كانت لصالـح الأخير، كما أجـرى أولبان شيشي (استديو الجمعة) فـي القناة 12 استطلاعاً للرأي نهاية آذار/مارس 2023، حول الشخصيـة المناسبـة لمنصـب رئيس الوزراء، إذ حصل غانتس على تأييـد بنسبة 38% مقابل نتنياهو الذي حصل على 31%. وفي استطلاع آخر أجرته القناة 13 حاز معسكر الدولة على 29 مقعدا. ويليه يش عتيد بـ 21 مقعدا، فيما تراجع حزب الليكود ب 20 مقعدا[1].

جعلـت هذه النتائج نتنياهو أكثر تمسكاً بالحكـم، وكذلك أعضاء الائتلاف الآخرين، فانسحاب أحد الأعضاء من الحكومة ما يؤدي إلى انهيارها، يعني أنه لن تكون هناك فرصة أخرى لعودة اليمين للحكم. ويـؤدي ذلـك إلى فشل خطـة أحزاب اليمين في إجـراء التعديلات القضائية، ومـا يستتبعها من إعادة تشكيـل هوية الدولـة وحسم مسألة الاستيطان. ولذلك لم تتعرض الحكومة لأي هزات قوية من داخلها ولـم يجرؤ أي حزب مـن الائتلاف على الانسحاب منها، وفي المقابل كان نتنياهو خاضعاً بصورة كبيرة للأحـزاب الأصغر فـي الائتلاف خشية انسحاب أحدها وانهيار الحكومـة، وما يستتبعه ذلك من عودة محاكمة نتنياهو على جرائم الفساد التي تلاحقه.

صفقة التطبيع الإسرائيلي السعودي

انشغـل نتنياهـو بقضية تطبيع العلاقـات بين إسرائيل والمملكة العربيـة السعودية، إذ شكلت هذه المسألـة أهـم الأهداف التـي كانت تسعى إليها دومـاً الحكومات الإسرائيلية، وحكومـة نتنياهو بشكل خاص؛ وذلـك لكونها تخدم تركيز نتنياهو على الملف الإيرانـي، ومساعيه الحثيثة في محاولة لتشكيل تحالـف إقليمـي في مواجهة جهود إيران في تطوير برنامجها النووي ومواجهة تغلغل نفوذها في الشرق الأوسـط، حيث شكل هـذا قاسما مشتركا في مواجهة ما يسمى بالتهديـد الإيراني.[2] من جانب آخر، تشـكل هـذه الخطوة مقدمة لفتـح الباب أمام تطبيع الـدول العربية والإسلامية مـع إسرائيل، فحسب التصـور الإسرائيلـي تحظى السعودية بمركزية في العالم الإسلامي قد تجعل دول أخرى تحذو حذوها في التطبيع. وهذا ما سيؤدي إلى تجاوز القضية الفلسطينية كلية وتخلي العرب والمسلمين عنها.

هذا ما وضحه بيتر لينتل، الباحث في معهد دراسات الشؤون الأمنية والدولية في برلين، الذي رأى أن المكاسـب التي سوف تجنيهـا إسرائيل من وراء إقامة علاقات رسمية مع السعودية، قائلا: «الهدف

(1) باروخ ليشيم، «نموذج نتنياهو ينهار وينظر إلى سلبيته كزعيم» (بالعبرية)، يدعوت أحرونوت، 10 نيسان (أبريل)2023
(2) عصمت منصور، هل سيقضي شركاء نتنياهو على حلمه بشأن التطبيع مع السعودية، 19يونيو2023،، المركزالفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، https://bitly.ws/38gWH

النهائي للجانب الإسرائيلي يتمثل في إبرام اتفاق سلام مع السعودية باعتبارها أهم دولة عربية فضلا عـن أنهـا تمتلك نفوذا ورمزية كبيرة في العالم العربي». وقـال إن التطبيع بين الرياض وتل أبيب سوف يُظهـر أن «قطـار التطبيع لا يجب أن يمر عبر محطة الفلسطينييـن، ويُظهر أن الفلسطينيين لم يعودوا يشكلون عقبة رئيسية أمام التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل والدول العربية الأخرى[1]

جـرت مفاوضـات السلام مع السعودية برعاية أمريكية، وقد وضعت السعودية ثلاث قضايا كشرط أساسـي لتطبيـع العلاقات مع إسرائيل، الأول: بناء مفاعل نووي مدني في السعودية بمساعدة الولايات المتحـدة، وثانيـا: تزويـد السعودية بسلاح أميركي متقـدم، وثالثا: التوصل إلى تسويـة، أو وضع مسار سياسـي لتسوية المسألـة الفلسطينية.[2] إلا أن الشرط الأخير يتعارض مع توجه السعودية للتطبيع مع إسرائيل، فالمملكة السعودية هي صاحبة مبادرة السلام العربية عام 2002 التي اشترطت حل القضية الفلسطينية بناء على قاعدة «الأرض مقابل السلام». وعندما تتوجه السعودية للتطبيع دون تطبيق هذا المبدأ، فإنها فعليا تكون قد قدمت تنازلا جوهريا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ومن ناحية أخرى، أوضـح ولـي العهد السعودي محمد بن سلمان في مقابلة مع قنـاة فوكس نيوز الأمريكية أن هدفه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية هو «تحسين حياة الفلسطينيين». وهذا يعني أن السعودية لم تكن تسعى إلى تحقيق حل للقضية الفلسطينية من خلال التطبيع.

علـى الجانـب الآخر، رفضت إسرائيل المطلب السعـودي فيما يتعلق ببناء مفاعل نووي حتى لو كان مدنيـا، خوفـا مـن احتمال أن يؤدي ذلك إلى توجـه دول أخرى بنفس هذا الطلـب، وأيضا خوفا من أن تغييرا سياسيا قد يحدث (حتى لو كان احتماله ضعيفا) في المملكة، قد يؤدي إلى وقوع المفاعل النووي فـي قبضـة جهات غير متوقعة. كمـا أن الحكومة الحالية لا تستطيع أن تلبـي أي طلب فيما يتعلق بأي تقـدم على المسار الفلسطيني، لأنها سوف تنهار، فلا يستطيع نتنياهو الإعلان عن تجميد الاستيطان، أو حتـى البدء بمفاوضات مـع الفلسطينيين لمجرد التفاوض، وبالنسبة لطلـب التسلح، فليست هنالك معارضة إسرائيلية كبيرة ما دام تسليح السعودية لا يهدد التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة.[3]

في المقابل كان لإسرائيل عدة مصالح تسعى لتحقيقها من خلال مسار التطبيع، إذ يساهم التطبيع

---

(1) جنيفر هوليس، التقارب السعودي الإسرائيلي-أين تكمن المصالح المشتركة، 28 سبتمبر 2023 ،https://bitly.ws/38gWN

(2) مهند مصطفى، تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل: الدوافع والعوائق، 18 يونيو 2023، https//:bitly.ws38/gWW

(3) المرجع السابق نفسه.

فـي تحسين مكانة إسرائيل الاستراتيجية علـى المستوى الإقليمي، ويعمق من شرعيتها، بالإضافة إلى ذلـك زيادة مستوى الاستثمـارات الاقتصادية المتبادلة بين السعوديـة وإسرائيل، ما يساهم في تطوير المستـوى الاقتصادي للأخيرة. وأيضا يعتبر اتفاق مـع السعودية إنجازا سياسيا كبيرا لنتنياهو يساهم في تحسين شعبيته في المجتمع الإسرائيلي، وينقذه من تآكل شعبيته وشعبية حكومته.[1]

وعلـى الطـرف الأخر، يبدو أن مساعي إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن الحثيثة الرامية إلى تطبيع العلاقات السعودية-الإسرائيلية لا تقتصر فقط على إدماج إسرائيل في الإقليم وتعزيز التكامل، المتعدد الأبعـاد، بـل تتعلق كذلك بتمكين إسرائيل من أن تكون طرفـاً فاعلاً في مشروع اقتصادي عالمي كبير، فقـد كان أحـد مشاريـع البنية التحتية الإقليمية التـي كان يروج لها هو مشروع الممـر الأخضر، أو ما يعـرف بممـر بايدن. الذي سيتـم بمقتضاه إنشاء ممر اقتصادي يقوم بالربط بيـن الهند وأوروبا مرورًا بالشرق الأوسط، وتشارك فيه كل من: الولايات المتحدة الأميركية، والهند، والإمارات العربية المتحدة، والسعوديـة، والأردن، وإسرائيـل، وإيطاليـا، وألمانيا، والاتحاد الأوروبي. حيـث يشتمل هذا الممر على طريقتيـن: الأول يربـط الهند بدول الخليـج، والثاني يربط دول الخليج بأوروبـا، وذلك من خلال طرق بحريـة وشبكـة سكك حديدية ستسمح باتصـالات «موثوقة وغير مكلفة»، وستسهـل التجارة بين الهند والإمـارات العربيـة المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن وإسرائيل وأوروبا، على أن تُنشر شبكة كهربائية ورقمية على طول شبكة السكك الحديدية هذه. كما يتضمن المشروع، وفقاً لبعض المصادر، إنشـاء ممـر هيدروجيني يربط بصورة خاصة دبي، في الإمارات العربيـة المتحدة، وجدة، في المملكة العربية السعودية، بميناء حيفا الإسرائيلي ومنه بالموانئ الأوروبية.[2]

واعتبـر نتنياهـو أن هذا الممر الاقتصادي الذي أعلن عنه بايدن فـي قمة العشرين في وقت سابق من سبتمبر/أيلول الجاري ويربط بين الهند والخليج العربي وأوروبا «من شأنه أن يجعل إسرائيل مركزاً مهماً على طريق سريع من الازدهار غير المسبوق». ويمكن أن تستفيد الرياض من إسرائيل بسبب تفوق الأخيرة في مجال التكنولوجيا فضلا أن البلدين يعتبران إيران بمثابة العدو المشترك.[3]

---

(1) المرجع السابق نفسه.

(2) ماهر الشريف، أين فلسطين من مشروع ربط الهند ودول الشرق الأوسط وأوروبا، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،25سبتمبر 2023، https://bitly.ws/38gX2

(3) التقارب السعودي الإسرائيلي- أين تكمن المصالح المشتركة، موقع ساسة، 27 سبتمبر 2023، https//:bitly.ws38/gX5

«طوفان الأقصى»

فـي ظـل مشهـد تصاعد اليميـن الصهيوني المتطـرف داخل المجتمـع الإسرائيلي، وزيـادة وتيرة الاستيطـان داخل الأراضـي الفلسطينية في الضفـة الغربية، وسعي الأحزاب اليمينيـة المتطرفة إلى السيطـرة علـى القدس وتهويدها، إضافة إلى اعتداءات المستوطنيـن المتكررة على المسجد الأقصى بحماية الجيش وأجهزة الأمن الإسرائيلية، بالإضافة إلى زيادة عدد المعتقلين والأسرى، وسن القوانين العنصريـة بقيـادة إيتمار بن غفير، واستمرار إحـكام الحصار المستمر على قطاع غزة، إلى جانب ذلك مسـار تطبيـع العلاقات السعودية مع إسرائيـل، في مواجهة ذلك كله، كان لـدى الفلسطينيين خيارات محـدودة لمنـع تصفية القضية وحسـم الصراع لصالـح إسرائيل، والتصدي لمسار دمـج إسرائيل في المنطقة، ومنحها وضعية قيادتها وتقرير مصيرها.

نتيجـة لذلـك؛ شنت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» في قطـاع غزة فجر يوم السبت 7 أكتوبر/ تشريـن الأول 2023، عمليـة «طوفان الأقصـى» هجوماً برياً وبحريا وجويا وتسلـلا للمقاومين إلى عدة مستوطنـات في غلاف غزة، عبر السياج الحدودي وعبـر وحدات الضفادع البشرية من البحر، إضافة إلـى مظليين من فـوج «الصقر» التابع لكتائب القسام، وتمكنت من السيطرة على قاعدة عسكرية كبيرة وعدد من المواقع ونقاط المراقبة الإسرائيلية المنتشرة على حدود القطاع.

مثلت عملية «طوفان الأقصى» ضربة استراتيجية كبرى لإسرائيل، كونها تشكل منعطف استراتيجي، وتؤسـس لتغييـر الواقع الـذي حاولت إسرائيل تكريسه وفرضه في قطاع غـزة، ولا شك في أن طوفان الأقصـى سيغير قواعـد الصراع التي حكمت العلاقات الفلسطينيـة الإسرائيلية، وسيكون له تداعيات إقليميـة ودوليـة كبيرة. فقد كشفت هذه العملية المباغتة عن الفشل الذريع لمختلف مكونات المنظومة العسكريـة والأمنيـة والاستخباراتيـة التي استنـدت إسرائيل إليها، ما أدى إلـى تكبدها خسائر بشرية جسيمة بلغت أضعاف مجمل خسائرها في حرب عام 1967، وحرب 1973 ويُسجل الفشل الأكبر للأجهزة الأمنيـة في إخفاق الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمـان) والمخابرات العامة(الشاباك) في توقع العملية أو الوصول إلى معلومة بشأنها[1].

أمـا الفشـل الثاني الكبير فتمثل في هشاشة الجدار الأمني الـذي بنته إسرائيل حول غزة، وراهنت على قدرته، في منع المقاتلين الفلسطينيين من اختراقه، إذ أدت عملية طوفان الأقصى إلى تدمير مبدأ

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عملية طوفان الأقصى: انهيار الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة، 12أكتوبر 2023، https://bitly.ws/gXj38

الدفـاع، فقـد تمكنت المقاومة من عبور كل خطوط الدفاع التـي أقامها الاحتلال حول قطاع غزة فوق الأرض وتحتها وفي البحر أيضا، ومن ضمنهـا منظومة المراقبة المتقدمة جدا، وتمكنت المقاومة من نقل المعركة إلى أرض العدو الذي فشل في الدفاع عنها وصد الهجوم لساعات طويلة.[1]

الفشـل الثالث، تسـبّبت عملية حماس بشلّ قدرة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على اتخاذ القرار والتجاوب مع متطلبات الوضـع الأمني والعسـكري، وامتد الارتباك إلى مؤسسـات الدولة الأخرى التي أقعدتهـا صـدمة الهجـوم عن التعاطي سـريعًا مع نتائجها، بما في ذلك الوصـول المتأخـر إلى القتلى والجرحى، والفشـل في تقديم المعلومات الأولية لأهالي القتلى والجرحى والمفقودين، حتى بعد مرور عدة أيام على بدء العملية.

اسـتطاعت حماس أن تقلب الطاولة في الوضـع الفلسطيني وفي المنطقة برمتها، وأن تؤكد صعوبة تجاوز الفلسطينيين في أي محاولة لتصفية قضيتهم، كما تؤكد حماس على ريادتها في البيئة السياسية الفلسـطينية وأنهـا تكرس قدراتها العسـكرية والسياسـية فـي مواجهة التحديات الكبـرى التي تواجه الفلسطينيين، على مستوى المساس بالمقدسات واستفراد الجيش والمستوطنين بالضفة الغربية.

ردة فعل الحكومة الإسرائيلية

أعلـن بنيامـين نتنياهو، رئيس الحكومة الإسـرائيلية، بعد مشـاورات مع قادة الجيش وأعضـاء في «الكابينـت» الأمنـي أن إسـرائيل باتـت في حالة حـرب[2]، ودعا إلـى إنهاء الخلافات داخـل المجتمع الإسـرائيلي. وأعلن وزير الأمن اسـتدعاء أكثر من 300 ألف من قوات الاحتياط اسـتعدادًا لشنّ حرب على قطاع غزة وحشـد قوات كبيرة في الجبهة الشـمالية تحسـبًا لإمكانية تفجّر الوضع العسكري على الحـدود مـع لبنان وردع حـزب الله عن الانخراط في الحرب[3]. حيث سـعت إسـرائيل من خلال هذه الحـرب تحقيـق عدد من الأهداف منها: تدميـر البنية التحتية في غزة، بالإضـافة إلى تكثيف الهجوم لاغتيـال عـدد من قيادات حماس ومحاولة تحجيم تحركات ما بعد «طوفان الأقصـى» وإضـعاف رغبة المقاومة نحو إبرام صـفقة سياسـية حول تبادل الأسـرى مع ارتفاع حصيلة الأسرى الإسرائيليين لدى فصائل المقاومة، وتهجير سكّان غزة إلى سيناء.[4]

---

(1) المرجع السابق نفسه.
(2) «عملية «غلاف غزة» ودلالاتها»، مركز الجزيرة للدراسات، 2023/10/8، الرابط https://cutt.us/EMAQd
(3) وحدة الدراسات السياسية، عملية «طوفان الأقصى»: انهيار الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 12 تشرين الأول 2023، https://bitly.ws/38gXq
(4) «أبعاد وارتدادات التحولات الاستراتيجية لـ«طوفان الأقصى»، مجلة السياسة الدولية، 2023/10/11، الرابط

وقــد عملت إســرائيل على تحقيق هذه الأهــداف عبر مجموعة من التحركات والأدوات العســكرية والسياسية والإعلامية، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:

سياســاً: في ضــوء اهتزاز ثقة الإســرائيليين بالحكومة والجيش، تزايدت المطالبة بتشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة طوارئ. وقد تعززت هذه الدعوات بعد اتضاح حجم الخسائر الكبيرة التي وقعت في صفوف الإسرائيليين، وتنامي الرغبة في رأب الصدع وتقليص الخلافات التي عصفت بالمجتمع في الســنة الأخيرة، والحاجة إلى ضــمّ ذوي الخبرة من القادة إلى دائرة صنع القرار، وبخاصة العسكريين، مثــل بيني غانتس وغادي آيزنكوت، اللذين شــغلا ســابقًا منصــب رئيس أركان الجيش. وبالفعل، أعلن نتنياهــو فــي 11 تشــرين الأول/ أكتوبــر الاتفاق على تشــكيل حكومة «طوارئ وطنية» بانضــمام حزب المعســكر الوطنــي الذي يقــوده غانتس إلى الحكومة. تشــكيل حكومة «طوارئ وطنيــة»، وللمرة الأولى منذ عام 1967، وقد تم تشــكيل الحكومة بمشــاركة حزب «معســكر الدولة» الذي يقوده بيني غانتس، وتضــمنت تشــكيل «مجلس حرب» يعد «غانتس» ركنًا رئيسًــا فيه. في حين رفض زعيم المعارضة يائير لابيد، الانضــمام لحكومة الطوارئ اعتراضًــا على دخول كل من ايتمار بن غفير وبتســلئيل ســموتريش لهذه الحكومة.[1].

أما عســكريا: فيمكن تلخيص العملية العســكرية التي تقوم بها إســرائيل على قطاع غزة «الســيوف الحديدية» أنها تمر بمرحلتين رئيسيتين:

المرحلــة الأولــى: القصــف الجوي الكثيــف؛ لتحقيق أكبر قدر مــن التدمير في البيئة الحضــرية، والتي اســتخدام خلالها ســلاح الجو الإسرائيلي بضرب البنية التحتية لقطاع غزة بأثقل أنواع الأسلحة المدمرة، بجانب اســتخدامه قنابل أمريكية تعود لحقبة الحرب الفيتنامية، وهي القنابل حرة التوجيه[2] «M-117»، وأسفر عن سقوط آلاف من المدنيين الفلسطينيين، غالبيتهم من الأطفال والنساء، وتدمير آلاف المنازل، واســتهداف المستشــفيات والمســاجد والكنائس، وتهجير نحو أكثر من مليون فلسطيني إلى جنوب القطاع[3].

---

https://cutt.us/eqGi6

(1) المرجع السابق نفسه

(2) «القتال التلاحمي.. معركة «الميركافا» و«الياسين» في شمال قطاع غزة»، المرصد المصري، 11/11/2023، الراب https://cutt.us/gdWVp

(3) «الحرب الإسرائيلية على مدينة غزة: أهدافها ونتائجها المتوقعة»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023/11/2، الرابط: https://cutt.us/eqhfC

المرحلـة الثانيـة: بدأ خلالهـا الجيش الإسـرائيلي هجومه البـري، يوم 27 أكتوبـر 2023، تركز خصوصًـا في شـمال قطاع غزة[1]. وقسـم رونين إيتسـيك، اللواء السـابق في القوات البرية- سـلاح المدرعات في الجيش الإسـرائيلي، «المناورة البرية» التي أطلقها الجيش الإسـرائيلي ضـد قطاع غزة بعد عملية «طوفان الأقصى» إلى ثلاث مراحل:

أ- **مناورة الإغارة:** فإنها تُحيل إلى إغارة القوات البرية بقوة على موقع محدد أو الحصول على صيد معين والعودة فوراً، ما يعني أن هذا الشـكل من المناورة هدفه الدخول وتحقيق إنجاز والخروج علـى الفور. هذا من شـأنه أن يحد من إمكانية تعريض القـوات للنيران والكمائن. هذه المرحلة تسـتند إلى مبدأ «تعظيم الإنجاز وتقليل التهديد الذي تتعرض له القوات». هدفت هذه المرحلة لتحقيـق هدفيـن: أولاً، الإغارة بهدف «نقل المعركة إلـى أرض العدو»، وثانيًا، المناورة من خلال التوغل الجزئي، حرق الأرض أو تهيئتها أو دراستها. وتقوم بتنفيذ ذلك في العادة القوات الخاصة والكومانـدوز أو سـلاح المدرعات في الجيش الإسـرائيلي أو مزيج منهمـا، كون هذا التدخل لا يتصاحب مع إسناد عسكري واسع لحماية التحرك.

ب- **مناورة التطويق:** فتشير إلى الشكل الذي يتم خلاله الدخول بقوات برية كبيرة وتطويق المساحة المسـتهدفة بشـكل يسـيطر قدر الإمكان على الداخل والخارج. وهو تكتيك يهدف إلى السـيطرة على الأرض من خلال تطويقها دون الدخول إلى عمقها بحيث يتم إغلاق محيطها بشكل كامل وخلق حالة من الضغط الشديد (سواء من خلال التحكم بالموارد الداخلة مثل الوقود، الأدوية، الذخيرة، أو الاحتياجات الإنسانية الأخرى مثل الأكل). تمكن تقنيات التطويق الجيش من تفعيل وسائل التجسس لجمع معلومات اسـتخباراتية لا يمكن الحصـول عليها عن بعـد، والمراقبة، وتنفيذ هجمات من خلال الدخول بشـكل يحافظ على اسـتمرار حصـار المحيط ومهاجمة «العدو»، بدون الحاجة إلى التعرض للفخاخ والوسائل الدفاعية التي قد تم تجهيزها مسبقًا. وبحسب الجيش الإسرائيلي، فإن هذه الهجمات دقيقة ومحددة وسريعة، كما أن التطويق يتيح إنشاء نقاط ارتكاز تنطلق منها القوات وتعود إليها، ما يعني أن هذا النوع يتضمن في طياته «مناورة الإغارة»

ج- المنـاورة بهدف الاحتلال/ التطهير: والتي تأتي بعد إدراك المسـتويين الأمني والعسـكري بأنه لا مفر من السـيطرة على الأرض كلها بهدف القضـاء على التهديدات أو تحقيق الأهداف العسـكرية. وفـي هـذه المرحلة يتم إدخال قوات كبيرة ومتنوعة من القوات البرية التي يكون لكل منها هدف محدد

(1) المرجع السابق.

للوصـول إلـى الغاية وهي «التطهير» و«القضـاء على العـدو» من خلال التنقل بيـن المنازل والطرقات والأحياء المختلفة والاحتكاك معه بشكل مباشر، وهو الشكل الذي يضمن تحقيق الأهداف التي لا يمكن تحقيقها في النوعين الأوليين المشار إليهما أعلاه[1]

بينما تصل الحرب في غزة شهرها الثالث، مع توسيع العملية العسكرية من جانب الجيش الإسرائيلي ليشـمل شـمال ووسـط وجنوب القطاع، إلا أن إسرائيل حتى اليوم فشـلت في تحقيق أهدافها المعلنة مطلع أكتوبر. وإذا ما انتهت الحرب من دون القضـاء على حكم حماس، حتى لو تكبدت الحركة خسـائر فادحة، فسـتواجه القيادة الإسـرائيلية فشـلًا ذريعًا آخر يضاف إلى سلسـلة إخفاقاتها الاستراتيجية؛ فبقاء سلطة حماس يعني العودة إلى الوضع الذي كان قائمًا قبل العملية.

أصـابت عملية «طوفان الأقصـى» أسـطورة إسـرائيل الأمنية والعسكرية والاسـتخبارية، وفضحت هشاشة التحصينات والجدران التي أنشأتها لحماية نفسها وعزلها عن «الآخر» الفلسطيني المحاصر. وثمـة فرضـية أساسـية لا تزال تتبناها إسـرائيل، على الرغم من ثبوت فشـلها المتكـرر، وهي أنه في الإمكان الاسـتمرار في احتلال الأرض الفلسـطينية من دون دفع الثمن وإجبار الشعب الفلسطيني على القبول بهذا الواقع. إن الحالة الهمجية والغرائزية المتخلفة التي تسـود في إسـرائيل، وارتكاب المزيد من العدوان والمجازر بحق الفلسـطينيين، لن تُخضـع الشعب الفلسطيني في غزة أو في أماكن تواجده الأخرى، ولن تكسـر إرادته، وسـيبقى يناضل من أجل نيل حريته من الاحتلال، حتى لو نجحت إسرائيل في إسقاط حكم حماس في غزة، وهو أمر مستبعد.

هزيمة ائتلاف نتنياهو في استطلاعات الرأي وموزازنة الحكومة

نشـرت صـحيفة معاريف في 24 نوفيمبر 2023 اسـتطلاعًا للرأي غداة تنفيذ أول دفعة تبادل بين الأسـرى الفلسـطينيين و«الإسـرائيليين» ودخول الهدنة حيز التنفيذ، حيث أظهرت اسـتطلاعات رأي سـابقة تفيد بتراجع شعبية رئيس وزراء الاحتلال«بنيامين نتنياهو» إلى أدنى مستوى، وانخفاض تمثيل أحزاب اليمين بشكل كبير، بما لا يمكنها من العودة إلى الحكم، مع مواصلة وزير الجيش الأسبق ورئيس حزب المعسكر الرسمي «بيني غانتس» تصدّره القائمة، ومواصلة ارتفاع شعبيته حتى في أوساط ناخبي «الليكود» وأحزاب يمين الوسـط، حيث كشـفت الاسـتطلاعات عن احتمالية تسجيله رقمًا قياسيًا فيما لو أُجريت الانتخابات الآن، بالحصـول على 43 مقعدًا في الكنيسـت مقابل 19 مقعدًا لحزب «الليكود»

(1) «في معنى «المناورة البرية» الإسرائيلية في غزة وفي فرصها ومعيقاتها!»، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2023/11/10، الرابط: https://us.cutt/DrIjl

الذي يرأسه «نتنياهو[1]».

وفق الاســتطلاع، فإنّ أحزب المعارضــة الحالية تحصل على 74 مقعدًا، مقابل 41 مقعدًا للأحزاب المشــكلة للحكومة اليمينية الحالية، مع عدم تمكّن حزب «الصــهيونية الدينية» الذي يرأســة «بتســليل ســموتريتش» من تجاوز نســبة الحسم، وتمكن حزب «ميرتس» اليســاري من العودة إلى «الكنيست» بعد فشــله في تجاوزه نســبة الحســم في الانتخابات الماضــية. وقد أظهر أيضــا اســتطلاع أجراه المركز «الإسرائيلي» للديمقراطية التابع للكنيست أنّ ثقة الجمهور اليهودي في أداء رئيس الحكومة لم تتجاوز 26%، بينما عبّر 93% من الجمهور عن ثقتهم بقيادة الجيش، رغم إعلان رئيس الأركان والاستخبارات وقــادة الأمن عن تحمّلهم المســؤولية عن فشــل الســابع من أُكتوبر، من الواضــح انعــدام ثقة الجمهور الإسرائيلي في ظل حكومة نتنياهو، وفقدان الأمن الشخصي والجماعي خاصة بعد أحداث السابع من أكتوبر.

وعلى الجانب الآخر، أقرت الحكومة الإســرائيلية في 28 نوفيمبر ميزانية خاصة بالحرب على غزة تقدر ب 30 مليار شــيقل (8 مليار دولار)، خُصــص 17 مليار (4.57 مليار دولار) منها لنفقات الحرب المباشــرة، و13 مليــار أُخرى للنفقات الناتجة عن الحرب على الجبهــة المدنية والداخلية، مثل نفقات تعويضات ورواتب وبدل أُجور فنادق للإسرائيليين الذين غادروا غلاف غزة والجبهة الشمالية، وما شابه ذلك من مصاريف طارئة وملازمة للحرب، وأثار إقرار الحكومة التعديلات على الموازنة خلافات حادة داخلها، خاصــة من قِبل «بيني غانتس»، الذي وصــف هذه التعديلات بأنها «وصــمة عار» بسبب تحويل أموال وميزانيات ضــخمة لصــالح المستوطنين والمتدينين على حســاب الجنود الذين يخوضون القتال في غزة وعلى الجبهة الشمالية.

عارض غانتس ووزراء حزبه وعضوان من «الليكود» التعديلات التي أقترحها وزير المالية سموتريتش، لكنّــه لــم ينفذ تهديده بالانســحاب أو تجميد عضــوية حزبه في الحكومة، مكرسًــا بذلك صــورته فوق الحزبية والرســمية التي تضــع أولوية الحرب وإدارتها فوق كل الأعتبارات، حيث أدى دخول غانتس إلى كابينيت الحرب وانضــمامه للحكومة دون مطالب خاصــة أو حزبية إلى اكتســابه صــورة رسمية أكثر، وشــكّل وجوده مع شــريكه في الحزب رئيس الأركان السابق غادي ايزنكوت، في دائرة القرار الأولى إلى تزايد ثقة الجمهور بإدارة الحرب، وهو ما سيؤهلهما إلى تصدر الحلبة السياسية بعد انتهاء الحرب.

(1) مركز رؤية للتنمية السياسية، «المشهد الإسرائيلي» نوفمبر/ تشرين الثاني2023، 4ديسمبر 2023، الرابط:
https//:bitly.ws38/hp4

الخاتمة

كان عــام 2023 مــن أثقــل الأعوام التي مرت على الاحتلال في العقــود الخمس الأخيرة لما حمله من تطورات سياســية وعســكرية لم تكن متصورة قبل سنوات معدودة. فالأزمة السياسية لدى الاحتلال الممتدة منذ عام 2019 شهدت تصاعداً غير مسبوق مع عودة نتنياهو للحكم وتشكيل ائتلافه المتطرف بالشراكة مع الأحزاب الصهيونية الدينية اليمينية. وقد تحولت هذه الأزمة إلى انقسام مجتمعي سياسي على خلفية ســعي الائتلاف الحاكم إلى إجراء التعديلات القضــائية لفرض هيمنة اليمين على الدولة. حيث شهدت دولة الاحتلال طوال تسعة أشهر احتجاجات عارمة قادها زعماء المعارضة ووصل تأثيرها إلى قطاعات حيوية في الدولة مثل الجيش، وقطاع الهايتك.

أمام هذه الأزمة السياســية كانت المســألة الأمنية لدى الاحتلال تتعقد شــيئا فشــيئا مع تصــاعد المقاومة في الضفة الغربية، وتصاعد التوترات بين الاحتلال وحزب الله على الجبهة الشمالية وشعور الاحتلال بفقدانه لمبدأ الردع في إزاء قوى المقاومة في المنطقة. ولم يتمكن الاحتلال من ترميم الردع مع أنه شن عدة عمليات عسكرية عدوانية في قطاع غزة والضفة الغربية.

وقــد كانــت لدى الاحتــلال مخاوف من أن يؤدي تــآكل الردع إلى إغراء قوى المقاومة على تصــعيد مقاومتها للاحتلال، في الوقت الذي تتصاعد فيه الأزمة السياسية. غير أن الاحتلال استمر في تصعيد عدوانه ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته سعيا لتحقيق رؤى صهيونية تتمثل في إنهاء القضية الفلسطينية وتجاوزها إقليميا ودوليا عبر التطبيع مع الدول العربية.

أمام هذا الواقع المعقد أتت معركة طوفان الأقصى لتوجه ضربة استراتيجية للاحتلال وتهدم كلية مفهــوم الــردع، وقد استشــعر الاحتلال خطورة هذه العملية على مســتقبله ومكانته ومكانة جيشــه في المنطقة. ولذلك شــن عدوانا اجراميا ضــد قطاع غزة في محاولة لتحقيق نصــر حاســم ينهي مفعول عملية طوفان الأقصى الاستراتيجي على واقع الاحتلال ومستقبله.

غير أن توجه الاحتلال للعدوان على قطاع غزة وخوضه عملية برية أدى إلى الاضرار بالاحتلال أكثر من عملية طوفان الأقصى نفسها. فقد أثبت جيش الاحتلال عجزه عن حسم معركته وتحقيق أهدافها على الرغم من مرور أكثر من ثلاثة أشــهر على بدأ العدوان، مع أن الاحتلال كان قد تمكن عام 1967 من هزيمة ثلاث دول عربية واحتلال أجزاء كبيرة من أراضيها في ستة أيام فقط. وقد أدى فشل جيش الاحتلال على تحقيق أي من أهدافه إلى تدمير ســمعة جيشــه ومخابراته وقدراته التكنولوجية، وجعله

يبدو جيشا ضعيفا على خلاف ما كان يعتقد العرب والعالم جميعه.

ومن ناحية أخرى، فإن جرائم الاحتلال ومجازره والدمار الهائل والحصار الخانق الذي فرضه على قطاع غزة قد أدى إلى جعل دولة الاحتلال شبه «منبوذة» على الصعيد العالمي، لا سيما الشعبي. فمنذ بداية العدوان أخذت المظاهرات والاحتجاجات الشعبية تتصاعد في مختلف دول العالم، خصوصا في أوروبا وأمريكا الشـمالية، مطالبة بوقف العدوان ومؤيدتا للشـعب الفلسطيني ومقاومته. وقد أدى هذا الوضـع إلى إجبار عدد من الدول الداعمة للاحتلال مثل فرنسـا وبريطانيا وكندا إلى المطالبة بوقف العدوان.

من المتوقع أن يكون عام 2024 عاما صـعبا على الاحتلال، فالأزمة السياسـية ما زالت تتصـاعد وإن كانت حاليا لم تخرج إلى العلن على شـكل مظاهرات واحتجاجات، مثل ما كان عليه العام سـابقا، إلا أنها مع توقف الحرب قد تندلع بصـورة أكبر وربما أعنف في ظل تمسـك نتنياهو وائتلافه بالحكم وتخوفهم من انهيار الحكومة مع انتهاء الحرب. ومن ناحية أخرى فإن استمرار الحرب سيكون له تبعات عسـكرية وسياسـية واقتصـادية ودبلوماسـية كارثية على الاحتلال في ظل اسـتمرار فشله في تحقيق أهداف العدوان في قطاع غزة وتلقيه خسائر فادحة في جنوده وعتاده واستمرار التصعيد على الجبهة الشمالية وجبهة البحر الأحمر.

المـراجـع

- اسرائيل.. محطات في أزمة مشروع إصلاح النظام القضائي، 24 يونيو 2023، https://bitly.ws/38gVP

- أنطوان شلحت، تطلعات الصهيونية الدينية: الدولة اليهودية أولا، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد133، 2023، https://www.studies-palestine.org/articles-mdf/files/default/sites/040-025.pdf

- أنطوان شلحت، تولي سموتريتش منصب «حاكم الضفة الغربية»: مأسسة الضم والأبارتهايد، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 292 صيف 2023، ص 24.

- أنطوان شلحت، حول أبرز أسباب تحوّل تحالف «الصهيونية الدينية» إلى القوة الثالثة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 5 ديسمبر 2022، https://bitly.ws/38gTK

- باروخ ليشيم، «نموذج نتنياهو ينهار وينظر إلى سلبيته كزعيم» (بالعبرية)، يدعوت أحرونوت، 10 نيسان (أبريل)2023

- تقدير موقف، تداعيات تشكيل الحكومة الأكثر تطرفًا في تاريخ إسرائيل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 9يناير 2023، ص4، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/PcHd7

- جنيفر هوليس، التقارب السعودي الإسرائيلي-أين تكمن المصالح المشتركة، 28 سبتمبر 2023، https://bitly.ws/38gWN

- سليم سلامة، الجانب المخفي من تشريعات «الانقلاب القضائي»: خطوة أخرى كبيرة نحو جعل إسرائيل « دولة شريعة» (يهودية)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 27 فبراير 2023.

https://bitly.ws/38gWy

- طارق فهمى، إسرائيل تحولات سياسية، العربية، 4 فبراير 2023،https://at.shorturl/HT368

- عبد الرحمن عادل، عودة نتنياهو وإشكاليات الحكم في إسرائيل، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 28 أبريل 2023، https://bitly.ws/38gUW

- عصمت منصور، هل سيقضي شركاء نتنياهو على حلمه بشأن التطبيع مع السعودية، 19يونيو2023،، المركزالفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، https://bitly.ws/38gWH

- ماجد أبو دياك، انتخابات الاحتلال.. تحالف يميني ديني غير مسبوق، الجزيرة للدراسات، 9 نوفمبر 2022. انظر : https://bitly.ws/38gYF

- ماهر الشريف، أين فلسطين من مشروع ربط الهند ودول الشرق الأوسط وأوروبا، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،25سبتمبر 2023، https://bitly.ws/38gX2

- مجلـة السياسـة الدوليـة، أبعاد وارتدادات التحـولات الاسـتراتيجية لـ«طوفان الأقصـى»، 2023/10/11، الرابط: https://us.cutt/eqGi6
- محمد وتد، التعديلات القضائية بإسرائيل أداة لحسم الصراع مع الفلسطينيين، الجزيرة للدراسات، 25 يونيو 2023، https://ws.bitly/38gVa
- محمد وتد، التعديلات القضائية بإسرائيل.. صراعات تعمق الشرخ المجتمعي وتقوض«جيش الشعب»، 28 اذاز 2023، https://ws.bitly/38gVF
- محمد وتد، الحكومة الإسـرائيلية برئاسـة بينيت بلا أغلبية برلمانية. ما الخيارات والسيناريوهات الممكنة، 6 أيار 2022، الجزيرة، https://ws.bitly/38gSJ
- محمد وتد، توقعات بتصـويت منخفض، 3 قوائم عربية تنافس في انتخابات الكنيسـت والمقاطعة بالمرصـاد، 31 أكتوبر 2022. https://ws.bitly/38gUD
- محمد وتد، حكومة نتنياهو السادسـة.. أزمات داخلية وتحديات خارجية، الجزيرة، 23 ديسمبر 2022، تاريخ الاطلاع: 15 فبراير 2023، متاح عبر الرابط التالي.: https://cutt.us/AY6ia
- مركـز الجزيـرة للدراسـات، التعديلات القضـائية الإسـرائيلية، ماذا يريـد نتنياهو حقا؟ وكيف سـتؤثر على الفلسطينيين، 31 آذار 2023، https://ws.bitly/38gWj
- مركز الجزيرة للدراسـات، تجدد الاحتجاجات ضـد التعديلات القضـائية في إسـرائيل،10 سـبتمبر 2023، https://ws.bitly/38gWw
- مركـز الجزيـرة للدراسـات، عملية «غـلاف غـزة» ودلالاتهـا»، 2023/10/8، الرابـط/https://cutt.us/EMAQd
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الحرب الإسرائيلية على مدينة غزة: أهدافها ونتائجها المتوقعة»، 2نوفمبر2023، الرابط: https://us.cutt/eqhfC
- المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات، عملية طوفان الأقصـى: انهيار الاسـتراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة، 12أكتوبر 2023، https://ws.bitly/38gXj
- المركز الفلسـطيني للدراسـات الإسـرائيلية (مـدار)، في معنى «المنـاورة البرية» الإسـرائيلية في غزة وفي فرصها ومعيقاتها!»، 10نوفمبر/2023، الرابط: https://us.cutt/ijlrD
- مهند مصـطفى، تطبيع العلاقات بين السـعودية وإسـرائيل: الدوافع والعوائق، 18 يونيـو 2023، https://ws.bitly/38gWW
- مهند مصـطفى، تقدير موقف: قراءة في نتائج انتخابات الكنيسـت ال 25 وتوجهات الحكومة القادمة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 7 نوفمبر 2022، https://ws.bitly/38gYx

- مركز رؤية للتنمية السياسـية، «المشهد الإسرائيلي» نوفمبر/ تشرين الثاني2023، 4ديسمبر 2023، الرابط: https://bitly.ws/38hp4
- نهـاد أبو غوشـ، مع انهيار الحكومة الاسـرائيلية والتوجه للانتخابات: تجدد التحذيـرات من مخاطر متعددة لعدم الاسـتقرار السياسـي، 27 يونيو 2022، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، المشهد الإسرائيلي، https://bitly.ws/38gSy
- وحدة الدراسـات السياسـية، انتخابات الكنيسـت الإسـرائيلي، المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسات، 7نوفمبر، https://bitly.ws/38gTv
- وليد حباس، على الأجندة: اسـتيطان، تسـوية أراض، وتحكم ب «الإدارة المدنية»، هل يتحول سـموتريتش إلى الحاكم الفعلي للضفة الغربية؟، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 12 ديسمبر 2022.
- يورونيوز، تفكك القائمة المشتركة للأحزاب العربية قبيل الانتخابات التشريعية في إسرائيل، 16 سبتمبر 2022، https://bitly.ws/38gUB

- Carrie Keller-Lynn TOI Staff. Knesset passes first reading of bill to give coalition control over choosing judges. The Times of Israel. 21 February 2022. https://bitly.ws/38gVn (accessed 22 March 2023).
- Carrie Keller-Lynn. Ministry legal advisers are first target in coalition's plan to remake judiciary. The Times of Israel. 11 January 2023. https://bitly.ws/38gVy (accessed 22 March 2023).
- Jeremy Sharon. Coalition to push ahead with judicial overhaul. bills to assist Netanyahu and Deri. The Times of Israel. 18 March 2023 https://bitly.ws/38gVA (accessed 22 March 2023).
- Jeremy Sharon. Levin unveils bills to remove nearly all High Court's tools for government oversight. 11 January 2023. The Times of Israel. https://bitly.ws/38gVg (accessed 22 March 2023)
- Maayan Lubell. Two Israels face off as justice overhaul deepens the divide. 7 March. 2023. Retuers. https://bitly.ws/38gWs (accessed 22 March 2023)

تقرير حالة الولايات المتحدة في مستهل السنة الانتخابية 2024

عبد الرحمن السراج

مجموعة التفكير الاستراتيجي

اسطنبول – تركيا 2024

ملخص تنفيذي

تبلورت في السـنة الثالثة لرئاسـة بايدن كتلة اليمين المتطرف داخل الحزب الجمهوري، التي بدأت رغم حجمها الصـغير نسـبيًا بفرض نفسها كقوة فاعلة في المشـهد السياسي الأمريكي. أبرز تجليات هـذا التطـور كانت تمكن اليمين المتطرف من الانقلاب لأول مرة في التاريخ على رئيس مجلس النواب الأمريكي. أطاحت مجموعة صـغيرة من النـواب الجمهوريين برئيس المجلس الجمهوري كيفن مكارثي وأقصـوه من منصـبه من خلال تحالف مع الحزب الديمقراطي الخصم، وذلك على خلفية اختلاف في الرؤية حول تجديد المسـاعدات المقدمة لأوكرانيا لدعمها في مقاومة الغزو الروسـي. ففي حين يؤيد المحافظـون الجدد – الذين يشـكلون التيار التقليدي العام في الحـزب الجمهوري – انخراط الولايات المتحدة في صـراعات خارجيـة، يعتقد اليمين المتطرف أن كلفة الانخراط في هذه الصـراعات غير مبررة وتشكل عبئًا لا يعود بمكاسب مقنعة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، شهد هذا العام أزمة اقتصادية عصفت بأربع بنوك أمريكية، أكبرها بنك «سيليكون فالي» وبنك «فيرست ريبابليك». كانت هذه الأزمة متوقعة منذ ظهور بوادر الركود الاقتصادي التي رافقت جائحة كورونا منذ نهاية فترة ترامب وبداية فترة رئاسة بايدن، وبدا وقوعها حتميًا مع قيام البنوك المركزية في كبرى اقتصـادات العالم وعلى رأسـها أمريكا بضـخ ترليونات من الدولارات على شـكل حزم مسـاعدات وتعويضـات لملايين الناس الذين تعطلت أعمالهم بسبب حظر التجول. ولوقاية الاقتصاد من التضخم، طرحت البنوك سندات بفائدة أعلى من الفترات السابقة، ليعمد عدد معتبر من المستثمرين إلى سحب أموالهم من البنوك وشراء سندات حكومية، مما أدى إلى انكشاف البنوك التي لم تكن مستعدة لذلك مثل بنك «فيرست ريبابليك» الذي افتقر إلى السيولة اللازمة.

أما على صـعيد السياسـة الخارجية، فقد برزت في هذه السـنة الفجوات والثغرات ونقاط الضعف في السياسة الخارجية الأمريكية على أكثر من صعيد؛ انطلقت سياسة الرئيس بايدن من فكرة مفادها أن الصـراع بين القوى العظمى أمر لا مفر منه وأن أمريكا قادرة دون شـك على الانتصـار في مثل هذا الصراع. ترجمت إدارة بايدن هذه الفكرة على أرض الواقع في تحدي الغزو الروسي لأوكرانيا من خلال دعم حكومة زيلنسـكي، ومواجهة الصـعود الصيني اقتصـاديًا وتكنولوجيًا من خلال إعادة توطين بعض

الصـناعات ومواصـلة القيود الجمركية التي فرضها ترامب والسـعي لابتكار وسيلة موحدة بين أمريكا وأوروبا لإدارة الرسـوم الجمركية تسـتعدي الصين وتعزلها نظريًا. ولكن في هذه السنة، انكشفت حدود الفعل الأمريكي في هذه الصّعُد؛ فقد وصل الصراع في أوكرانيا بحسب تقدير أكبر قادتها العسكريين إلى طريق مسـدود، وذلك تزامنًا مع تعنت في الكونغرس تجاه تقديم المزيد من المسـاعدات لكييف، ممـا دفـع الحكومة الأوكرانية إلى إجراء زيارتين رفيعتي المسـتوى لاسـتجداء الدعـم الأمريكي الذي ظل حبيس طاولة المفاوضـات بين البيت الأبيض والكونغرس. وأما فيما يتعلق بعزل الصـين اقتصاديًا عبر الرسوم الجمركية، وجدت إدارة بايدن نفسها تحت ضغط الأمر الواقع المتمثل في اعتماد أمريكا الاقتصـادي على الصـين في الكثير من الجوانب، الأمر الذي تُرجم إلى خطاب أكثر تصـالحًا من قبل بايدن تجاه بكين. وبالمحصـلة، رغم اعتقاد بايدن – المتكرر في خطاباته ورسـائله السياسية – بقدرة الولايات المتحدة على التدخل في أي مكان في العالم، لكنه لم يتعهد بالتدخل في أي مكان.

1- المتغيرات السياسية

الملاحقات القانونية لترامب

أبرز التفاعلات والتغيرات السياسية التي فرضت نفسها على المشهد السياسي الأمريكي وأسهمت فـي تشـكله فـي عام 2023 كانت في صـفوف الحزب الجمهـوري، من تبلور الترشـيحات للانتخابات الرئاسـية والتشـريعية وعلى مستوى الولايات المرتقبة في 2024، إلى صعود اليمين المتطرف وتمكنه مـن تحقيق اختراقات سياسـية والتغلب علـى المحافظين التقليديين في عدة مواجهات. على صـعيد المشـهد الانتخابي، كان أهم المتغيرات خضـوع الرئيس الأمريكي السـابق دونالد ترامب لسلسـلة من الملاحقـات القانونيـة[1] التـي بدا أنها قد تحول دون وصـوله إلى السـباق الانتخابـي رغم تقدمه في جميع اسـتطلاعات الرأي على المرشـحين في الحزب الجمهوري وحتى على بايدن نفسه في كثير من الاستطلاعات. واجه ترامب 91 تهمة جرمية في العديد من المحاكم على مستويات مختلفة من محاكم الولايـات إلـى المحاكـم الفدرالية والمحاكـم العليا في الولايات وصـولًا إلى المحكمـة العليا للولايات المتحدة الأمريكية. وبلغت أكثر التقديرات تطرفًا للعقوبة القصوى التي قد تفرض على ترامب في حال إدانته بأقصـى الجرائم بحبسـه لعدة سـنوات. وقد وافقت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية

(1) Catch Up on Where the Trump Investigations Stand، The New York Times 11، January 2024: http//:tinyurl.com2/p9kdthn

مع نهاية عام 2023 وفي مستهل 2024 على النظر في أبرز هذه القضايا[1]، وهي قرار المحكمة العليا لولاية كولورادو إزالة اسـم ترامب من اللوائح الانتخابية بسـبب تحريضـه على التمرد الذي وقع في 6 يناير 2021 حين اقتحم متمردون مبنى الكابيتول مقر الكونغرس الأمريكي، وذلك استنادًا إلى التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكي الذي يحرم المتورطين في تمرد أو عصيان من تولي أي منصب حكومي. تنبع أهمية هذه القضـية من أنها ستحسـم العديد من القضـايا في عدة ولايات أمريكية التي تنظر في أهلية ترامب في الترشح، مثل ولاية مين التي أمر وزير خارجيتها مطلع يناير 2024 بإزالة اسم ترامب مـن قائمـة الانتخابات في الولاية، وولاية أوريغون التي يُنتظر أن تصـدر محكمتها العليا قرارًا بالشـأن نفسه. وينتظر أن تستمع المحكمة للمرافعات الشفهية في فبراير 2024.

صعود اليمين المتطرف

رغم صـعود الحركات المتطرفة عالميًا وأمريكيًا في اليمين واليسـار على حد سـواء، وتمكنهم من الوصـول إلى سـدة الحكم والفوز بأغلبيات برلمانية في العديد من الدول، لكن هذا الصـعود كان وما زال يمر بعراقيل كبيرة من قبل المؤسسـات الحاكمة والشركات الكبرى. وفي هذا السياق، يبرز اليمين المتطرف الأمريكي بأنه على الرغم من صغر تمثيله نسبيًا في صفوف الحزب الجمهوري خصوصًا وفي مجلس الأمريكي والمشـهد السياسـي عمومًا، لكن تأثيره تجاوز حجمه بكثير ليصـل نفسه في صدارة المشـهد السياسـي في عام 2023. هذه الفئة القليلة لم يكن أكبر منجزاتها السياسية الإطاحة برئيس مجلس النواب كيفن مكارثي[2] وحسب، ولكن أن الرئيس مكارثي نفسه لم يكن ليصل إلى رئاسة مجلس النواب دون موافقتها[3]. كان المتوقع كما جرت العادة أن ينتخب مجلس النواب الأمريكي رئيسًـا له في بدايـة دورتـه في 3 يناير 2023، ولكن المجلس فشـل لأول مرة منذ عـام 1923 في انتخاب رئيس له رغم امتلاك الحزب الجمهوري أغلبية في المجلس؛ لكن الأقلية اليمينية المتطرفة رفضـت التصـويت للمرشـح الجمهوري مكارثي لعدة جولات تصـويت متتالية، وبعد مفاوضـات اسـتمرت لساعات، تمكن مكارثي من إقناع بعضـهم بالتصـويت ليتمكن من رئاسـة المجلس لفترة لم تَزِد على 270 يومًا، حيث تحالفـت أقليـة اليمين المتطـرف الجمهورية مع الحزب الديمقراطي الخصـم للإطاحـة بمكارثي من

(1) Supreme Court is urged to rule Trump is ineligible to be president again because of the Jan 6 .riot ،Associates Press 29 ،January :2024 http//:tinyurl.com5497/sbdj
(2) Kevin McCarthy removed as House speaker in historic vote ،NBC News 4 ،October :2023http//:tinyurl.com/y5eehk9k
(3) McCarthy wins speaker election ،finally ،Roll Call 7 ،January :2023 http//:tinyurl.com4/ffsdx4v

رئاسـة مجلس النواب على خلفية رفضـهم تجديد المسـاعدات المقدمة لأوكرانيا. كان مكارثي مؤيدًا لإدارة بايدن في ضرورة تقديم المساعدات للوقوف في وجه روسيا.

الخلاف حول السياسة الخارجية: دعم أوكرانيا

الاصطفاف السياسي التقليدي بين المعسكرين الجمهوري والديمقراطي لم ينعكس بالضرورة على جميع القضـايا السياسـية، وأهمها السياسة الخارجية التي شهدت اتفاقًا بين التيار العام التقليدي في الحزبين الذي يؤيد انخراط الولايات المتحدة في الصراعات وإدارة التوازنات في العديد من المناطق حـول العالم. هـذا التيار العام تمثل في القيـادات التقليدية للحزبين الديمقراطـي والجمهوري: قيادة الحزب الديمقراطي أيدت تقديم المزيد من المساعدات لأوكرانيا، والدفع باتجاه إكمال مسعى إصلاح التحالفات التي عطلها الرئيس ترامب سابقًا، وأهمها العلاقات مع دول أوروبا وأعضاء حلف الناتو من جهة، ومع حلفاء أمريكا في آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية من جهة أخرى. وعلى الجانب الجمهوري، بـرز في هذا التوافق صـقور السياسـة الخارجية التقليديـون المتمثلون في المحافظيـن الجدد، بقية السياسـيين الذين قادوا غزو العراق وأفغانسـتان وما سمي «الحرب على الإرهاب». ولكن، خرجت عن هذا التوافق الكتلتان الأكثر تطرفًا على جانبي الطيف السياسي: على اليسار التقدميون الديمقراطيون المطالبـون بوقـف أي جهد عسـكري يدعـم «الإمبريالية الأمريكيـة»، وعلى اليميـن اليمين المتطرف الـذي تبنى رؤية ترامب الانعزالية التي تعتقد بضـرورة التخفف من أعباء السياسـة الخارجية وتوجيه المسـاعدات الدولية وغيرها من مخصصـات هذه السياسة نحو الإنفاق الداخلي. هذه الفئة اعترضت علـى معظـم حزم الدعم التي طرحتها إدارة الرئيس بايدن فيما يتعلق بتجديد المسـاعدات بأشـكالها لأوكرانيا[1]، واختلفت حول ذلك مع التيار العام في حزبها (الجمهوري). ومن هذا المنطلق تحالفت مع الحزب الديمقراطي للإطاحة برئيس مجلس النواب مكارثي في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الولايات المتحدة.

الخلاف الحاد حول تقديم المسـاعدات لأوكرانيا برز على السـطح أكثر إثر فشـل الهجوم المضاد الذي أطلقته القوات الأوكرانية في منتصـف عام 2023 بدعم عسـكري من الولايات المتحدة والدول الغربية. هذا الفشـل بدا واضـحًا بعد تصريح القائد العام للقوات المسلحة الأوكرانية الجنرال فاليري زالوجني في مطلع نوفمبر 2023، أقر فيه أن الحرب وصلت إلى طريق مسدود؛ وأن القوات الأوكرانية

(1) Hard-right House Republicans are against Ukraine aid – and they seem to be in charge ،The Guardian 14 ،October :2023 http//:tinyurl.com/bder4ms9

لم تتمكن من التقدم في هذه العمليات التي استمرت خمسة أشهر سوى 17 كيلومترًا، في حين أن روسيا أيضًا لم تتمكن في 10 أشهر من السيطرة إلا على منطقة بطول 6 كيلومترات وعرض 5 كيلومترات. هذا الانسداد أفقد عددًا من المشرعين الأمريكان الثقة بنجاعة المساعدات المقدمة لأوكرانيا، وأبرز هؤلاء كان اليمينيون المتطرفون الذين نشروا في أروقة الكونغرس أحاديث عن افتقار الحكومة الأوكرانية لخطة واضحة للفوز. هذه الشكوك وقفت حجر عثرة في وجه حزمة مساعدات تقدم الرئيس بايدن للكونغرس بطلب لإقرارها، تجاوزت قيمتها 100 مليار دولار على شكل مساعدات عسكرية واستخباراتية ودفاعية لكل من أوكرانيا وإسرائيل[1]، ولتعويض المخزونات الأمريكية من السلاح التي ذهبت إلى كل منهما. حينها زادت مخاوف الحكومة الأوكرانية من نضوب ينبوع الدعم الذي تفجر منذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا واستمر تدفقه منذ ذلك الحين، مما يهدد بتقويض جهود المقاومة الأوكرانية للغزو الروسي، وبنهاية الصراع لصالح موسكو. واستشعارًا للخطر المحدث في خسارة أكبر دعم تكييف، أرسل الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الشخص الثاني في حكومته أندري يرماك مدير مكتب الرئيس الأوكراني في زيارة إلى واشنطن[2]، التقى خلالها مسؤولين في البيت الأبيض الكابيتول هيل مبنى الكونغرس الأمريكي لحشد الدعم الذي تحتاجه أوكرانيا وإقناع المشرعين المرتبكين. وكان من محطاته البارزة خلال الزيارة، الحديث في معهد هدسون ذي التوجه اليميني الذي ظهرت فيه مؤخرًا أصوات من اليمين المتطرف[3]، وهي الأصوات التي تحتاج أوكرانيا لإقناعها. وقد انتهى العام 2023 دون أن تثمر زيارة يرماك والمطالبات الأوكرانية بشكل عام على لسان الرئيس زيلينسكي وغيره في إقرار هذه المساعدات.

الاتفاق على دعم إسرائيل

خلافًا للخلاف حول تقديم الدعم لأوكرانيا، شهد الدعم المقدم لإسرائيل في الحرب التي أعلنتها ضد الفلسطينيين في قطاع غزة توافقًا بين مختلف الفرقاء السياسيين في الولايات المتحدة، من إدارة بايدن التي زار أكبر مسؤوليها دولة الاحتلال بدءًا بوزير الخارجية الأمريكي الذي أعلن قدومه

(1) As Ukraine aid falters in the Senate ،Biden signals he's willing to make a deal on border security ،Associated Press 7 ،December :2023 http//:tinyurl.com273/h45kc
(2) Ukraini leaders head to the US as Kyiv prepares for winter fighting ،Politico 12 ،May :2023http//:tinyurl.com/nhj9nzd5
(3) The Decisive Moment for Ukraine :A Conversation with Andriy Yermak ،Head of the Office of the President of Ukraine ،Hudson Institute 13 ،November :2023 http//:tinyurl.com2/u85bna2

«كيهودي»[1] مشـرعنًا الوصف العنصـري «الدولة اليهودية» الذي تطلقه إسـرائيل على نفسها، ومرورًا بالرئيس بايدن الذي ترأس مجلس الحرب الإسرائيلي، وغيرهم من المسؤولين والنواب وأعضاء مجلس الشـيوخ الذيـن بدؤوا يخطبون ود اللوبي الصـهيوني وكبـار المانحين الداعمين لدولـة الكيان المحتل من خلال الزيارات والتقاط الصـور. أبرز هؤلاء كان نائب الرئيس الأمريكي السـابق مايك بينس الذي زار دولة الاحتلال ووقع بقلم على أحد الصـواريخ التي كانت سـتطلقها القوات الإسرائيلية على جنوب لبنـان[2]. ورفض المتحدثون باسـم البيت الأبيض وجميـع أجهزة الحكومة الأمريكيـة الإقرار بارتكاب إسـرائيل أي انتهاكات ضـد المدنيين في قطاع غزة[3]. ووقفت الإدارة بكل ثقلها في وجه أي جهد دولي مـن قبـل الأمم المتحدة وما ينـدرج تحتها من منظمـات دولية ومحكمة العدل الدولـي[4]ة وغيرها من المنظمـات، وذلـك على الرغم من اتفاق معظـم دول العالم على الدعوة لوقف إطـلاق النار والمطالبة بوقف الانتهاكات ضد المدنيين. الأعجب في هذا الدعم غير المشروط لإسرائيل هو الخلاف تاريخيًا بين بايدن وأوباما من جهة ونتنياهو من جهة أخرى[5]، والذي وصـل حد القطيعة حين كان بايدن نائبًا للرئيـس بـاراك أوباما عندما رفض البيت الأبيض دعـوة نتنياهو لزيارة أمريكا، ودعـاه بدلًا من ذلك المشـرعون الجمهوريـون لإلقاء خطاب في الكونغرس. هذا الخلاف كان نابعًا مـن الرفض الخطابي على الأقل للتوسع الاستيطاني من قبل قيادات الحزب الديمقراطي، وكان بالتحديد خلافًا مع نتنياهو، علـى الرغـم مـن أن هذا الخلاف لم يُترجم إلى ضـغوط أمريكية على نتنياهو. الدعم غير المشـروط الـذي قدمـه بايـدن منذ بدايـة حربه على غزة فـي أكتوبر 2023 من الأسـلحة المدمـرة مثل القنابل المدمـرة للتحصـينات التـي تحتوي أطنانًا مـن المتفجرات[6]، كشـف أن الخلافات التـي كان يدعيها الديمقراطيون مع نتنياهو لم تكن أكثر من خلافات خطابية وأنهم في النهاية مؤيدون للصهيونية. وحتى على صعيد اليسار التقدمي المؤيد لحقوق الفلسطينيين وأبرز تكتلاته «تجمع الديمقراطيين التقدميين

(1) US top diplomat Blinken visits Israel ،urges protection of Gaza civilians ،Aljazeera12 ، October :2023 http//:tinyurl.com/yc7z8z99
(2) Former US VP Mike Pence› signed weapons to be fired at Lebanon ‹during Israel visit، The New Arab 6 ،January :2024 http//:tinyurl.com3/h5vr8am
(3) Don‘t turn away from the chartes of genocide against Israel ،The New York Times12 ، January :2024 http//:tinyurl.com5/esc8r37
(4) ICJ‘s Gaza decision shores up rules–based order and puts west to test ،The Guardian 26 ،Jan :2024 http//:tinyurl.com/y8ppjdfp
(5) Inside Barack Obama and Benjamin Netanyahu‹s Strained Relationship ،ABC News 28 ،December:2016 http//:tinyurl.com/hran95z6
(6) US sends’ bunker buster ‘bombs to Israel for war on Gaza ،report says ،Aljazeera 2 ،December:2023 http//:tinyurl.com/mry6ap7k

في الكونغرس»، انشــق عنه عدة سياســيين تبين أنهم مدعومون من اللوبي الصــهيوني وأبرزهم لويس فرانكل عضو مجلس النواب من الحزب الديمقراطي عن ولاية فلوريدا[1].

عام الحوار مع الصين

على صــعيد العلاقات الأمريكية الصــينية، التي تدور حولها مجمل الاســتراتيجيات الأمريكية في السياسة الخارجية، تُوّجت العلاقات بين البلدين بقمّة جمعت الرئيس الصيني شي جين بينغ مع نظيره الأمريكي جو بايدن في مدينة سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا الأمريكية في نوفمبر 2023[2]، ومأدبة عشــاء تلت القمّة أشــاد فيها الرئيس الصيني بالصداقة والتعايش السلمي بين البلدين الذي قال إنه لن يتغير، معربًا عن رغبة بلده في اســتمرار التعاون والتبادل بين البلدين والشــعبين. ورغم إشادة حكومتي كلا البلدين بنتائج اللقاء والحوار البنّاء الذي تخلّله، لكن العلاقات بين البلدين شهدت هزّات وارتباكات في عام 2023، أبرزها من الناحية الصينية حادثة المنطاد الصيني الذي عُثر عليه في سماء الولايات المتحدة[3]، وثارت شكوك حول ضلوعه في عمليات تجسس ضد الولايات المتحدة، في حين قللت بكين من شأنه باعتباره بالونًا مختصًا بالمسح الجوي. تضخيم مسألة المنطاد إعلاميًا وعلى لسان عدد من السياســيين الأمريكان، دفع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلنكن إلى تأجيل زيارة كانت مزمعة لبكين في فبراير 2023، ولم يقم بتلك الزيارة حتى يونيو من العام نفســه[4]. أما من الناحية الأمريكية، فقد كان أبرز الاستفزازات التي هددت العلاقة بين البلدين، التحركات العسكرية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي التي اقتربت من المياه الإقليمية الصينية[5].

كمــا اعتُبِــرَت وفــاة وزير الخارجيــة الأمريكي الأســبق هنري كيســنجر تراجعًا فــي العلاقات بين البلديــن[6]، باعتبــاره الدبلوماســي الذي قــاد تطبيع العلاقات بيــن البلدين في الســبعينيات من القرن

(1) FLORIDA DEMOCRAT WHO VOTED TO CENSURE REP .RASHIDA TLAIB QUITS PROGRESSIVE CAUCUS ،The Intercept 20 ،November :2023 http//:tinyurl.com٥/n٨f٦cwV

(2) Earth is› big enough ‹for U.S .and China to succeed ،Xi says as he meets Biden ،CNBC15 ، November :2023 http//:tinyurl.com/bdd٢kxen

(3) Chinese spy balloon did not collect information ،says Pentagon ،BBC News 30 ،June:2023 http//:tinyurl.com/ms٧t٣hu٩

(4) Secretary Blinken‘s Visit to the People‘s Republic of China) PRC ،(US Department of State 19 ،June :2023http//:tinyurl.com/mv٣sejav

(5) China and US hold rival military drills in disputed South China Sea ،France 4 ،24 January:2024 http//:tinyurl.com٥٦٩/swbvr

(6) To Many Chinese ،Kissinger‘s Death Ends an Era in U.S–.China Relations ،The New York Times، 30November :2023 http//:tinyurl.com٢/hzk٤nh٣

الماضي. وبالإضافة إلى زيارة وزير الخارجية الأمريكي، شهد عام 2023 العديد من الفرص الرسمية لتبادل الرؤى ووجهات النظر حول أهم القضايا بين البلدين، وزير الخزانة الأمريكية جانيت يلين زارت الصـين في يوليو 2023[1]، وفي شـهر أكتوبر زار الدبلوماسي الصيني البارز وانغ يي الولايات المتحدة أيضًـا[2]، لتتوج تلك الزيارات بلقاء سـان فرانسيسـكو الذي جمع رئيسـي البلدين. أبرز الاتفاقات التي تمخضـت عنها القمة كانت التعاون حول التنمية المسـتدامة، وهو قطاع تتصـدّره الصين على مستوى العالم إلى جانب تصنيع البطاريات التي تعد جزءًا مهمًا في التنمية المستدامة على مستوى العالم.

المتغيرات الاقتصادية

سـجلت معظم مؤشـرات الاقتصاد الأمريكي تحسـنًا ملحوظًا منذ بداية فترة الرئيس بايدن، وشهد عـام 2023 تتويجًـا لهـذه النتائج الإيجابية التي مكنت الاقتصـاد الأمريكي من امتصـاص إحدى أكبر الأزمات التي شهدتها البنوك في أمريكا والعالم في التاريخ الحديث.

التحسن الاقتصادي

خلافًـا للعديـد من التوقعات، تجاوز الاقتصـاد الأمريكـي عام 2023 دون وقوع انهيار اقتصـادي، وانخفضـت معـدلات التضـخم إلى 3.1 بالمئة في شـهر نوفمبـر وإلى 3.4 بالمئة على مسـتوى العام ممـا أقنـع الخزينة الفدرالية الأمريكية بالتوقف عن رفع أسـعار الفائدة، رغم أن التضـخم ما زال أكثر مـن الرقم المسـتهدف من قبل الاحتياطي الفدرالي وهو 2 بالمئـة[3]. في عام 2023، نفذ الاحتياطي الفدرالـي أكبـر زيادات لمعدلات الفائدة منذ عقود، ليبلغ عدد الزيـادات منذ مارس 2022 حتى نهاية 2023 أحد عشـر زيادة إلى 5.25 – 5.5 بالمئة، وهو رقم يعد الأعلى منذ عشـرين عامًا. لكن معدلات الفائدة المرتفعة التي يفترض أن تحدّ من إنفاق الأمريكان، لم تحُل دون استمرار وتيرة إنفاق الأمريكان وارتفاعه رغم ارتفاع رسوم الخدمات وأسعار البيوت إلى أرقام غير مسبوقة. كل ذلك كان بالتزامن مع انخفاض معـدلات البطالة التي كانت أبرز نقاط قوة الاقتصـاد الأمريكي هذه السـنة، والتي زادت من قدرة الاقتصاد ككل على التحمل وكسرت الدورة التي تترافق مع رفع أسعار الفائدة في العادة: انخفاض

(1) US‹s Yellen lands in China ،hopes to thaw icy relations ،Reuters 7 ،July2023 :http//:tinyurl.com3/eymnwta

(2) After 5 Year Absence ،China‘s Foreign Minister Visits Washington ،The Diplomat 28 ،October:2023 http//:tinyurl.com/bdes3y95

(3) US prices rise moderately in December ;inflation trending lower ،Reuters 27 ،January :2024 http//: tinyurl.com4/jrwmhjd

الاســتثمارات، ثم انخفاض التوظيف، ثم زيادة البطالة، ثم انخفاض الإنفاق[1]. كل ذلك أدى بالمحصــلة إلى تفاؤل التحليلات والتوقعات للمستقبل القريب للاقتصاد الأمريكي في 2024، إذ يتوقع أن تتراجع احتمالات الانهيار الاقتصــادي بشــكل كبير مع تراجع التضخم ليقترب من الرقم المستهدف 2 بالمئة، ممــا ســيدفع الاحتياطي الفدرالي إلى إعادة خفض أســعار الفائدة. في اجتماعــه الأخير لعام 2023، توقع الاحتياطي خفض أسعار الفائدة ثلاث مرات في عام 2024، مما سينشط عجلة الاقتصاد مجددًا ويدفع باتجاه المزيد من الاســتثمارات. هذه النتائج القوية والتوقعات المتفائلة تمخضــت عن أداء قوي للاقتصاد الأمريكي في وجه واحدة من أضخم أزمات البنوك التي وقعت في عام 2023.

أزمة البنوك

رغــم الأداء الاقتصــادي القوي حســب العديــد من المؤشــرات، وقعت في عــام 2023 إحدى أكبر الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالبنوك في تاريخ الولايات المتحدة، إذ بلغت خسائر البنوك الأمريكية الإجمالية قرابة 548.7 مليار دولار من الأصــول، وهي من أكبر خســارات البنوك في ســنة واحدة في تاريخ الولايات المتحدة. شــهدت ســنة 2023 ثاني وثالث ورابع أكبر انهيارات للبنوك في تاريخ أمريكا، أكبرها انهيار بنك «فيرســت ريبابليك» (Bank Republic First) الذي بلغ حجم أصــوله 229 مليار دولار، يليه بنك «ســيليكون فالي» (Bank Valley Silicon) الذي بلغت أصــوله 209 مليارات دولار، ثم بنك «سيغنتشــر بانك» (Bank Signature) وحجم أصوله 110.4 مليار دولار. خلال العام نفسه، انهار أكبر البنوك الصديقة للعملات الرقمية وهو بنك «سيلفرغيت» (Bank Silvergate) الذي بلغت قيمــة أصــوله 11.4 مليار دولار[2]. الســلطات الأمريكية حاولت احتواء الأزمــة والحيلولة دون تمددها مــن خــلال إعلان حزمة إجراءات اســتثنائية للوفــاء بالودائع الموجودة لدى بنك ســيليكون فالي وبنك سيغنيتشر، كما أسس الاحتياطي الفدرالي برنامج تمويل لإقراض البنوك المهددة بالوقوع في الأزمة.

وعلى المستوى العالمي، تدخل كل من الاحتياطي الفدرالي الذي يعد بمثابة البنك المركزي لأمريكا، والبنوك المركزية في كل من كندا وبريطانيا واليابان والاتحاد الأوروبي وسويســرا لتوفير قدر كبير من السيولة لاحتواء الأزمة. وبحلول شهر مارس 2023، كان الاحتياطي الفدرالي قد ضخ قرابة 150 مليار دولار مــن القروض لصــالح العديد من البنوك لحمايتها من الانهيار. وبالمحصــلة تــم بيع أكبر البنوك

(1) Moderate US economic growth expected in fourth quarter ،Reuters 25 ،January :2024 http//:tinyurl.com/yck9zsh2

(2) Looking back at the banking crisis of ،2023 The Street 5 ،December :2023 http//:tinyurl.com5899/ytev

المنهارة «فيرست ريبابليك» للبنك الاستثماري الأمريكي العملاق «جي بي مورغان» (JPMorgan)[1].

تعثر المفاوضات الأمريكية الأوروبية بشأن التعريفات الجمركية

على صعيد آخر، رغم تعهد بايدن بفتح صفحة جديدة تطوي صفحة التغييرات الحادة التي أحدثها سلفه الرئيس ترامب على مستوى العلاقات الخارجية الاقتصادية الأمريكية، لكن بايدن احتفظ بتركة معتبرة من القيود الاقتصادية ولم يتمكن حتى الآن من تسوية موضوع التعريفات الجمركية مع الحليف الأكبر لأمريكا الاتحاد الأوروبي.

كان ترامب قد فرض تعريفات جمركية على البضائع المستوردة من الدول حول العالم بما في ذلك الحلفاء التقليديون للولايات المتحدة مثل دول الاتحاد الأوروبي ضمن سياسة الحمائية التجارية (Protectionism Trade) التي اتبعها ويؤمن بها اليمين المتطرف. ورغم اتفاق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عام 2021 بعد وصول بايدن إلى السلطة على الرفع المؤقت للتعريفات الجمركية على الفولاذ والألمنيوم المصنّع بالكامل في دول الاتحاد الأوروبي، لكن الطرفين لم يتمكّنا حتى الآن من إعداد اتفاقية تجارية أدوم وأطول أمدًا من خلال عملية تفاوضية تبيّن أنها أصعب مما كان متوقعًا، وما زالت جلساتُها تؤجل حتى يناير 2024.

إدارة بايدن لم ترغب بإزالة الرسوم التي فرضها ترامب بالكامل، لكنها رغبت باستخدامها كأداة للسياسة الخارجية تكافئ بها أصدقاءها وتعزل بها خصومها وأبرزهم الصين في مبادرة بعنوان «الفولاذ الأخضر» (Steel Green)[2]. وفي حين كانت حجة ترامب من فرض هذه الرسوم حماية الأمن القومي من خلال تعزيز البنية التحتية الصناعية الأمريكية، فإن حجة بايدن هي مكافحة تغير المناخ. كان السبب الرئيس في المشكلة التي ظهرت في المفاوضات مع الجانب الأوروبي وجود مبادرة أخرى لدى الاتحاد الأوروبي تحقق نفس النتيجة التي تسعى أمريكا إلى تحقيقها، وهي ضريبة الكربون الأوروبية، بالإضافة إلى تشجيع الحكومة الأمريكية للمشروعات الصديقة للبيئة من خلال إعفاءات ضريبية وغير ذلك من المحفزات التي تجعل الولايات المتحدة بيئة أكثر خصوبة للمشاريع الصديقة للبيئة، وبالتالي يخشى الاتحاد الأوروبي في حال توقيعه على الاتفاقية من هجرة المصانع الأوروبية إلى الولايات المتحدة. وبالمحصلة وصلت المفاوضات الأمريكية الأوروبية في مسألة التعريفات الجمركية إلى طريق

(1) What banking crisis ?There›s a quiet global banking boom underway ،Axios 14 ،October: 2023
http//:tinyurl.com2/wbfp8rb
(2) European steelmarkers urge haste on US-EU green steel club talks ،Euractiv 30 ،January: 2024
http//:tinyurl.com5/w4rjf7s

مسدود حتى نهاية عام 2023[1].

طفرة الذكاء الاصطناعي

وفي عام 2023، كان من أبرز التطورات التكنولوجية ذات الانعكاسات الممتدة في شتى مجالات الحياة الاختراقات التي حققتها تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي التي أحدثت بوادر ثورة في مجالات الإنتاج الفني والأكاديميا وحتى التسويق السياسي، والتي وصلت إلى المستهلك مباشرة من خلال عدد من التطبيقات وأبرزها «شات جي بي تي» الذي مكن المستخدمين العاديين من غير ذوي الخبرة في مجال البرمجة من تسخيره لإنتاج المحتوى في العديد من المجالات البسيطة والمعقدة في آن واحد. هؤلاء المستخدمون تنوعوا من الطلاب إلى المهنيين والحرفيين في مختلف القطاعات. هذه الطفرة سلطت الضوء على استخدامات الذكاء الاصطناعي السابقة في مجال الإنتاج الفني، التي اشترت حقوق صور الممثلين الثانويين واستخدمتها في مختلف الإنتاجات الفنية، مما دفع إلى إضراب الفنانين والكُتّاب في هوليوود، وانتشار موجة رفض لسطوة تطبيقات الذكاء الاصطناعي على المنتجات الفنية بأشكالها المختلفة، ومطالبات بحفظ حقوق منتجي الأعمال الفنية. هذه التفاعلات سيكون لها انعكاس كبير على التعاقدات الفنية والأطر القانونية للمحتوى على الإنترنت في الولايات المتحدة وربما في أنحاء مختلفة من العالم. في 3 أكتوبر 2023، وقع الرئيس بايدن أمرًا تنفيذيًا يهدف لتحقيق التوازن بين الحاجة إلى تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الفائقة وبين محددات الأمن القومي وحقوق المستهلكين، ويضع إطارًا عامًا يمكن تثبيته من خلال صياغة لوائح قانونية على مستوى أمريكا واتفاقيات دولية على المستوى العالمي[2][3].

(1) In Green Steel Discussions ،the United States Is Playing Dirty ،Council on Foreign Relations8 ، November :2023 http//:tinyurl.com58/xsnb78

(2) Moody's AI Outlook :What Does it Mean for Finserv ،?Fintech Magazine 23 ،January :2024 http//:tinyurl.com/y7prwtpx

(3) 2024Predictions :Technology sector outlook ،Shoosmith 8 ،January :2024 http//:tinyurl.com/yhzb2evx

التحليل والتفسير: آفاق 2024

آفاق السنة الانتخابية

تشهد الولايات المتحدة في 5 نوفمبر 2024 سلسلة من الانتخابات على جميع المستويات الإدارية الحكومية في البلاد، وعلى رأسـها الانتخابات الرئاسـية، تليها الانتخابات التشريعية التي يتنافس فيها المرشـحون على 435 مقعدًا في مجلس النواب و34 مقعدًا في مجلس الشـيوخ، وانتخابات الحُكّام في 13 ولاية وإدارة إقليمية، والعديد من الانتخابات الأخرى في الإدارات المحلية. وهي الانتخابات الأولى التي تُجرى بعد الإحصاء السكاني الذي أجري في عام 2020.

في الانتخابات الرئاسـية، ترشـح للسـباق عن الحـزب الديمقراطي الرئيـس الأمريكي الحالي جو بايدن مع نائب الرئيس كمالا هاريس لدورة رئاسـية ثانية. ورغم ترشـح سياسـيين آخرين من الحزب الديمقراطي للرئاسـة، لكن بطاقة الترشح شبه محسومة لبايدن الذي حظي بالتوافق الكلي بين معظم قيادات الحزب وداعميه ومانحيه. كانت آخر مرة خسر فيها رئيس حالي بطاقة الترشح لصالح مرشح آخر في حزبه في عام 1968، ومن المستبعد تكرار هذا السيناريو. أما على الجانب الجمهوري، يتربع دونالد ترامب على رأس قائمة المرشـحين في اسـتطلاعات الرأي وفي الدعم من قبل قيادات الحزب ومانحيه وداعميه، يليه حاكم ولاية فلوريدا الحالي رون ديسـانتيس، ومبعوثة الولايات المتحدة السابقة لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي التي ما زالت مترددة في مستهل عام 2024 بين إلغاء حملتها الانتخابية أو مواصلتها[1].

لا تحمـل اسـتطلاعات الـرأي في بداية السـنة الانتخابية أهميـة جوهرية، إذ لا يمكن أن تحسـم الاسـتطلاعات مهما بلغت النتائج في هذا الوقت المبكر. وأبرز الأمثلة على ذلك انتخابات عام 2016 التي فاز بها الرئيس ترامب على المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون رغم فوزها بمعظم استطلاعات الرأي في السنة التي سبقت الانتخابات[2]. لكن من أفضل السبل في توقع نتيجة الانتخابات اتباع نماذج التوقع التي يضـعها علماء السياسـة، لكنها تستند أيضًـا إلى بيانات يتوفر معظمها في منتصف السنة الانتخابية مثل شعبية الرئيس الحالي والنمو الاقتصادي في النصف الأول من العام.

---

(1) Trump vs .Biden :The rematch many Americans don‹t want ،Reuters 26 ،January2024 :http//:tinyurl.com/yc5evw9h

(2) Donald Trump beats Hillary Clinton to win US presidency ،Aljazeera 9 ،November: 2016 http//:tinyurl.com/ax3jrpd9

ولا يخلو مجال توقع نتائج الانتخابات من النماذج التي تستثني ما سبق، مثل نموذج الباحث السياسي جاي ديسارت الذي يجري دراسة للتوقعات في كل ولاية أمريكية على حده بناء على سلوك الناخبين في الولاية ونتائج استطلاعات الرأي في أنحاء البلاد في شهر أكتوبر في السنة السابقة للانتخابات. يتوقع هذا النموذج فوز ترامب بالانتخابات بأغلبية مريحة بواقع 297 صوتًا مقابل 241 صوتًا لبايدن، بفارق أكبر مما حققه عندما تفوق على كلينتون عام 2016، وتشمل هذه النتيجة خسارة بايدن لولايات جورجيا وبنسلفانيا ووسكونسن وفوزه في ميشيغان[1]. كل هذه الافتراضات مرهونة بوصوله إلى الانتخابات، خاصة مع نظر المحكمة العليا في قضية أهليته للترشح وشبهة تورطه في تمرد ضد الدولة وتحريضه عليه في 6 يناير 2021.

وفي حين يسيطر الجمهوريون على أغلبية بسيطة في مجلس النواب بواقع 3 مقاعد ومجموع 221 مقعدًا، يتوقع أن يخسروا هذه الأغلبية في المجلس لعدة أسباب. أهمها إعادة توزيع مقاعد مجلس النواب على الدوائر الانتخابية في ولاية نيويورك الذي تم بأمر محكمة مؤخرًا، ويُعتقد أنه يصب لصالح الديمقراطيين. ورغم محاولة الجمهوريين إعادة توزيع المقاعد لصالحهم في ولاية نورث كارولاينا، لكن قيام الديمقراطيين بالمثل في ولاية كبيرة الحجم مثل نيويورك يبطل مفعول تلك المحاولة. السبب الآخر هو تزايد الارتباط في السباقات الانتخابية الأخيرة بين الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية. في الانتخابات النصفية التي جرت عام 2022، فاز الجمهوريون بـ18 مقعدًا انتخابيًا في مناطق كان قد فاز فيها بايدن في انتخابات الرئاسة 2020[2]، مما يعني أن الديمقراطيين أقرب إلى انتزاع هذه المقاعد مجددًا إذا فاز بايدن في الانتخابات في تلك المناطق. لكن حسم النتيجة لصالح الديمقراطيين في مجلس النواب ما يزال مبكرًا.

أما في مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الديمقراطيون بأغلبية بسيطة أيضًا 51 إلى 49، لا تبدو فرص الديمقراطيين قوية في المحافظة على هذه الأغلبية. يستبعد أن يستعيد الديمقراطيون السيطرة على المقاعد التي خسروها في الانتخابات النصفية عام 2018 في ولايات إنديانا وميزوري ونورث داكوتا، كما لا يرجح أن يتمكنوا من انتزاع مقاعد في ولايتي فلوريدا وتكساس.

أكثر من ذلك، يتوقع أن يخسر الديمقراطيون مقعدًا على الأقل في كل من وست فرجينيا ومونتانا وأوهايو وأريزونا. وتبرز أيضًا في سباق مجلس الشيوخ أهمية الفوز بالانتخابات الرئاسية باعتبار نائب

(1) 24things we think will happen in ،2024 Vox 1 ،January :2024 http//:tinyurl.com/y53h842c
(2) 9key races that could land Democrats the House majority in ،2024 The Hill 26 ،November:2023 http//:tinyurl.com/mr2kwb5t

الرئيس الأمريكي يشغل مقعدًا في المجلس ويرأسه[1].

صعود اليمين المتطرف

لا يزال صـعود اليمين المتطرف خلال السـنوات الماضية أبرز النتائج المرافقة لفوز دونالد ترامب في انتخابات عام 2016، والذي اعتُبِر بحد ذاته أحد أعراض هذا الصعود. ورغم آمال اليسار الليبرالي في الولايات المتحدة بتلاشي هذه الظاهرة وخفوت نجم ترامب، لكن حدوث ذلك يبدو أبعد من أي وقت مضى. فاز ترامب في انتخابات 2016، وحقق نتائج مذهلة في انتخابات 2020 التي تلتها احتجاجات اقتحم فيها مؤيدوه مبنى الكونغرس الأمريكي[2] في صـورة رمزية تركت بصـمة تبدو باقية في المشهد السياسـي الأمريكي. يتوقع بعض الخبراء ومراقبي اليمين المتطرف ردود فعل عنيفة إذا قررت إحدى المحاكم حبس الرئيس ترامب أو منعه من الترشـح للانتخابات الرئاسـية، وحتى إذا ترشح للرئاسة ولم يفز في الانتخابات. ويذهب بعضـهم بعيدًا لتوقع أحداث متطرفة مثل تفجير مدينة أوكلاهوما سـيتي عام 1995 الذي ذهب ضحيته 168 شخصًا[3]. الأصعب من كل ما سبق هو ما سيحدث إذا فاز ترامب بالرئاسة حسب العديد من الخبراء، حيث سينزع ترامب إلى الوفاء بالعهود التي فشل في تحقيقها بروح انتقامية مثل بناء الجدار على الحدود مع المكسيك، والانتقام من خصومه السياسيين وحتى المسؤولين في سلك القضاء وأجهزة الأمن.

ورغـم ارتباط اسـم حركة «لنجعل أمريـكا عظيمة مرة أخرى» المعروفة اختصـارًا MAGA أي Again Great America Make شعار ترامب في انتخابات 2016 بالرئيس ترامب، لكن الحركة بدأت تسـتقل بنفسـها تدريجيًا، ورغم تبنيها الأفكار والسياسـات التي كانت تنادي بها، لكنها تمارس هـذه الأفكار سياسـيًا باسـتقلالية. يتجلى ذلك من خلال أعضـاء الكونغرس مارجـوري تيلور غرين ولورين بوبيرت وبول غوسار، وحاكم ولاية فلوريدا رون ديسانتيس على سبيل المثال لا الحصر. فرض هؤلاء السياسيون أجندة اليمين المتطرف المناهضة لأفكار اليسار الليبرالي الاجتماعية مثل المثلية والتحول الجنسـي على جميع المسـتويات الإدارية وصـولًا إلى الإدارات المحليـة والمدارس. ويكاد اليميـن المتطرف رغم قلة عدد ممثليه السياسـيين يقود دفة الأجندة السياسـية للحزب الجمهوري

(1) The 10 Senate seats most likely to flip in 2024، CNN 1 January، 2024: http//:tinyurl.com2/pnpnpcy
(2) January 6 insurrection at the US Capitol، CNN 30 January، 2024: https//:edition.cnn.com/politics/january-6-insurrection
(3) OKLAHOMA CITY BOMBING، The Encyclopedia of Oklahoma History and Culture 30 January، 2024: http//:tinyurl.com/whcncppn

حول قضايا الهجرة والسياسة الخارجية[1].

أبـرز الهجمـات التي شـنها اليمين المتطرف في عام 2023 كانت اسـتهداف قضـايا تأييد المثلية والتحول الجنسي، حيث أطلقوا حملة حماية حقوق الآباء في المدارس تربية أبنائهم وتطهير المدارس من المناهج الليبرالية المتطرفة في هذا الصـدد، بما في ذلك حظر وتقييد الوصـول إلى الكتب التي تشـجع ذلـك في المدارس. أبرز المؤسسـات التي قادت هذه الحملة منظمـة «أمهات من أجل الحرية» التي تأسست عام 2021 وأنشأت منذ تأسيسها 285 فرعًا. تجمع هذه المنظمة علاقة وثيقة بمنظمة «براود بويز» اليمينية التي شـاركت في اقتحام مبنى الكابيتول في 6 يناير 2021[2]. وقد حُكم قائدها انريكي تاريو بالسـجن 22 عامًا لدوره في الاقتحام، وحُكم أكثر من ألف من أعضـائها بأحكام متفاوتة على التهمة نفسـها. وفي حين كان يُرجى أن تقوض هذه الأحكام اندفاعة اليمين المتطرف، يبدو أنها قوّت شوكتهم إذ بدأ كبار السياسيين الجمهوريين يدافعون عنهم. ويتوقع أن يصدر ترامب عفوًا رئاسيًا عن العديد منهم في حال وصوله إلى الرئاسة.

وتظل الظاهرة الأخطر فيما يتعلق باليمين المتطرف أحداث العنف التي لم تخلُ منها سنة 2023، ومنهـا أحداث جاكسـونفيل بفلوريدا، والسـوق التجـاري بمدينة دالاس في ولاية تكسـاس التي خلفت ضـحايا، إضـافة إلى مقتل المواطنة لورا آن كارلتون التي كانت تعلق علم المثلية خارج متجرها[3]. ولا يزال يواجه العديد من السياسيين الديمقراطيين تهديدات من قبل اليمين المتطرف، مثل جيم جوردان المرشـح السـابق لرئاسـة مجلس النواب، وغيره من القضـاة والمدرسـين وحتى المشافي التي تجري عمليـات التحول الجنسـي. ووفقًـا للمركز الوطني للابتـكار والتكنولوجيا والتعليم فـي مجال مكافحة الإرهاب، فإن القضايا التي شهدتها البلاد بشأن تهديدات اليمين المتطرف هي الأعلى منذ عقد كامل، ويتوقع أن تزيد في المستقبل المنظور.

(1) The Far Right Is Growing Stronger—and Has a Plan for ،2024 The New Republic 4 ،January: 2024 http//:tinyurl.com2/p9vtdak

(2) Moms for Liberty Scrambles ،Removes Leaders Amid Proud Boys Link Controversy ،Advocate16 ، November :2023 http//:tinyurl.com/yc687e7u

(3) Right-Wing Extremist Terrorism in the United States ،ADL 15 ،November :2023 http//:tinyurl.com4/kf2xb4b

آفاق المشهد الأوكراني في ضوء السنة الانتخابية الأمريكية

رغم تعافي الاقتصـاد الأوكراني في عام 2023 إثر الانكماش الذي فرضـه الغزو الروسـي في عام 2022، الذي تمثل بعودة النمو الاقتصـادي وانخفاض التضـخم الذي سـمح للبنك المركزي الأوكراني بخفض معـدلات الفائدة تزامنًـا مع ارتفاع احتياطيات النقد الأجنبي، لكـن آفاق عام 2024 تبدو أقل تفاؤلًا خاصـةً مع اعتماد أوكرانيا الكامل على الدعم الدولي الذي يسـتمر بالنضـوب بعد فشل الهجوم المضـاد الذي شـنته القوات الأوكرانية في صـيف عام 2023. وبالمحصلة، باتت تردد في أروقة صنع القرار الأمريكية تساؤلات حول الخطوة التالية، وكيفية إنهاء الحرب الأوكرانية باهظة الكلفة.

تدخـل أوكرانيـا عام 2024 بميزانية تحمل على كاهلهـا عجزًا بقيمة 41 مليار دولار ممولًا بالكامل مـن المانحيـن الدوليين، لكن وزارة المالية الأوكرانية أقرت بأن 29 مليار دولار من هذا العجز ما زالت غيـر ممولـة. وفي حيـن كان يُنتظر أن تقر الولايات المتحدة حزمة مسـاعدات لكييف بقيمة 61 مليار دولار، لكن بايدن لم يتمكن من تمرير هذه الحزمة التي علقت في شباك الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2024. وتحـول خطـاب الرئيـس الأمريكي جو بايدن من «سـنقف مع أوكرانيا على طـول الخط» إلى «سنقف مع أوكرانيا قدر استطاعتنا»[1].

وفي حين ألمح الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسـكي إلى الحرب الإسـرائيلية على غزة على أنها المشـتت الرئيس للأنظار عن أوكرانيا[2]، صـرح البيت الأبيض باستطاعته دعم كل من كييف وإسرائيل فـي آن معًا. ومـع ذلك، أعلنت الحكومة الأوكرانية انخفاض واردات قذائف 155 ملم بمقدار الثلث في أكتوبر 2023، وذلك حين تحولت واردات تلك القذائف إلى إسرائيل.

يتوقـع خبـراء عسـكريون أمريكان حدوث انخفاض حاد في المسـاعدات الأمريكيـة لأوكرانيا، بما في ذلك الصـواريخ بعيدة المدى التي مكنت القوات الأوكرانية من ردع الأسـطول الروسـي في البحر الأسود. كما يتوقع نفاد مخزون الدفاعات الجوية الأوكرانية في فبراير 2024. وفي حال استمرار هذه المعضـلة، يتوقع أن تبدأ القوات الأوكرانية بالتراجع بحلول صـيف عام 2024. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، تصريح دونالد ترامب بأنه سيعمد إلى إنهاء الحرب بسرعة في حال فوزه بالانتخابات.

(1) bne IntelliNews Ukraine Outlook ،2024 BNE Intellinews 10 ،January :2023 http//:tinyurl.com2/j9hf8sr
(2) Gaza conflict› taking away focus ‹from Ukraine ،Zelensky says ،France 4 ،24 November :2023 http//:tinyurl.com2/b9sd9n3

آفاق الدعم الأمريكي لإسرائيل

رغـم عدم وجود مؤشـرات على تراجع الدعم الأمريكي غير المشـروط لإسـرائيل، لكن الأسـابيع الأخيـرة من عام 2023 شـهدت عودة التوتر المعهود بيـن الإدارة الديمقراطية في البيت الأبيض وبين نتنياهـو[1]. هـذا التوتـر تلا بالتأكيـد تدمير قطاع غزة وقتل عشـرات الآلاف وتشـريد أكثر من مليون فلسـطيني وسـط تهديد البرد والجـوع وغياب مقومات الحياة. التوتر القديم بيـن بايدن ونتنياهو منذ تواجده في البيت الأبيض نائبًا للرئيس أوباما لم يحُل في حينها دون اسـتمرار الاسـتيطان الإسـرائيلي رغم شبه القطيعة بين أوباما ونتنياهو، التي دفعت الأخير إلى زيارة أمريكا بدعوة من الحزب الجمهوري في الكونغرس في حينها[2].

يصـطدم بايدن في مسـتهل عام 2024 بحقيقة وجود حكومة يمينية متطرفة في إسـرائيل، وغياب أي نفوذ أمريكي أو إرادة لكبح جماح سلوكها الوحشي في غزة والضفة الغربية، وسط مخاوف من تمدد الصـراع وتحوله إلى حرب إقليمية. ولا تخفى في هذا الصدد مخاوف الحزب الديمقراطي من خسارة أصـوات الناخبين الشباب خاصـة من العرب الأمريكان واليساريين التقدميين في الولايات المتأرجحة التي قد تحسم لوحدها نتيجة الانتخابات الرئاسية[3]. ومن ناحية أخرى، جازف بايدن بتحويل خطوط الدعم العسكري من أوكرانيا إلى إسرائيل بزيادة احتمالية تحقيق موسكو لنصر استراتيجي في الجبهة الشرقية للقارة الأوروبية[4].

ووسط تشكل قناعة في واشنطن بضرورة حل الصراع الحالي ووجود دولة فلسطينية، يتضح الخلاف أكثـر بيـن بايدن ونتنياهو الذي يرفض الحديث الأمريكي عن حل دولتين، ويبدو الموقف الأمريكي أكثر ضـعفًا مع سـعي الإدارة الأمريكية لإعادة مد جسـور العلاقة بين إسـرائيل والدول العربية، وبالتحديد المملكة العربية السـعودية. في حين تسـعى إسـرائيل إلى فرض خيار واحد وهو السـيطرة العسكرية والأمنيـة دون أمد محدد على قطاع غزة والضـفة العسـكرية، وهو الموقف المتوقـع من نتنياهو الذي أمضى مسيرته في تقويض إمكانات قيام دولة فلسطينية وتوسيع الاستيطان إلى أقصى حد ممكن، وكل

(1) Biden administration discussing slowing some weaponry deliveries to Israel to pressure Netanyahu، NBC News 28 ،January :2024 http//:tinyurl.com4/epd9vpe

(2) U.S .Congress invites Netanyahu for Iran speech ،Obama blindsided ،Reuters 22 ،January:2024 http//:tinyurl.com4/ww2nvc6

(3) Biden losing Arab-American voters in swing state ،BBC News 6 ،November:2023 http//:tinyurl.com286/u9ffv

(4) Biden» :I refuse «to let Hamas and Putin win ،Axios 19 ،October :2023 http//:tinyurl.com3/d3c4cre

ذلك مع دعم أمريكي صارخ في ظل الإدارات الجمهورية مؤخرًا أو صامت في ظل الإدارات الديمقراطية باستثناء الفترة التي تلت 7 أكتوبر. وهنا يتجلى التوافق الأمريكي الذي يتناقض مع الطبيعة البشرية في إعطاء إسرائيل كل ما تريد أملًا في إقناعها بتحقيق السلام مع الفلسطينيين.

آفاق العلاقات الأمريكية الصينية

وسـط الانتخابات الرئاسـية التايوانية في يناير 2024، تتجه الأنظار إلى ردود الفعل الصينية تجاه نتائجها وانعكاس ذلك على العلاقات الأمريكية الصـينية[1]. وقد جاء إعلان اسـتئناف قنوات الاتصال بين القوات المسـلحة في البلدين في القمة الرئاسـية بين البلدين في نهاية 2023، كإجراء لإعادة بناء الثقة بين البلدين بعد انقطاع قنوات الاتصال إثر زيارة رئيس مجلس النواب نانسي بيلوسي إلى تايوان فـي عـام 2022[2]، ومع ذلـك لم تذهب نتائج القمة أبعد من إدارة المخاطـر في العلاقات بين البلدين للحيلولة دون الوقوع في دوامة احتمالات التصعيد العسكري بين البلدين.

يشـير الخبراء المطلعون على وفود البلدين في القمة وكواليس صـنع القرار في بكين إلى تشكل جو من الاستقرار في العلاقة بعد لقاء الرئيسين، وامتداد هذا الشعور إلى الرأي العام انطلاقًا من اعتقاد شـائع في الصـين بأن نمو اقتصـاد بلادهم مرتبط بالعلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة. لكن هذا الشعور لم يحد من الانطباع القديم بأن سعي الولايات المتحدة لبسط نفوذها العالمي يقف حجر عثرة في وجه النمو الصيني، وأن اللقاءات بين زعيمي البلدين لا يرجح أن تكبح هذا التوجه الأمريكي.

وعلى النقيض من ذلك على الجانب الأمريكي، يبدو الانطباع السـلبي السـائد عن الصين آخذًا في الصـعود. أشـارت اسـتطلاعات رأي مؤخرًا إلى أن 84 بالمئة من الأمريكان ينظرون إلى صعود الصين كقوة عالمية بدرجات متفاوتة من السلبية[3]. ودعا تقرير صادر مؤخرًا عن لجنة المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصـين في مجلس النواب الأمريكي[4] الإدارة الأمريكية إلى إجراء إعادة تقييم شـاملة للعلاقات الاقتصـادية مع الصـين، مشيرًا إلى أن واشـنطن تواجه خيارين في هذا الصدد: إما

(1) Taiwan voters rebuff China ،ruling party gets third presidential term 14 ،January :2024 http//:tinyurl.com2/s4x6fjd

(2) China cuts off vital US contacts over Pelosi Taiwan visit ،Associated Press 5 ،August:2022 http//:tinyurl.com5/dzca7m7

(3) Campaign Roundup :What Americans Think About China ،Council on Foreign Relations17 ، November :2023 http//:tinyurl.com/yvcevr6w

(4) House Committee Releases Report to» Reset «Relationship with China ;Recommendations on Research Funding ،Research Security ،and High Skilled Immigration Featured Prominently، Computing Research Association 24 ،January :2024 http//:tinyurl.com3/yun7res

قبول التصـور الصـيني لأمريكا على أنها ممر للنمو، أو الوقوف في وجه الصـين للمحافظة على أمن الولايات المتحدة وقيمها وازدهارها.

عمليًا، تطالب الصين الولايات المتحدة برفع القيود على الصادرات، وإلغاء العقوبات على الشركات الصـينية الكبرى مثل هواوي، وخفض التعريفات الجمركية على البضـائع الصينية، كما تدعو واشنطن إلى وقف دعمها لتايوان، والتوقف عن انتقاد السـجل الحقوقي للصـين. في حين تطالب واشنطن بكين بكبح جماح طموحاتها فيما يتعلق بتايوان وبحر الصين الجنوبي، ووقف التعاون الاستراتيجي بينها وبين موسكو. ولا يبدو في المستقبل المنظور أن أيًا من الطرفين مستعد للوفاء بطلبات الجانب الآخر.

تجدر الإشـارة في هذا الصـدد إلى الرمزية التي قرأها سياسـيون وخبراء في العلاقات الأمريكية الصـينية فـي وفـاة وزيـر الخارجيـة الأمريكي هنري كيسـنجر، التـي رأوا أنهـا تمثل نهايـة الواقعية والبراغماتية السياسـية في السياسـة الخارجية الأمريكية، خاصـة مع دعوة بايدن وترامب الصين إلى الاستسـلام لجميع الشـروط والمتطلبات الأمريكية، وهو أمر غير واقعي ولا يتسق مع السيادة الوطنية للصين وللعديد من الدول التي ترى فيها الولايات المتحدة الآن خصومًا. في حين ذهبت تحليلات إلى أن أبرز تحدٍّ تواجهه الولايات المتحدة يكمن في التفكير الأمريكي والنظرة الأمريكية تجاه الصين، حيث تُسـهم الثقافة والبنى المجتمعية الأمريكية والاقتصـاد الأمريكي في التدمير الذاتي للولايات المتحدة من خلال إلقاء اللوم على الصـين وتحميلها مسـؤولية المشكلات الأمريكية بدلًا من النظر إلى الداخل الأمريكـي بحثًـا عن الحلول. وهنا تبرز الدعوات للنظر إلى الصـين بطريقـة مختلفة والبحث أكثر عن المكاسب التي يمكن أن يجلبها التقارب معها.

آفاق الاقتصاد الأمريكي

وفقًا للأرقام الصـادرة في يناير 2024، حقق الاقتصـاد الأمريكي نموًا أسرع من المتوقع في الربع الرابع من عام 2023 وسـط صـعود أرقام إنفاق المسـتهلكين الأمريكان، مما يبشـر بتجاوز تهديدات الانهيـار الاقتصـادي التي لاحت في الأفق بعد قيام الاحتياطي الفدرالـي برفع معدلات الفائدة. وقُدّر النمو الاقتصـادي لعام 2023 بقرابة 2.5 بالمئة. وأشـارت أرقام وزارة التجارة الأمريكية للربع الرابع إلى تراجع ضـغوط التضـخم، وتسجيل الاقتصـاد الأمريكي أداءً قويًا في العموم. وفي ظل هذه النتائج الإيجابية للاقتصـاد الأمريكي، يتوقع أن يحافـظ الاحتياطي الفدرالي على معدلات الفائدة بين 5.25 و5.5 بالمئة.

يعود جزء أساســي من النمو الاقتصــادي القوي إلى الزيادة في إنفاق المســتهلكين الذي يشكل أكثر من ثلثي النشــاط الاقتصــادي الأمريكي، والذي زاد بنسبة 2.8 بالمئة في الربع الرابع من عام 2023. وفــي حيــن يتوقع أن يكون النمو الاقتصــادي بطيئًا فــي عام 2024، يرجح أن تكــون الولايات المتحدة قــد تجاوزت خطر الانهيار الاقتصــادي. ويظل الخطر الاقتصــادي الأبرز هذا العــام هو التهديد الذي تمثله هجمات جماعة الحوثي المقربة بإيران على ســفن الشــحن، والذي انعكس على شــبكات الشحن الدولية[1] [2].

(1) U.S .Economy Grew ٪2 ,5 Last Year ،Defying Recession Calls ،Forbes 25 ،January: 2024 http//:tinyurl.com3/m5dhmpn

(2) How the US Avoided a Recession in ،2023 and What to Expect in ،2024 Market Research 29 ،January :2024http//:tinyurl.com/wcpfzmdp

روسيا والمتغيرات الاقليمية للعام 2023

أ. حازم عياد

الباحث الاول في (مركز دراسات الامة) عمان/ الاردن

مجموعة التفكير الاستراتيجي

اسطنبول – تركيا 2024

تخوض روسيا للعام الثاني حربا في اوكرانيا اطلقت عليها العملية الخاصة لحماية اقليم دونباس، تمكنت خلالها من السيطرة على المناطق الشرقية في اوكرانيا وتشمل أربع مقاطعات و هي لوهانسك، ودونيتسك، وزاباروجيا، وخيرسون، والتي تشغل 15% من مساحة اوكرانيا ما يعادل 90 الف كم2، والتي اعلنت في 30 سبتمبر 2022 ضمها للاتحاد الروسي بشكل رسمي.

الحرب التي ستنهي عامها الثاني في 24 من فبراير / شباط من العام 2024 لم تفضي الى سيطرة روسية كاملة على الاراضي التي اعلنت ضمها، في حين ان هجوم الربيع الذي اطلقه الجيش لاوكراني في ايار / مايو من العام 2023 لم يحقق نجاحا في المقابل باستعادة اي من الاراضي التي سيطرت عليها روسيا، لينتهي الهجوم الاوكراني باستنزاف قدرات الجيش الاوكراني وموارد حلف الناتو الذي واجهت دوله صعوبات في تعويض الجيش الاوكراني عن خسائره العسكرية؛ وهو ما جعل من العملية الروسية الخاصة في اوكرانيا المتغير الثابت في رسم معالم السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية وغرب اسيا خلال العام 2023.

المناطق التي تسيطر عليها روسيا في أوكرانيا

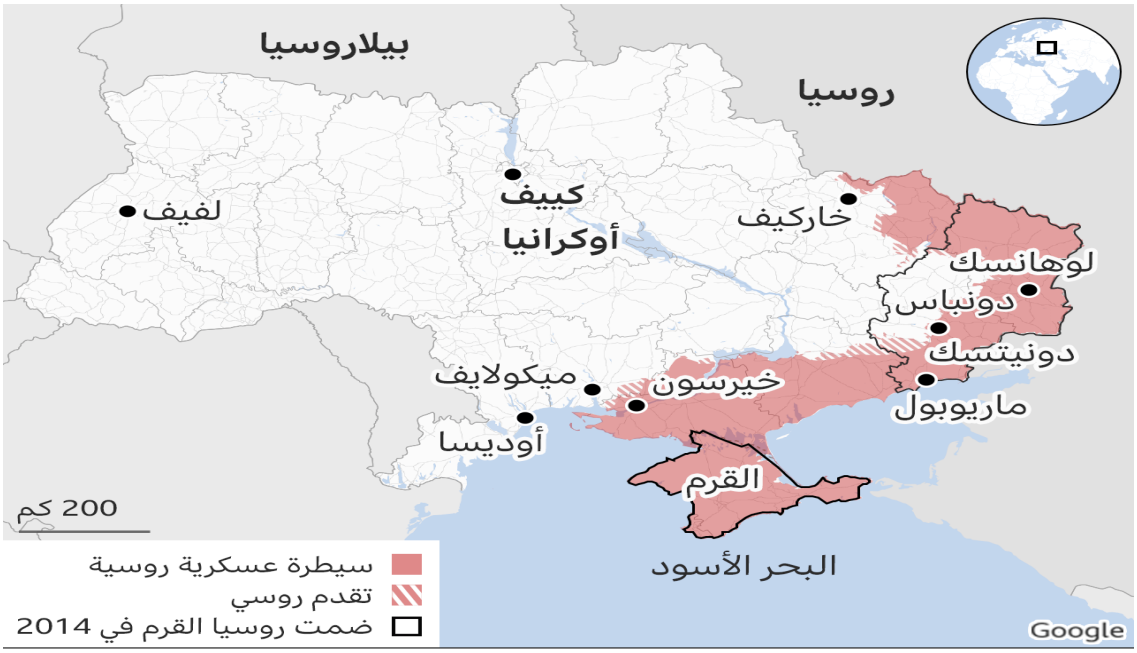

المصدر: معهد دراسات الحروب (الساعة 21:00 غ في 10 مايو)

BBC

متغير الحرب الاوكرانية وهجوم الربيع

خلال الاشهر العشر الاولى من العام 2023 هيمنت الاستعدادات لهجوم الربيع الاوكراني والعمليات المرتبطة فيه على النشاط السياسي والاقتصادي والعسكري الروسي؛ وفي ذروة الهجوم اطلقت قوات شـركة فاغنر بقيادة رئيسـها (يفغيني بريغوجين) تمردا على القيادة السياسية والعسكرية الروسية في حزيران من العام 2023 ؛ الا انه انتهى بالفشـل وفقد الهجوم المضـاد الاوكراني زخمه بمرور اسـابيع على حادثة التمرد.

ورغم التطوارت الميدانية في اوكرانيا والتطورات السياسـية والامنية في روسـيا، واصـلت موسكو الاعتماد على شراكتها وتفاهماتها مع الكيان الاسرائيلي و تركيا و ايران ومصر و السعودية ودول الخليج العربي لاحتواء تداعيات الحرب واثارها:

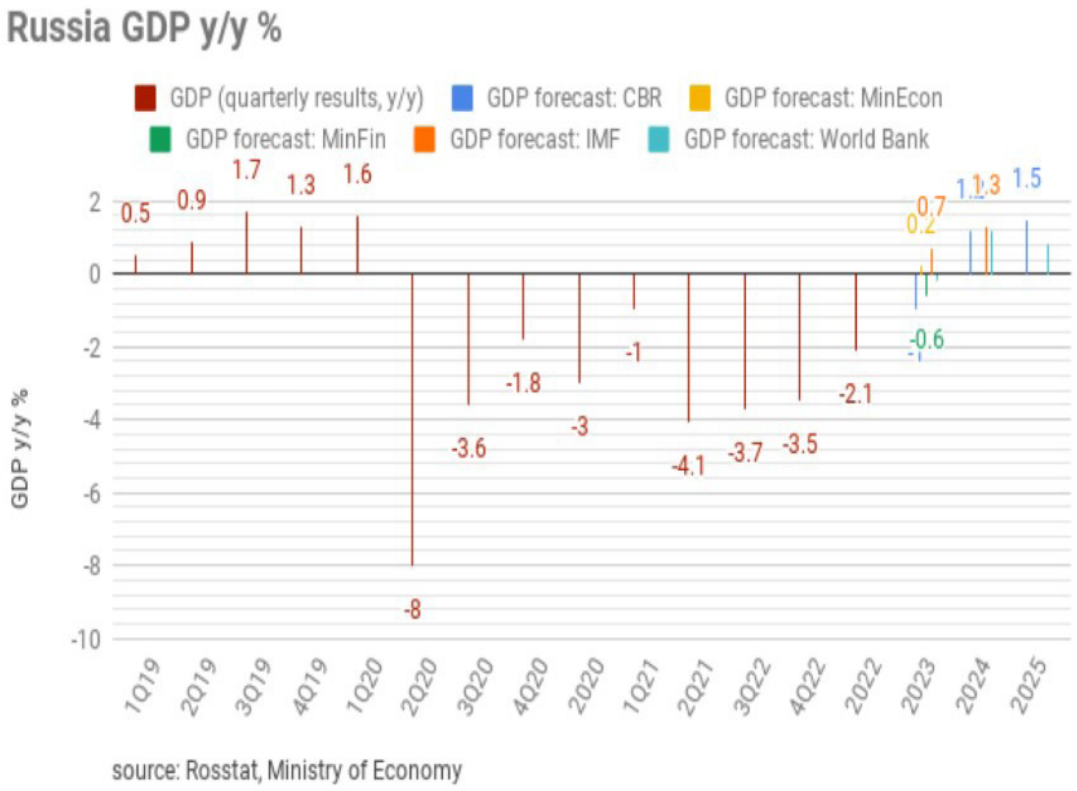

IMF improves Russia›s 2023 GDP forecast from 0.3% to 0.7%

صندوق النقد الدولي يحس توقعاته حول نمو الناتج القومي الروسي

1. الاقتصـادية، عبـر الحفاظ علـى (اتفاق اوبك بلس) مع المملكة العربية السـعودية، واتفاق البحر الاسـود لتصدير القمح عبر الضـمانات التركية ؛ وعمدت الى تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول المنطقة، و حافظت على عمل اقتصادها وحمايته من الانكماش ومعدلات التضخم المرتفعة[1].

2. الامنية والسياسية، اذ مكنتها الشراكات الامنية والسياسية مع شركائها في المنطقة من ادارة الملفات الاقتصـادية والسياسـية والامنية المعقـدة، كملف الطاقة والملف السـوري والليبي، وملف الامن في البحرالاسود والقوقاز في (اذربيجان وارمينيا).

وتميزت الاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة العربية وغرب اسيا للعام 2023 بملامح ابرزها :

اولا: التوسـع في سياسـة الانفتاح على دول الاقليم ؛ فشـهد العلاقة الروسـية الايرانية تطور كبير خلال العام 2023، عكستها الشراكات الامنية والعسكرية التي سمحت لها بتوفير الذخائر والطائرات المسيرة من طراز شاهد الايرانية الصنع لروسيا مقابل تطوير المنظومة الصاروخية الايرانية والبالستية باضافة تكنولوجيا الصواريخ الفرط صوتية.[2]

كمـا اتسـمت بالانفتاح على تركيـا لمعالجة التوترات بيـن اذربيجان وارمينيا؛ وتنفيـذ بنود الاتفاق بين البلدين واسـتكمال سـيطرة اذربيجان على اقليم ناغورني كارباخ[3]؛ والحفاظ على حالة الاستقرار والهدوء في المناطق الشمالية الغربية من سوريا الخاضع لسيطرة المعارضة المقربة من تركيا.

كما عمدت روسـيا لتنشـيط علاقاته بدول الخليج العربي عبر زيارات شـملت السعودية والامارات

---

(1) كان الاقتصاد الروسي قد انكمش عام 2022، بنسبو 2,1٪ لكنه عاد إلى النمو من جديد في العام 2023 على أساس سنوي، ليحقق نمو تراوح بين 2,2 و2,7 بحسب مصادر البتك المركزي الروسي،وانخفضت معلدلات البطالة وارتفع معدل الفائةفي المقابل 15٪. المصدر الجزيرة نت (https://www.aljazeera.net/ebusiness/)
يذكر ان صندوق النقد الدولي تراجع عن توقعاته بانكماش الاقتصاد الروسي في العام 2023 من 2,3 بالمئة، ليعطي في تقريره المحدث في يناير صورة أكثر إيجابية إذ توقع أن ينمو الناتج المحلي الروسي في 2023 بنسبة نمو طفيفة تبلغ 0,3 بالمئة المرجع صندوق النقد و موقع سكاي نيوز
https//:www.skynewsarabia.com/business) (https//:www.imf.org/ar/Home)

(2) روسيا تتخلى عن قيود الأمم المتحدة على «الصواريخ» الإيرانية ؛ صحيفة الشرق الاوسط اللندنية
https://aawsat.com/%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86-) (وتقرير فاينانشل تايمز ؛ تعاون سري إيراني روسي.. تفاصيل مصنع الدرونز وتوظيف المهندسين ترجمة موقع الحرة الامريكي
https//:www.alhurra.com/arabic-and-international2023/

(3) أذربيجان تسيطر على 60 موقعا في قره باغ وروسيا تجلي المئات؛ موقع الجزيرة نت
https//:www.aljazeera.net/news(20/9/2023/

العربيــة المتحــدة ويلتقي ولي عهد ســلطنة عمان (ذي يزن بن هيثم في موســكو)[1] ؛وقدمت موســكو نفســها كوســيط بين ايــران ودول المنطقة العربية مقدمة نفســها كعامل اســتقرار وتهدئة في الاقليم ومنافســا للولايــات المتحــدة التي عجزت عــن حماية دول الخليــج من الهجمات الصــاروخية الحوثية وهجمات المليشــيات العراقية على المنشــأت الحيوية في الامارات العربية والســعودية الخليج العربي وخليج عمان، حيث اســتهدفت ناقلات النفط وســفن الشحن اكثر من مرة فضلا عن احتجاز واعتراض البحرية الايرانية للعديد من سفن الشحن ونقل النفط[2] .

السياســة الروســية التي اتخذت طابعا دفاعي ولكنه بنمط اكثر انفتاحا على دول الاقليم في غرب اســيا والعالم العربي،ســاعدها على كســر عزلتها والتخفيف من الاثار الاقتصــادية للحرب والعقوبات الاوروبية على روسيا، و اسهم في تبريد الجبهات في سوريا وليبيا والساحل والصحراء والتفرغ للملف الاوكراني الذي استنزف قدرات الجيش الروسي، و هدد بمحاصرة روسيا وعزلها عن العالم الخارجي.

ثانيا: دعم توســعت النظم والمؤسســات الدولية الموازية للمنظومة التي تهيمن عليها القوى الغربية وعلى راســها ميركا بدعم انضــمام الدول العربية الى مجموعة البريكس؛ وعلى راسها مصر والسعودية والامارات العربية المتحدة الى جانب ايران وذلك في قمة جوهانسبيرغ في جنوب افريقيا

ثالثــا: تعميــق ازمة الولايات المتحدة في الاقليم واعاقة اســتراتيجياتها خصوصــا بعد ان طرحت الولايات المتحدة مشــروع ممر اقتصــادي (هندي اوروبي) او ممر اصــطلح عليه بـ(ممر بايدن) الذي اعلن عنه في قمة العشرين في نيودلهي عاصمة الهند[3] من بوابة الاتفاقات الابراهيمية التطبيعية بين الكيان الاســرائيلي والدول العربية الخليجية البحرين والامارات؛ وهو ممر ير بط بين الهند والامارات العربية مرورا بالسعودية والاردن والكيان الاسرائيلي وصولا الى اوروبا .

(1) بوتين يصل إلى أبوظبي في إطار جولة نادرة للشرق الأوسط ؛ شبكة فرانس24 يوم 6 ديسمبر 2023) وقناة روسي اليوم تاريخ 8 ديسمبر 2023 (https://www.france24) (https://arabic.rt.com).

(2) ايران تحتجز ناقلة نفط ؛ موقع الجزيرة نت 6 تموز 2023 ؛ (https://www.aljazeera.net/news)

(3) قمة العشرين: «الممر الاقتصادي» بموازاة «الحزام والطريق»! ؛ سكاي نيوز
(https://www.skynewsarabia.com/blog/1652159-)

تاريخ 24 من اب / اغسطس للعام 2023 [1].

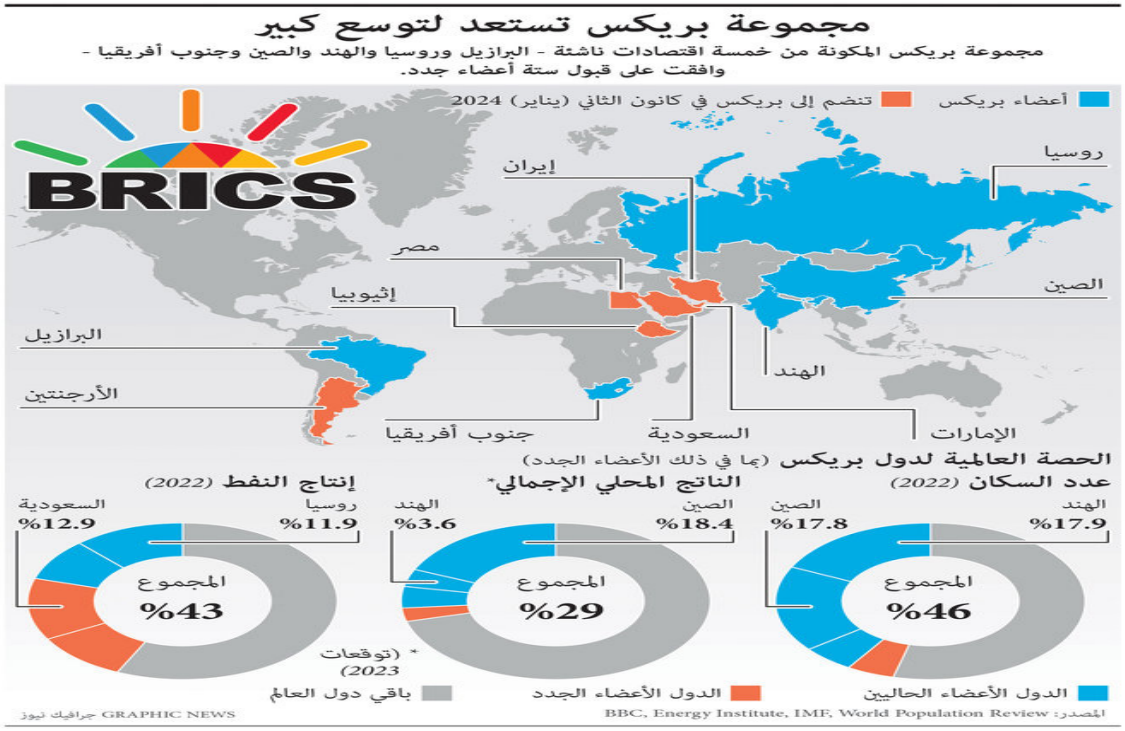

الممر الهندي الاوروبي

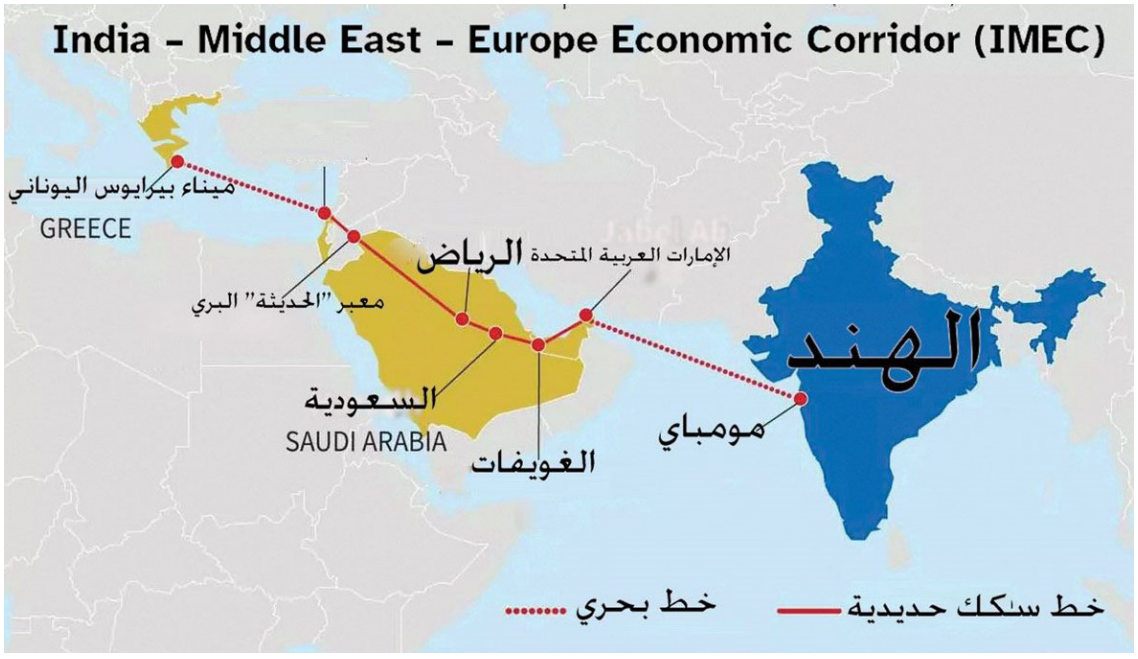

(1) نصفها عربية.. 6 دول ترحب بدعوتها لعضوية بريكس وتعدّها «حدثا تاريخيا» موقع الجزيرة نت تاريخ 24 اب / اغسطس 2023 (https://www.aljazeera.net/new)

الممـر هـدد بتعميق عزلة روسـيا وابعادها عن دول المنطقة خصوصـا شـريكة موسـكو التقليدية الهند اكبر مسـتورد للنفط الروسـي والسـلاح الروسي، والتهديد باعاقة مشـروع روسيا الطموح (ممر الشمال)[1] الرابط بين بطرس بيرغ شمال روسيا ودول القوقاز واسيا الوسطى وايران عبر ميناء كيهان وصولا الى الهند وعبر معبر شلمجة الحدودي الايراني – العراقي الى المملكة العربية السعودية.

ممر الشمال الروسي

الحرب الاوكرانية الثابت والمتحول للعام 2023

اولا : الثابت من المتغيرات الاقليمية

حافظت الحرب في اوكرانيا على نفسها كاحد اهم المتغيرات و المدخلات في رسم معالم السياسة الروسـية تجـاه المنطقة العربية خـلال العام 2022 و العـام 2023؛ والتي بـرزت تفاعلاتها بقوة في الملف السـوري بشـكل خاص ومن ثم الليبي الذي شهد تبريدا كبيرا ؛ وامتد اثرها الى منطقة الساحل والصـحراء في مالي والنيجر وافريقيا الوسـطى و بوركينا فاسـو من خلال اعادة تموضـع روسي نتيج

(1) ممر الشمال–الجنوب: روسيا وإيران نحو مزيد من التعاون الاستراتيجي؛ موقع اسباب https//:www.asbab.com/ ٪/

لانقلابات العسـكرية والمطالب رحيل القوات الفرنسية، و هي فرتة شهدت تعاظم اعتماد موسكو على قوات شركة شركة فاغنر الخاصة التي كان يقودها يفغيني بريغوجين؛ قبل ان يعلن تمرده على الرئيس الروسـي فلاديمير بوتين وقيادة الجيش في 24 من يونيو حزيران 2023، اذ زحفت قواته نحو موسـكو بغرض الاطاحة بوزير الدفاع سـيرغي شـويغو؛ الحادثة التي ادت الى حل شـركة فاغنر والحاق قواتها بالجيش الروسـي، وانتهت بمقتل رئيس الشـركة في حادث غامض اثر سـقوط طائرة كانت تقله فوق الاجاء الروسية خلال رحلة عودته من جمهورية افريقيا الوسطى في 24 من اغسطس / اب من نفس العام[1].

كما تفاعلت الحرب الروسـية الاوكرانية بقوة مع ملف الطاقة ممثل بصـادرات الغاز والنفط ما رفع من قيمة واهمية اتفاق (اوبك +) الذي تقوده روسـيا والمملكة العربية السـعودية لضـبط اسعار النفط وزاد من اهمية المنطقة العربية كمزود للغاز والنفط للقارة الاوروبية بعد فرضـها لعقوبات على روسـيا وفسخه العديد من العقود والاتفاقات مع الجانب الروسي.

لم يقتصر تفاعل روسيا مع ملفات المنطقة على ملف الطاقة والغاز والقضايا الجيوسياسية الممتدة الى افريقيا اذ شهدت العلاقات الروسية الايرانية تطورا نوعيا شملت تعاونا عسكريا مع طهران، مقابل تعاون اقتصادي مع تركيا لمواجهة العقوبات وعقد التفاهمات مع اوروبا في صفقات توريد القمح عبر البحر الاسـود ومضـيق البسفورو تراجعت نقاط الاحتكاك بين البلدين في ليبيا وسوريا، وفي الان ذاته كان للقضـية الفلسـطينية نصيب مهم ادى لتنشيط دور الخارجية الروسية في التواصل مع السلطة في رام اللّه و الفصائل الفلسطينية، وعلى رأسها حركة المقاومة الاسلامية (حماس)،ومحاولة القيام بدور الوسيط لتحقيق المصالحة وانهاء الانقسام الفلسطيني، الى جانب طرحها مبادرات لكسر الجمود في ملف المفاوضات مع الكيان الاسرائيلي؛ الامر الذي تكرر بعقد عدد من اللقاءات جمعت وزيرالخارجية الروسي سيرغي لافروف بوفد من حركة حماس بقيادة رئيس المكتب السياسي للحركة اسماعيل هنية في موسكو بتاريخ 12 سبتمبر/ ايلول من 2022.

لـم تخلـو المرحلـة من توتـرات في العلاقة بين (إسـرائيل) وروسـيا، اذ سـارت العلاقة الروسـية الاسـرائيلية على حبل مشـدود بتاثير من ضـغوط الحرب الاوكرانية واقتراب الكيان الاسـرائيلي من

(1) تحطمت الطائرة الخاصة التي كانت تقل بريغوجين وحرسه المقرب عصر الأربعاء في منطقة تفير إلى شمال غرب موسكو، ما أسفر عن سقوط عشرة قتلى. موقع فرانس 24
)https//:www.france.24com/ar(

موقف حلف الناتو و الولايات المتحدة، الا ان الجانبين الاسـرائيلي والروسـي حافظا على التفاهمات بينهما في سوريا بشكل سمح بتجنب الصدام بينهما او تضرر مباشر لمصالح روسيا في المنطقة.

ثانيا: المتحول في المتغيرات الاقليمية

السياسـة الروسـية التي حافظت على وتيرتها المسـتقرة تجاه المنطقة العربية وغرب اسـيا للعام 2023، شـهدت نقطـة تحول مركزية في 7 من اكتوبر / تشـرين الاول مـن العام 2023 باطلاق كتائب القسام الجناح العسكري في حركة المقاومة الاسلامية (حماس) (عملية طوفان الاقصى)[1]، مستهدفة (فرقـة غزة) التابعة لجيش الاحتلال الاسـرائيلي في غلاف غزة، ما اطلق حربا اسـرائيلية كبرى على قطاع عزة اعلنت في 8 من اكتوبر / تشرين الاول، امتدت تداعياتها سريعا الى الضفة الغربية و جنوب لبنان والعراق وسوريا واليمن في البحر الاحمر والخليج العربي، وتورطت فيها الولايات المتحدة والدول الاوروبية المركزية (المانيا وفرنسـا وايطاليا وبريطانيا)، فيما عرف بـ (البيان الخماسـي) الذي اعلنت فيه الدول الاربع الى جانب الولايات المتحدة تقديمها الدعم المطلق للكيان الاسرائيلي لتحقيق اهدافه في الحرب على قطاع غزة، وهو القضـاء على حركة حماس في قطاع غزة، واسـتعادة الاسـرى الذين تجاوزعددهم 240 اسيرا لدى المقاومة الفلسطينية؛ وتحقيق الامن المطلق للكيان الاسرائيلي.

الحرب على قطاع غزة نقلت مركز الثقل والاهتمام الغربي جيوسياسيا وامنيا من الحرب (الاوكرانية الروسية) ومن الحديث عن حقبة السلام الامريكي للاتفاقات الابراهيمية التطبيعية بين الدول العربية والكيان الاسـرائيلي الى الحرب و(العدوان الاسـرائيلي على قطاع غزة)، ما فتح الباب لروسيا للتخفف مـن الضـغوط التي عانت منها طوال الاشـهر التسـع مـن العـام 2023 تحت عنوان الهجوم المضـاد الاوكراني (هجوم الربيع) وضـغوط العقوبات الاوروبية، ومحاصـرة روسيا المحكمة الجنائية في اذار مارس 2023[2] وفرض المزيد من العقوبات الاقتصـادية عليها كان اخرها في 15 من ديسـمبر كانون اول 2023[3].

العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة وسقوط اكثر من 30 الف شهيد ومفقود تحت الركام، وما يقارب

(1) «طوفان الأقصى».. أكبر هجوم للمقاومة الفلسطينية على إسرائيل، الجزيرة نت 7 اكتوبر / تشرين الاول (https//:www.aljazeera.net/encyclopedia)

(2) المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم 17 اذار مارس من العام 2023 موقع الامم المتحدة (https//:news.un.org/ar/story/2023/03/1119002).

(3) الاتحاد الأوروبي يتبنى حزمة عقوبات جديدة على روسيا؛ وهي الحزمة الثانية عشرة منذ بدء الهجوم الروسي على أوكرانيا؛ الجزيرة نت (https//:www.alarabiya.net/arab-and-world/ukraine-russia-crisis-2023/24-02-2023).

65 الف جريح، وانخراط الولايات المتحدة الامريكية ودول حلف الناتو وعلى راسـها المانيا وبريطانيا في جهود الحرب والعدوان الاسـرائيلي، اعاد تشـكيل سياسـة روسيا تجاه المنطقة، لاحتواء تداعيات العقوبات الامريكية والاوروبية وجهود محاصـراتها وعزلها اقتصـاديا و سياسـيا ودبلوماسـيا وادانتها قانونيا من خلال الاجراءات التالية :

1. العمـل على تعميق ازمة واشـنطن وحلفائها في الناتـو واحباط تحركاتها في المؤسسـات الدولية لتجريم المقاومة الفلسـطينية وعلى راسـها حركة حماس، فعمدت روسيا لاستخدام الفيتو مرتين فـي مجلس الامـن لاعاقة جهود اميركا لادانة المقاومة الفلسـطينية وعلى رأسـاها حركة حماس وعزلها دوليا في16 و 26 اكتوبر تشرين الاول من العام 2023.

2. الدعوة لوقف اطلاق النار خلافا لتوجهات واشنطن والكيان الاسرائيلي ؛ واتهام موسكو لواشنطن بالفشـل في تحقيق السـلام والاستقرار في المنطقة؛ مؤكدة الحاجة الى عقد مؤتمر دولي للسلام يكسـر الاحتكار الامريكي للملف ويحقق الاسـتقرار والسـلام الذي فشـلت فـي تحقيقة الولايات المتحدة

3. انتقال روسـيا من وضـعية الدفاع في علاقاتهـا مع حلف الناتو والولايـات المتحدة الامريكية الى الهجـوم باعاقة القرارات الامريكية في الامم المتحدة التي سـعت لتجريم المقاومة الفلسـطينية؛ وعلى راسـها حركة حماس باتهامها بالارهاب، وهي خطوة انضـمت اليها الصين لاحقا كما عملت على استضـافة قادة حركة حماس في موسـكو وقدمت نفسها كوسيط لخفض التوتر في المنطقة متهم اميركا بالفشل في تحقيق السلام و تحقيق الاستقرار كما استضافت قادة حماس مرتين في موسـكو باسـتقبالها وفد الحركة عقب عملية طوفان لاقصـى في 27 من اكتوبر وفي الايام الاولى من العام 2024[1].

4. عمدت روسـيا الى تعميق المازق الامريكي في فلسـطين المحتلة بعد ان كادت واشـنطن تنجح في فرض مفهومها للسـلام الاقليمي عبر الاتفاقات الابراهيمية التطبيعة مع الكيان الاسـرائيلي بضم السـعودية وطرح مشـاريع اقتصـادية تعزز الهمينة الامريكية، وعلى راسـها مشروع (ممر بايدن – ممر الهند اوروبا) والذي طرحته في قمة العشـرين في نيودلهي في تموز، بانشـاء طريق يمتد من الهند نحو اوروبا مروروا باسرائيل كبديل لمشروع الحزام والطريق الصيني ومنافس لمشروع ممر

(1) وفد حماس يجري مباحثات في موسكو للمرة الثانية منذ بداية الحرب الجزيرة 19 كانون الثاني 2024
https//:www.aljazeera.net/news/

الشمال والجنوب الروسي وبما يهدد العلاقات الروسية الهندية من ناحية اخرى.

وبذلـك فان روسـيا تعاملت مع مجموعة من المحـددات والمتغيرات في سياسـتها الخارجية تجاه المنطقـة العربية والاسـلامية، كان للحرب الروسـية الاوكرانية التي دخلت عامهـا الثاني الثقل الابرز في تحديد المسـار الاقتصادي والسياسي والامني لتفاعلها مع المنطقة العربية ومتغيراتها من الخليج العربي وشـرق المتوسـط مرورا بمنطقة السـاحل والصـحراء الافريقية وصـولا الى المغرب الاقصى والمحيط الاطلسي.

التوقعات

1. يتوقع ان تواصـل روسـيا محاولتها لاعاقة قدرة الولايات المتحدة في تمرير قراراتها في مجلس الامن لادانة المقاومة الفلسطينية وعلى راسها حركة (حماس).
2. يتوقع تنامي التعاون الروسـي – الصـيني مع ايران وتركيا والسعودية ومصر ليشمل طرح مبادرات ورؤى سياسية وامنية لكسر الاحتكارالامريكي في المنطقة.
3. يتوقع تنامى علاقات روسيا بقوى المقاومة الفلسطينية، وعلى راسها حركة المماومة الفلسطينية حماس وان ينعكس ذلك على علاقاتها مع القوى الاسلامية على نحو ايجابي.
4. يتوقع ان تواصل روسيا جهودها لتنمية العلاقات الامنية والسياسية والاقتصادية مع دول المنطقة وهو ما اتضـح من خلال انفتاحها على دول الخليج العربي واسـتكمالها للمشروع النووي المصري (محطة الضـبعة)، والمشـروع النووي التركي (محطة أكويو للطاقة النووية)،، وتواصـل التعاون العسـكري مع ايران لتطوير برنامجها للفضـاء وللصواريخ البالستية ما سمح لها باطلاق مزيد من لاقمار الصناعية وتطوير صاروخ فرط صوتي باسم (فتاح).
5. تاطير علاقات روسـيا مع دول المنطقة عبر منظم شـنغهاي للامن والتعاون؛ ومجموعة البريكس والعمـل على تو سـعتها وتفعيل اطرها الاقتصـادية والامنية؛ وتفعيل المبـادرات والممرات البرية والبحرية كمشـاريع موازية للمشـاريع الامريكية الاقتصادية والامنية التي تهدف لمحاصرة روسيا وحرمانها من عمقها الاسيوي.
6. يتوقع ان تعمد روسـيا للضـغط علـى دول اوروبا والاتحـاد الاوروبي واميركا لتوقيع صـفقة تنهي الصـراع في اوكرانيا، مسـتفيدة من التوترات في البحر الاحمر ومخاطر تعطل سلاسـل التوريد

وتدفق النفط والغاز الى اوروبا عبر البحر الاحمر.

7. يتوقع ان تطرح روسـيا المزيد من المبادرات السياسية لكسر الاحتكار الاميركي والاوروبي للملف الفلسـطيني بالتعاون مع الصـين ؛ لتحقيق المصالحة الفلسـطينية واطلاق مفاوضات بين الكيان الاسرائيلي والفلسطينين، ومؤتمر لاعمار قطاع غزة بعد انتهاء الحرب.

8. يتوقع تنامي درو روسـي كوسـيط بين ايران والدول العربية لتحقيق المصـالحة والاستقرار لتقدم نفسها كقوة سلام في المنطقة.

9. لايتوقع ان تتدهور العلاقة الاسرائيلية الروسية الى درجة القطيعة وان يتواصل التعاون بما يخدم مصالح روسيا في سوريا.

10. لايتوقع ان تنخرط روسـيا في ازمات الاقليم على نحو مباشـر كما هو الحال في ليبيا والسـودان واليمن وان يقتصر دورها على اعاقة الجهود الامريكية لفرض رؤيتها عبر المحافل الدولية او عبر التعاون مع دول الاقليم كالامارات والسعودية و مصر وتركيا وايران.

11. لايتوقع ان تسـتعيد شـركة فاغنر العسـكرية نشـاطها وفاعليتها في المنطقة وان يقتصـر على التدريـب وتقديـم الدعم الفني ؛ في مقابل تعاظم دور الجيش الروسـي ببنـاء القواعد في منطقة الصحراء والساحل وان يمتد ذلك الى السودان ومنطقة البحر الاحمر.

12. يتوقع ان تسـعى روسيا لعقد صفقة سياسـية تنهي الحرب في اوكرانيا مستفيدة من التوترات في المنطقة العربية وغرب اسيا.

التوصيات

1. ضـرورة الاستفادة من تداعيات طوفان الاقصى السياسية و الامنية على الاقليم والعالم بتعزيز التوجه الروسي المنفتح على دول المنطقة ضمن الرؤية للمصالح المشتركة ليشمل قواها الحية والفاعلة.

2. تشـجيع روسـيا للاسـهام في اعادة اعمار غزة لما بعد وقف الحرب لتجاوز الضـغوط والقيود الامريكية والاوروبية.

3. طرح مبادرات لاطلاق حورا روسـي عربي اسـلامي يشـمل القوى الحية وعقد مؤتمرات اسـوة

بالمؤتمر الذي عقد في مسكو وضم الفصائل الفلسطينية في العام 2022.

4. تشجيع الجانب الروسي للعب دور سياسي اكثر فاعلية في الصراع العربي مع الكيان الاسرائيلي والتفاعل بايجابية مع طروحاته لتحقيق الاستقرار والسلام الاقليمي.

ملامح تطور الاستراتيجية الصينية خلال عام 2023

د. محمد مكرم بلعاوي

رئيس منتدى آسيا والشرق الأوسط

منتدى آسيا والشرق الأوسط

مقدمة:

شـهد الصـراع بيـن الولايات المتحـدة الأمريكية والصـين خلال الفتـرة الأخيرة اسـتقطابًا حادًا وتطورات جوهرية واسـتراتيجية عالميًا وفي منطقة الشـرق الأوسـط وجنوب شرق آسيا خاصة، مثل إعلان الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال قمة العشرين التي انعقدت في العاصمة الهندية نيودلهي عن إطلاق مشروع الممر الاقتصادي الذي يربط الهند بالشرق الأوسط وأوروبا، والذي سيمتد عبر البحر من الهند إلى الإمارات، ثم يعبر السـعودية والأردن وإسـرائيل قبل أن يصـل إلى أوروبا، وهو مشـروع المسـتهدف الاستراتيجي منه الصـين من خلال محاولة إفشـال مبادرة «الحزام والطريق»، بالإضافة للحرب الروسية الأوكرانية التي ترى الصين أنها حرب غربية ضد روسيا.

لكن التطور الأهم والأبرز كان حرب الاحتلال الإسـرائيلي على قطاع غزة، والتي تحولت إلى حرب عالمية وفهمت على أنها محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة احتلال الشـرق الأوسـط من خلال ارسـال حاملات الطائرات والدعم العسـكري غير المشـروط لإسرائيل وحشد التحالف الغربي لتعزيز الوجود العسـكري في المنطقة، والتي تعد مصـدر الطاقة الأهم للخطط الصـينية الاقتصادية ومشاريعها الاستراتيجية مثل مبادرة «الحزام والطريق»، وتعكس طموحها الاستراتيجي.

وجاء السـلوك الصيني خلال عام 2023، ضـمن سياسة تطوره الطبيعي منذ تولي الرئيس الحالي شـي جين بينغ السـطلة، ورغم اعتماد بكين مبدأ المبادرة، الذي صـعد بشكل بيكر في محطات معينة إلى أنه عاد لسلوك حالة طبيعية.

وشـكلت خلال الفترة الماضـية الأحداث العالمية، خاصة الحرب الروسـية الأوكرانية وشرق آسيا وفي غزة واليمن، محطات مهمة في الوعي السياسـي الصـيني وسـلوك العلاقات الخارجية، لكنه لم يحدث انقلابًا في السـلوك، وحافظ على وجوده ضـمن ما هو متوقع واتسامه بالحذر والتدرج والهدوء في غالبه، خلافًا للسلوك الغربي والأمريكي، ورأينا ذلك في التعامل مع الاستفزازات في تايوان فرغم تلويحها دائمًا بالخيار العسكري لكنها لم تتخذ خيارات في هذا الصدد، وفي أوكرانيا لم تدعم روسيا بشكل فاقع، وبعد 7 أكتوبر مال السلوك الصيني إلى الدبلوماسية خاصة في المحافل الدولية ومجلس الأمن دون الدخول بشكل مباشر إلى خط الصراع.

وتعد منطقة الشرق الأوسط، منطقة صراع مهم بين الصين والولايات المتحدة، وطرحت بكين في الفترة الأخيرة مبادرات ضـخمة مع الدول العربية وتركيا، باعتبارها الطاقة منطقة حساسـة بالنسـبة

لها، إذ تعتبر مسألة الطاقة والنفط من الأمور الإستراتيجية التي تسعى إلى الحصول عليها من الشرق الأوسط لاستكمال وتحقيق عملية التحديث الداخلي لها، بعد أن أصبحت ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة.

ويأتي تزايد اهتمام الصـين بمنطقة الشرق الأوسط والعلاقات مع الدول العربية والإسلامية لعدة أسباب وتطورات إقليمية واستراتيجية، وهي:

الممر الاقتصادي

أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال قمة العشـرين التي انعقدت في العاصـمة الهندية نيودلهي عن إطلاق مشـروع الممر الاقتصـادي الذي يربط الهند بالشرق الأوسط وأوروبا، والذي سيمتد الممر المقتـرح عبـر البحر من الهند إلى الإمارات، ثم يعبر السـعودية والأردن وإسـرائيل قبل أن يصـل إلى أوروبا، وسيشـمل المشـروع أيضـاً كابلاً بحرياً جديداً وبنية تحتية لنقل الطاقة، وتباهي رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتياهو محتفلًا، بإعلان جو بايدن عن إطلاق مشروع الممر.[1]

ويفهم أن الهدف من هذا المشـروع هو الإضـرار بمصـالح الصـين ومبادرتها «الحـزام والطريق»، وإنشـاء نظام دفاعي اقتصـادي واستراتيجي ضـد نفوذها الاقتصادي في المنطقة، لكن هذا المشروع المعلن، يواجه عدة عوائق أهمها إضـراره بمصـالح القوى الإقليمية في المنطقة إيران وتركيا ومصـر، فالمشروع سيضر بقناة السويس المصرية التي تعد المصدر الرئيسي والهام من الدخل المصري، وهي بحاجة لهذا الدخل في هذا الوقت نظرًا للوضـع الاقتصـادي الصـعب، وتنفيذ المشروع يعني الإضرار بالدخل الرئيسي للقاهرة، مما سيدعوها لرفضه.

أما الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فلم ينتظر طويلًا فأعلن أنه لن يكون هناك ممر دون بلاده، وأن تركيا هي الخط الأكثر ملاءمة لحركة المرور من الشـرق إلى الغرب في مشـروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، كما ترى أنقرة في المشروع محاولة للالتفاف عليها وتجاهل الممر الطبيعي بين القارات.

أما الإيرانيون، فيعد المشروع ضربة لخط سكة الحديد بين إيران والعراق التي تعد ضمن مشاريع مبـادرة «الحزام والطريق» الصـينية، وتقليديًا طهـران لديها علاقات طيبة مع الهنـد ولديها اتفاقيات

(1) الحرة، بايدن يعلن عن «صفقة كبيرة».. خط شحن وسكك حديدية من الهند إلى الشرق الأوسط ثم أوروبا، 09 سبتمبر 2023: https://bbc.in/3VFQ2ES

اسـتراتيجية ضـخمة مع العراق والصين، وتاريخيًا كان هناك شـراكة بين الهند وإيران وروسيا، لإنشاء الممر الدولي للنقل بين الشـمال والجنوب (INSTC) عام 2000 لكنه توقف لأكثر من عقدين بسـبب الضـغوط الأمريكية، وبدأت طهران مؤخرًا محاولة إحيائه بنقل البضـائع من ميناء أستراخان الروسي مرورا ببحر قزوين، فميناء أنزلي الإيراني، ثم النقل برًا إلى المياه الخليجية، على أن يتم شحن الحمولة بحرًا إلى ميناء «نهافا شيفا» الهندي.

لكن من المسـتبعد أن تخاطر الإمارات والسـعودية بالمشاركة في المشروع والإضرار بعلاقاتها مع الدول الإقليمية والصـين التي تعد شـريكًا اسـتراتيجيًا لها وتمتلك علاقات قوية ومشاريع استراتيجية معها، في وقت ترى أن دور الولايات المتحدة ينحسر تحت قيادة العجوز بايدن الذي لم يسبق أن ابتليت السياسـية الأمريكية بشـخص مثله، والأمر نفسـه ينطبق على إيران التي وقعت اتفاقية اسـتثمار مع الصين بقيمة 400 مليار دولار لمدة 25 عامًا.

ولكي تكون إسـرائيل شـريكاً في هذا الممر، لا بد من التطبيع الكامل بينها وبين السـعودية، وخلال قمـة مجموعة العشـرين، لم يُذكَر أي شـيء عن التقـدم أو الاختراق الذي من شـأنه أن يؤدي إلى هذا التطبيع.

يضـاف إلى ذلك تحاول الهند ألا تكون أبدًا جزءًا من «نظام التكتلات»، والانضـمام إلى حملة بايدن ضـد الصـين، فهل سـتتنازل الهند التنازل عن مشـاريعها التي تبنيها في إيران للانضـمام إلى مشروع السـكك الحديدية والموانئ الجديد؟ والتخلي عن الممر شـمال جنوب، الذي يربط روسـيا عبر إيران بالهند وباكستان؟.

زيارة بشار الأسد للصين

تعد زيارة الرئيس السـوري بشار الأسـد، للصين في سبتمبر الماضي، ثالث زيارة لدولة غير عربية يزورها الأسـد خلال سـنوات الأزمة السورية منذ 2011، بعد روسيا وإيران، للمشاركة في افتتاح دورة الألعاب الآسيوية، وشهدت الزيارة توقيع ثلاث وثائق تعاون، منها مذكرة تفاهم تتعلق بالتعاون في إطار مبادرة «الحزام والطريق»، فيما أعلن الرئيس الصيني أن البلدين أقاما «شراكة استراتيجية».

وحملـت الزيـارة دلالات عدة خاصـة أنها جاءت بعـد الإعلان عن الممر الاقتصـادي من الهند إلى أوروبـا عبر الخليج وميناء حيفا واليونان وصـولاً إلى ألمانيا، من قبـل الرئيس الأمريكي جو بايدن في وقت تسعى بكين لتعزيز حضورها في الشرق الأوسط، وأفريقيا.

ويفهم من الزيارة أن الصين معنية بالنظام السوري، رغم الوضع الاقتصادي والعسكري والاجتماعي الصعب نتيجة الحرب الأهلية، ومعنية بأن يكون لدمشق دور فعال في اكمال مشروع «الحزام والطريق» وخاصـة الممر البري الذي يمر عبر باكتسـان ثم إيران والعراق وصـولا للبحر الأبيض المتوسـط عبر الأراضـي السـورية، ويبدو عندما رأت بكين أن النظام أصـبح مسـتقرًا إلى حد ما، أخذت على عاتقها تعزيـز الدوري السـوري في المشـروع، مع تزايـد أهميتها بعد الإعلان عن الممر الاقتصـادي من قبل بايدن.

وتتمتع سوريا تتمتع بأهمية إستراتيجية بالنسبة للصين لموقعها الجغرافي بجوار العراق، الذي يأتي منه نحو 10% من النفط الصيني، وبجوار تركيا التي تمثل نهاية الممرات الاقتصادية للمشروع الممتدة عبر آسيا إلى أوروبا، ما يجعلها ممراً حيوياً للطرق البرية نحو أوروبا.

تخفيف التصعيد الأمريكي الصيني

تواصـل الولايـات المتحـدة النظر إلى الصـين كتهديـد الأول لزعامتها على العالـم، وتحافظ على مخططاتها لمحاصرتها وإضعافها وايقاف صعودها على المستوى التكنولوجي والاقتصادي والعسكري وإنشاء التحالفات المناهضة لها خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا، ورغم ما شهده النصف الأول من عام 2023، من توترات في العلاقات بين البلدين انعكست في التصريحات والأفعال الأمريكية، إلى أن نهاية العام شهد تراجعًا ولو نسبي في حدة الخطاب الأمريكي ضد الصين.

حاولت واشـنطن إبقاء خط اتصـال مع الإدارة الصـينية تمثل ذلك في زيادة الزيارات واللقاءات مع المسؤولين في بكين، أبرزها كان للقاء الرئيس الأمريكي جو بايدن والرئيس الصيني الصيني شي جين بينغ في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية هو الأول لهما منذ عام، وأكد خلاله بايدن أن واشنطن غير معنية بتصعيد الأمور بشكل كبير.

وخلال العام الحالي أرسلت واشنطن لأول مرة وفدًا رسميًا رفيع المستوى إلى معرض الصين الدولي السـادس للاسـتيراد وزادت مـن التفاعلات رفيعة المسـتوى، كما أظهرت العلاقـات الثنائية علامات إيجابيـة تـدل على الاسـتقرار، ورغم أن هذه المقاربات لم تأثر بشـكل جذري علـى العلاقة الأمريكية الصينية، لكن واشنطن معنية بتنفيس حدة التوتر والأزمة مع بكين نتيجة الظروف الإقليمية الحالية[1].

(1) شينخوا، رحلة شي لحضور اجتماع الأبيك تُرشد العلاقات الصينية الأمريكية وتُسهم في التنمية الإقليمية والعالمية، 11 نوفمبر 2023: https://bitly.ws/jB378

وحافظـت الصـين خلال الفترة القادمة، على تجنب الصـدام المباشـر مع الولايـات المتحدة رغم الاسـتفزازات ضـدها خاصة في ملف تايوان، فرغم تلويحها دائمًا بالخيار العسكري وإجراء المناورات وغيرهـا، لكنهـا لـم تتخذ خيارات في هذا الصـدد، وكذلك رغم دعمها لروسـيا في الحرب الروسـية الأوكرانية لم تدعم موسكو بشكل فاقع وحاولت تجنب انتهاك العقوبات الأمريكية قدر الإمكان.

وانتهجت واشـنطن خلال الأشـهر الاخيرة سياسة منع العلاقات الصينية الأمريكية من الخروج عن مسـارها وعـن نطاق السـيطرة، وتحديد إطار اسـتراتيجي للعلاقات، وبدات تظهـر العلاقات الثنائية مؤشرات على الاستقرار ولو جزئيًا.

وتدرك الصـين مخاطر الصـدام المباشـر مع الولايات المتحدة خلال الفترة الحالية وتأثيرها على خططها المسـتقبلية، وتعطي أولوية كبيرة لإكمال مشـروع «جمهورية الصين الشعبية»، المقرر في عام 2049، وهي غير معنية أن يتعطل المشـروع بسـبب خلافات أو حروب، وتبدي اسـتعدادها للمناقشـة والوصـول إلى خطوط عريضـة من التفاهمات معها وإبقاء التوترات تحت السـيطرة قدر الإمكان، إلى حين إنهاء اسـتعداداتها للمواجهة إن فرضـت عليها، ومحاولة استثماء التغيرات غير المسبوقة التي لم يشهدها العالم منذ قرن.

مجموعة «بريكس»

تحاول الصـين بالشـراكة مع روسـيا، إحداث تغيير تدريجي للنظام الدولي تحت الهيمنة الأمريكية والدولار، وإحدى تلك المحاولات هي توسـيع مجموعة «بريكس»، التي تضـم البرازيل وروسـيا والهند والصـين وجنـوب إفريقيا، وتمثل ربع الاقتصـاد العالمي، من خلال الدفع بانضـمام مزيـد الدول إلى التكتل، وهو ما تم طرحه خلال قمة المجموعة التي استضافتها جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا، وعبر عنـه الرئيس الصـيني في خطاب ألقاه بالإنابة عنه وزير التجـارة وانغ وينتاو، في افتتاح والذي قال إن الصـين «سـتدفع قدما نحو توسـيع نطاق العضوية»، واتفق أعضـاء المجموعة خلال القمة على قبول عضوية 6 دول جديدة هي السعودية والإمارات ومصر وإيران وإثيوبيا والأرجنتين.[1]

وتسـعى الصـين إلى ذلك دون إحداث تغييرًا انقلابيًا لأن المصـالح الصـينية الأمريكية متشـابكة وتحتاج لوقت طويل لتفكيكها وتقليل الخسـائر في حال قررت تفكيرها، وهذا يتناسـب مع السياسـية

(1) سكاي نيوز، الصين تؤيد ضم دول جديدة لمجموعة «بريكس»، 23 أغسطس 2023:
https://www.skynewsarabia.com/business/1647251

الصينية المتسمة بالحذر والهدوء.

وتضـع دول مجموعـة البريكس نفسـها بديلًا للمبادرات والمؤسسـات المالية والسياسـية الدولية المنهاضـة للنفوذ الغربي باعتبارها أسـرع الاقتصادات نموًا في العالم، خاصة مع تصاعد توجه الدول في الشـرق الأوسـط وآسـيا لعدم الانحياز في المشـهد العالمي والخروج ولو بشكل محدود من النفوذ الأمريكي مع تصـاعد السـخط من السياسة الأمريكية والغربية وفرضـها لأجندتها على الدول، وهذا يشمل الدول التي لا تزال ضمن المحور الغربي مثل الهند والسعودية.

وتسـعى كثير من الدول للانضـمام إلى المجموعة لأسباب اقتصادية وسياسية، أهمها وجود الصين كقوة اقتصادية عالمية، وروسيا كمنافس للولايات المتحدة سياسيًا وعسكريًا، بالإضافة للهند التي تشهد صـعود اقتصـادي وسياسـي، وترى الكثير من الدول فيها مجموعة واعدة ومنافسـة للهيمنة الأمريكية والغربية مستقبلًا، خاصة طهران التي ترى فيها مجالًا لكسر العقوبات الاقتصادية عليها.

وبالإضـافة لمنظمة شـنغهاي للتعاون، التي تعد الصـين شريكًا أساسًـا فيها، تعتبر محاولة لكسر الهيمنة الغربية وإيجاد عالم متعدد الأقطاب، وإيجاد بدائل وتسهيل الروابط اقتصادية، والالتفاف على العقوبات الأمريكية، مثل تلك المفروضة على روسيا وإيران، وهو ما عبر عنه الرئيس الروسي، فلادمير بوتين، خلال كلمته في القمة من أن موسـكو «تعيد توجيه» تدفقاتها التجارية إلى دول بريكس وغيرها من «الشركاء الدوليين الموثوق بهم»، لتطور آليات بديلة موثوقة للتسويات الدولية و«يستكشفون إمكانية إنشاء عملة احتياطي دولية على أساس سلة عملات بريكس».[1]

وتنظر الولايات المتحدة بالقلق من أن تصبح دول البريكس مجموعة اقتصادية للقوى الصاعدة التي تسعى للتأثير على النمو والتنمية العالميين.

لكن تواجه المجموعة، صعوبات كبيرة خاصة مع الخلافات حول التوسع بين الصين والهند، وحول إذا كان ينبغي أن تكون بريكس ناديا غير منحاز للمصالح الاقتصادية للدول النامية، أو قوة سياسية تتحدى الغرب، واختلاف السياسيات الاقتصادية والسياسية بين بعض دول المجموعة ونظرتها للاستراتيجية الدولية وتعاطيها مع الأحداث العالمية، كما ستنظر الولايات المتحدة والدول الغربية إلى التوسع وقبول عضوية جديدة من إيران وبيلاروسيا وفنزويلا على أنها خطوة لاحتضان حلفاء روسيا والصين.

(1) الحرة، صحيفة: الصين تسعى لتوسيع بريكس لينافس مجموعة السبع، 21 أغسطس 2023:
https://bitly.ws/378GD

وإن كانت مجموعة بريكس منسـجمة اقتصـاديًا فهي غير منسـجمة سياسـيًا، ولا توجد بين دولها روابط تسـمح ببناء سـوق مشتركة، إضافة إلى أن توسـع «بريكس» لتضم دولا تصل إلى نحو 20 دولة، سيزيد مشكلات المجموعة، لانها ستضم دول ذات اقتصادات غير مستقرة وتعاني من مشكلات تضخم وأعباء ديون كبيرة، مثل مصر وتركيا وإيران.

الصين والعالم العربي والإسلامي

تقدم الصين نفسها للعالم والدول العربية والإسلامية، باعتبارها قوة غير استعمارية ينعكس تطورها على جميع دول القارة وفي مقدمتها تلك الدول المشـاركة في مبادرة «الحزام والطريق»، وخاصـة دول العالم الإسـلامي والشـرق الأوسـط لما تمثله من أهمية كبرى في أي صـراع بين المحور الذي تقوده الولايات المتحدة والمحور الذي تقوده الصين.

وتصـدر نفسـها كدولة تسـتطيع إيجاد طريقة سـليمة للتعايش مع الدول العربية والإسلامية بشكل يعزز السـلام والتنمية فـي المنطقة والعالم، وتلتزم بالاحترام المتبادل والتعـاون المربح للجانبين دون التدخل في القضـايا الداخلية لتلك الدول أو فرض أجندة سياسـية عليها، ولا تشترط التزامات متعلقة بحقوق الإنسـان أو الإصـلاح الديمقراطي في تعاملاتها، أو الحصول على موافقات برلمانية وحقوقية في الصفقات الأسلحة والحماية.

وخلال الفترة الأخيرة، شـهدت العلاقات الصـينية والعربية الإسـلامية، تطورًا كبيرًا مع محاولات مستمرة من الصين لتعزيزها خاصة مع وجود مصالح مشتركة وثقة متبادلة مع هذه الدول، وتاريخ خال تقريبًا من الصـراعات والخطط الاسـتعمارية، وامتلاك تاريخ حضـاري وتجاري قديم، ووجود سلسلة من التوافقات المهمة، التي لها تأثير مهم على العلاقات بين الطرفين، حيث تمتلك شـعوب المنطقتين نظرية إيجابية متبادلة، فالشـعوب العربية لا تنظر إلى الصـين نظرة عدائية كما هو الحال مع الولايات المتحدة والغرب، وكذلك لا تنظر الصين باستعلائية إلى الدول العربية.

وتولي الصـين أهمية كبيرة للمنطقة والدول العربية والإسـلامية لأهميتها كمنطقة لتأمين مصـادر الطاقة والنفط باعتبارها رئيسـية لاستكمال عملية التحديث الصينية ومشاريعها الاستراتيجية خاصة لمبادرة «الحزام والطريق»، بعد أن أصبحت ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، مما يدفعها لتعزيز حضورها في المنطقة وتطوير العلاقات معها لخدمة مشاريعها.

وشـهد عام 2023 أحداثًا مهمة للدبلوماسـية الصينية في الشرق الأوسط، وزيارات على مستويات

مختلفة للدول العربية والإسلامية لمتابعة مخرجات ونتائج القمم الصينية الخليجية العربية الإسلامية، كما شـهدت تزايدًا في دورها الدبلوماسـي في عدد من القضايا خاصة بالعلاقات الإيرانية السعودية، والقضية الفلسطينية، كما ترى بكين، أنها تمتلك رؤى متطابقة مع الدول العربية والإسلامية للاحداث في المنطقة ورغبة مشتركة لتهدئة الأوضاع.[1]

وطرحت في الفترة الأخيرة سلسلة من المبادرات بشأن قضايا الشرق الأوسط، منها مبادرة الرئيس الصيني شي جين بينغ ذات النقاط الخمس بشأن تعزيز الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، والمبادرة ذات النقـاط الأربع لإيجاد حل سياسـي للمسـألة السـورية، والأفكار ذات النقـاط الثلاث لتنفيذ «حل «الدولتين» في القضية الفلسطينية.[2]

وشـكلت القمم الثلاثة – قمم صـينية في السعودية، سعودية وعربية وخليجية– التي عقدتها الصين في الرياض خلال 2022 تطورًا لافتًا نقلة نوعية في العلاقة مع الدول العربية والإسلامية، حيث أعلن عن عقد ثلاث وهي الأولى من نوعها التي يحضـرها الرئيس الصـيني، ووصـفها بأنها ستفتتح «عصرا جديدًا» للعلاقات بين الصـين والعالم العربي ودول الخليج والسـعودية، في مؤشر على أهمية المنطقة للصين ونظرتها المستقبلية لها.[3]

الأولى كانت «سعودية صينية»، وقع خلالها اتفاقيات مع الرياض بقيمة 30 مليار دولار، والثانية قمة «الرياض الخليجية–الصـينية للتعاون والتنمية» بمشـاركة قادة دول مجلس التعاون الخليجي، والأخيرة قمة «الرياض العربية–الصـينية للتعاون والتنمية»، بمشـاركة قادة دول عربية، تم خلالها مناقشـة سبل تعزيـز العلاقات المشـتركة في المجـالات كافة والتأكيد على بدل جهود مشـتركة في الدفاع عن مبدأ «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول»، وتعزيز التعاون في الطاقة والدفاع والرؤى المشتركة.[4]

وتنظـر الولايـات المتحدة بنظرة ريبة وخشـية لهذه التحركات الصـينية، وهو ما عكسـها تصـريح الرئيس الأمريكي جو بايدن، في لقاء القمة مع قادة مجلس التعاون الخليجي والعراق والأردن ومصر في

(1) منتدى التعاون الصيني العربي، النص الكامل للمقابلة الصحفية للمبعوث الخاص تشاي جيون، 1 نوفمبر 2023: https://bitly.ws/378FY

(2) منتدى التعاون الصيني العربي، الصين والدول العربية: تتجه نحو نفس الاتجاه، 19 أغسطس 2022: https://bit.ly/3eS4iKd

(3) وكالة الأنباء السعودية، سمو وزير الخارجية ووزير خارجية الصين يترأسان الاجتماع الرابع للجنة الشؤون السياسية والخارجية المنبثقة عن اللجنة الصينية السعودية المشتركة، 27 اكتوبر 2022: https://bit.ly/3DLPVkg

(4) منتدى التعاون الصيني العربي، كلمة رئيسية لشي جينبينغ في القمة الصينية العربية، 12 ديسمبر 2022: https://bit.ly/3PhXGm8

جدة في ختام زيارة إلى الشرق الأوسط خلال يوليو الماضي، أن واشنطن لن تترك فراغا تملؤه الصين في الشـرق الأوسـط، الأمر الذي اعتبرتها الصين إهانة لشعوب المنطقة وردت عليه بالقول إن شعوب الشرق الأوسط هم سادة المنطقة، والشرق الأوسط لا يمكن اعتباره «فراغا».[1]

وانخرطت 20 دولية عربية وإسلامية في مبادرة «الحزام والطريق» التي أطلقها الرئيس الصيني في عام 2013، كما عملت على تعميم واستخدام تكنولوجيا الجيل الخامس للاتصالات للشركات الصينية، وإجراء تعاون واسـع النطاق معها في المجالات الناشـئة مثل الاقتصـاد الرقمي والذكاء الاصـطناعي والحوسبة السحابية.

ورغم كل ما تمر به المنطقة من صـراعات وتوترات، حافظت الصـين على علاقة جيدة مع الجميع وتفادت الخلافات بين دول المنطقة، كما الحال مع إيران والسعودية، وأنشأت «منتدى التعاون الصيني العربي» ضـمن جهودها للتوسـع في المنطقة، وشـارك العديد من الدول العربية في تأسـيس «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية»، الذي يُعتبر الرافعة الرئيسية لمشاريع مبادرة الحزام والطريق.[2]

وكذلك وقعت قطر والصـين «أطول» اتفاقية بيع وشـراء الغاز المسـال مدتها 27 عامًا، وهي أكبر اتفاقية تجارية خاصة يتم توقيعها على الإطلاق في تاريخ صناعة الغاز الطبيعي المسال.[3]

وتمسـكت قطر بعقودها طويلة الأجل لتصـدير الغاز إلى الصين، ورفضت طلب المستشار الألماني في تحويل صادراتها من دول شرق آسيا إلى أوروبا، لأنّ هذه العملية ستفقد الدوحة حصة مهمة وكبيرة في سوق الغاز العالمية، وقد تؤدي إلى اهتزاز ثقة مستوردي الغاز.[4]

العدوان الإسرائيلي على غزة

تعززت القناعة لدى الصـين، نتيجة السـلوك الإسـرائيلي من الحرب الروسـية الأوكرانية وتحالف الـدول الغربية ضـدّ موسـكو بأن إسـرائيل متماهية مع المنظومـة الأمريكية الغربية، وأن الحسـابات الإسـرائيلية قد تتغير، إذا ما قررت القوى الغربية اتخاذ خطوات عدائية أكبر ضـدّ بكين، خاصـة أن

(1) شبكة الصين، متحدث صيني: الشرق الأوسط ليس باحة خلفية لأحد، 17 يوليو 2022:
https://on.china.cn/3D8VHw5

(2) الجزيرة، يشمل تطوير مطارات وموانئ وتعاونا عسكريا.. توقيع اتفاق إستراتيجي بين إيران والصين مدته 25 عاما، 27 مارس 2021: https://bit.ly/3CNe0DL

(3) الحرة، قطر والصين توقعان «أطول» اتفاقية بيع وشراء الغاز المسال، 21 نوفمبر 2022:
https://arbne.ws/3XtpiZn

(4) تلفزيون سوريا، توقيت وخلفيات الضغوط الأوروبية على قطر، 28 نوفمبر 2022: https://bit.ly/3ikReyA

واشنطن لا تتوقف الإعلان صراحة بأنّ الصين هي العدو التالي والأخطر عليهم.

مـن جهة أخرى، فإن مشـاركة إسـرائيل في مبادرة الممر الاقتصـادي التي أعلـن عنها بايدن على هامش قمة العشـرين في نيودلهي، واحتفاء نتنياهو بها، أعطى مؤشـراً سـلبياً، خاصة أن الصين تتراه مشروعاً بديلاً عن مبادرة «الحزام والطريق» ويهدف لضربها.

ومنذ بداية معركة طوفان الأقصـى، تعزّز القناعة الصينية بأهمية المنطقة للاستراتيجية الصينية، وأهمية علاقتها بحركة حماس في الإطار الفلسطيني، وهو ما يتوافق مع الموقف الروسي، وقد شاهدنا تجليات هذا التوافق من خلال دعمٍ روسـيٍ صـينيٍ ديبلوماسـيٍ لحركة حماس، ولو بشكل غير مباشر، ورفض تصنيفها بـ«الإرهاب».

كما تنظر الصـين، بقلق إلى التحشـيد العسـكري الأمريكي الغربي في المنطقة وإرسـال حاملات طائرات أمريكية وقطع عسـكرية غربية، وترى أنه لا يتعلق فقط بدعم الاحتلال الإسـرائيلي في حربه على غزة؛ استغلال الوضع لفرض الأجندات الغربية على المنطقة، بما في ذلك التحكم بمصادر الطاقة وأسعارها خصوصاً في ظلّ القيود الكبيرة التي فرضتها أمريكا وحلفاؤها على النفط الروسي، وهو ما قد يمثّل تهديداً مباشراً للاقتصاد الصيني، الذي يعتمد بشكل أساسي على الطاقة القادمة من الشرق الأوسط والنفط الخليجي؛ كما يهدد مشاريع الصين وعلاقاتها الاقتصادية في المنطقة.

بالإضـافة لتهديد مشـاريع مبادرة «الحزام والطريق» وإعادة اسـتعمار المنطقة بحضـور عسـكري مباشـر ومواجهة الحضـور الصـيني في المنطقة، بالإضـافة للمخاوف من زيادة التوتر واتسـاع رقعة المواجهة خاصة مع التهديد المعلنة من قبل الولايات المتحدة لإيران وتكرار الإدارة الأمريكية التهديد بتوجيه ضربة عسكرية لطهران في حال تدخلها في الحرب وهو ما يرفع منسوب التوتر والتصعيد في المنطقة.

ومن جهة أخرى، ترى الصـين في الحرب على غزة، فرصـة لاشـغال الولايات المتحدة عنها واتاحة مسـاحة لها للمضـي قدمًا في مشاريع التطور وبناء القوة بعيدًا عن الاهتمام الأمريكي، ويعطيها فرصة أكبر في تايوان والاقدام على خطوة كان العالم الغربي يتوجس منها خلال السنوات الماضية.

اشغال الولايات المتحدة واستمرار المواجهة يمثل فرصة للصين لكن دون تعزيز الحضور الأمريكي العسكري والغربي، لذلك ستعمل على الضغط من أجل منع هذا التواجد المباشر في المنطقة، وللحفاظ على الاستقرار وتوزان القوى.

واذا كان الموقـف السياسـي الصـيني المعلن بداية العـدوان اعتمد الحياد، الا أنه بـدأ بالتغير مع زيادة الانخراط الأمريكي وأصبح محايدًا مؤيدًا للشعب الفلسطيني شبيهًا بموقفها من الحرب الروسية الأوكرانية، تمثل ذلك في تصريح وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، الذي أكد أن حل الأزمة يتمثل بوقف الظلم التاريخي الواقع على الشعب الفلسطيني ومنحه العدالة.

وفي حال اسـتمرار العدوان، سـتعمل الصـين على تعزيـز الجهود المبذولة لإنهـاء الحرب، وتأمين مصـالحها الاقتصـادية، وستعمل على الاستفادة من عدم الرضـا العربي والإسلامي الرسمي والشعبي عن الولايات المتحدة وموقفها الداعم لإسرائيل بقوة دون أية اعتبار للقوانين الإنسانية والدولية وتبني الخطاب الإسـرائيلي بشـكل رسـمي والترويج له، لإظهار نفسـها كقوى عظمة محايدة وداعمة للحقوق المشروعة والعادلة.

الاتفاقية الصينية مع إيران

شـكل الاتفـاق الموقع بين السـعودية وإيران برعاية صـينية يـوم 6 آذار/مارس، والـذي نص على استئناف السعودية وإيران العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإعادة فتح السفارات في غضون شهرين، عقب مباحثات برعاية صـينية في بكين، بداية وضـوح تغير السياسـة الصـينية الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

ونجحـت الصـين في إبـرام الاتفاق بعد قطيعة دبلوماسـية بين البلدين عام 2016م، تبعه تصـريح إعلان وزير المالية السـعودي محمد الجدعان، أنّ الاسـتثمارات السـعودية في إيران يمكن أن تحدث بشكل سريع جداً دون عوائق طالما سيتم احترام بنود الاتفاق.

ويعكس الاتفاق تزايد النفوذ الاستراتيجي الصيني على مستوى العالم وتصاعد اهتمام الصين عملياً بالمنطقة، ولا شـك أنّها خطوة ليسـت معزولة عن سـياق تطور العلاقات الخارجية الصـينية، وجاءت بعد المؤتمر العام العشـرين للحزب الشـيوعي الصـيني، وعقب هذا المؤتمر عقد ثلاث قمم صـينية في السـعودية، سـعودية وعربية وخليجية، وهي الأولى من نوعها التي يحضرها الرئيس الصيني، الذي وصـفها بأنها سـتفتتح «عصـرا جديدًا» للعلاقات بين الصـين والعالم العربي ودول الخليج والسعودية، ووقـع خلالهـا تفاهمـات واتفاقيات كبيرة بين الصـين والدول العربية، وهي تؤشـر إلى نظرة الصـين للمنطقة وأين يمكن أن تصل الطموحات الصينية.

خطوة المصالحة تأتي في سياق تصاعد الدور الصيني وتحوّل السياسية الخارجية لبكين من سياسة

خجولة عادة ما كانت تقف في ظل السياسـة الروسـية إلى سياسة مبادرة تعطي أولوية للشرق الأوسط والخليج، لما تمثّله المنطقة من أهمية كبيرة خاصة في ملف الطاقة ومبادرة «الحزام والطريق».

والتحرك الصـيني يأتي في منطقة تعد تُعد تقليدياً منطقة نفوذ أمريكي وتحقيق منجزات سياسـية ودبلوماسـية مـع واحـد من أهم حلفاء أمريكا في العالم وهي السـعودية يُعد نصـراً دبلوماسـيا لبكين وانكاسة ومؤشر خطير على تراجع مكانة الولايات المتحدة في المنطقة وربما في العالم.

وتزداد الدوافع لدى الصين لتعزيز وجودها ودورها في المنطقة، ومحاولة دعم استقرارها، لاعتبار مسألة الطاقة والنفط من الأمور الإستراتيجية التي تسعى الصين إلى الحصول عليها لاستكمال عملية التحديث وخدمة مشاريع مبادرة «الحزام والطريق» التي تحتاج إلى استقرار في الدول التي تمر عبرها مشـاريع المبادرة، وتهدئة الخلافات بين الدول لإنجاحها وبدون الاسـتقرار في هذه الدول سيصـعب تنفيذها.

وعملت الصـين على تقديم نفسـها كوسيط نزيه لا يتمتع بسوابق اسـتعمارية ويتحترم تاريخ الدول الأخرى وشأنها الداخلي.

كما أنّ اتخاذ السـعودية هذه الخطوة بالتصـالح مع إيران، يعني أنّ استراتيجية إسرائيل تجاه إيران في المنطقة أصبحت موضع شك كبير، لأنّ التقارب الإيراني السعودي يمثّل انتكاسة للسياسة الخارجية الإسرائيلية التي قامت خلال السنوات الماضية على عزل طهران والتحريض على الحرب معها وتصوير أنّ الإقليم موحّد ضـدها ومسـتعد لمواجهة عسـكرية معها، وبتعزيز الاسـتقرار سـتتراجع حاجة دول الخليـج إلى المظلة الأمنيّة الأمريكية ما يعني بالضـرورة تراجعاً للدور الأمريكي في المنطقة وبالتالي تراجعاً لإسرائيل بما تمثّله من مدخل شبه إجباري إلى الولايات المتحدة.

قد يتعرض الاتفاق السـعودي الإيراني لانتكاسـات محتملة، ولكنه على الصعيد الاستراتيجي مؤشر على تصاعد نفوذ الصين في العالم، وتوسعها في إقامة علاقاتها مع الدول على حساب نفوذ الولايات المتحدة، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط إذ يعكس الاتفاق رغبة بكين بأخذ دور أكبر في المنطقة وربما نرى انخراطًا قريبًا لها في الموضوع الفلسطيني وباقي قضايا المنطقة الكبرى.

سبق هذا الحراك الدبلوماسي السياسي، إعلان الخارجية الإيرانية بدء تنفيذ وثيقة التعاون الشامل الاسـتراتيجية مع الصـين والممتدة لـ 25 عامًا وتبلغ قيمتها 400 مليار دولار، الأمر الذي سـيزيد من اعتماد إيران على الصين، التي تقدم لها شريان حياة اقتصادي حيوي وسط عقوبات الولايات المتحدة.

وتعمق الاتفاقية نفوذ الصين في المنطقة، وتعزز حضورها في مناطق النفوذ الإيراني على سواحل البحر المتوسـط، وفي سـوريا والعراق، ومن المتوقع أن تسـاهم في توسـيع مبادرة «الحزام والطريق» لتشمل منطقة الخليج، وتحويل دمشق إلى مركز تجاري رئيسي بين إيران وتركيا والعراق، ضمن شراكة مستقبلية ترى الولايات المتحدة فيها تهديدًا لمصالحها ونفوذها في المنطقة، ردت عليه بالإعلان عن اتفاقية الممر الاقتصادي.

وتأتي التحركات الصـينية مع رغبة إيرانية بتوسـيع التعاون الاقتصادي والتجاري معها، وهو ما عبر عنه مسـؤولون الإيرانيون في أكثر من تصـريح، وتعتبر إيران، مشروع «طريق الحرير» مبادرة مهمة من شـأنها ان تقرّب الدول الواقعة في هذا المسـار من بعضها بعضا على النقيض من الولايات التي تسعى من خلال بناء الجدران لخلق التباعد بين الشعوب، حسب الرؤية الإيرانية.

الخلاصة

أصبح الصعود الصيني أقوى من قدرة الغرب والولايات المتحدة رغم اجتماعهما على مواجهته، وأصبح عصي على المواجهة والانكسار، وأدركت تلك الدول أن الحديث عن مواجهة الصين لن يكون مثل المواجهة مع روسيا في أوكرانيا، ويمكن أن تقود إلى حرب عالمية ثالثة مدمرة، وبالتالي لا يوجد للغرب خيارات سوى التعامل بمنطق التكامل أو المواجهة المدمرة مع الصعود الصيني.

وكذلك أصبحت، منطقة الشرق الأوسط جزء من ميدان الصراع بين القوتين، وتصور إخراج المنطقة والقضية الفلسطينية من الصراعات العالمية ثبت خاصة بعد الحرب على قطاع غزة انه تصور غير واقعي، وعادت كمنطقة استقطاب عالمية.

وشكلت الحرب على غزة أداة الفرز بين العالم الإسلامي وخصومه، على الأقل على المستوى الشعبي، والتقدير أن العالم الغربي والولايات المتحدة تخسر الدعم الإسلامي سواء على المستوى الرسمي بشكل متدرج وخجول وغير معلن عنه بشكل واضح، من خلال انضمام تلك الدول إلى تحالفات ومنظمات دولية أخرى وعقد اتفاقيات مع الصين وروسيا، أو الحالة الشعبية الرافضة تقليديًا للاستعمار والدور الأمريكي وأصبحت بعد غزة أكثر وضوحًا وعدوانيًا.

وتلتزم الصين حتى الأن بسياسة تجنب الصدام مع الولايات المتحدة والغرب، والاعتماد على النفس الطويل لتحقيق استراتجيتها، والاستمرار في ظل سعيها إلى تطوير قوتها على جميع المستويات خصوصًا العسكرية، كما تحاول واشنطن تخفيف حدة التوتر ولو بشكل محدود مع بكين وإبقاء خط اتصال مع الإدارة الصينية، نتيجة التوترات العالمية والظروف الإقليمية الحالية.

ويرجح قادم الأيام، أن يكون للصين دور متصاعد أكثر في المنطقة وتنتقل من الحالة الاقتصادية كما بدأت تفعل العام الماضي تقريبًا، إلى دور أكثر انخراط في الصراعات السياسية الدولية في منطقة الشرق الأوسط وربما الأمنية والعسكرية.

وتعمل الصين على توسيع علاقاتها الاستراتيجية، ومحاولة تغيير المنظومة الدولية بشكل تدريجي، وتوسيع المنظمات الدولية التي من الممكن أن تكون بديلًا عن المنظمات الغربية العالمية، ورأينا ذلك في محاولة توسيع مجموعة «بريكس» ومنظمة «شنغهاي» للتعاون وغيرها من المبادرات.

أوروبا خلال سنة 2023

الحضور الأوروبي على المسرح الدولي والعلاقات مع العالم العربي وجواره في زمن الحروب والاستقطابات

أ. حسام شاكر

مجموعة التفكير الاستراتيجي

اسطنبول – تركيا 2024

الحضور الأوروبي على المسرح الدولي

والعلاقات مع العالم العربي وجواره في زمن الحروب والاستقطابات

في هذا التقرير

- أبرز القضايا والتطوّرات والشواغل الأوروبية خلال سنة 2023
- روسيا وأوكرانيا - حرب مفتوحة دون حسم
- تطوّرات وتحرّكات في الشرق الأوروبي
- التوسعة الشمالية لحلف الأطلسي
- ملف الهجرة غير النظامية واللجوء
- ملف الإسلام والمسلمين في أوروبا
- بريطانيا
- ألمانيا
- فرنسا
- إيطاليا
- أوروبا وفلسطين
- السابع من أكتوبر وما بعده
- أوروبا والشأن السوري
- أوروبا والشأن اليمني
- العلاقات الأوروبية - المغاربية
- العلاقات الأوروبية - الخليجية
- العلاقات الأوروبية - التركية
- المواقف الأوروبية من إيران

وجدت أوروبا ذاتها خلال سنة 2023 في مواجهة أحداث جرّ بعضها تأثيرات جيوستراتيجية واسعة أو محفوفة بمخاطر إقليمية ودولية محتملة؛ من قبيل تطوّرات حرب روسيا وأوكرانيا، أو مستجدات دول الساحل والصحراء، أو اندلاع الحرب في فلسطين وتداعياتها الإقليمية والدولية. ورغم انعقاد هيئات صناعة القرار في أروقة الوحدة إلاّ أنّ السياسات والمواقف الخارجية الأوروبية لم تعبِّر عن انسجام في العديد من الملفات أو عن استقلالية عن الولايات المتحدة التي تقود المظلّة الدفاعية التي تحتمي بها أوروبا؛ أي حلف شمال الأطلسي الذي تعزّز وجوده في القارّة منذ بدء الحرب الأوكرانية. وما زال ملفّ الهجرة غير النظامية يحظى بأولوية متصدرة في الشواغل السياسية والشعبية في أوروبا بصفة تطغى على المواسم الانتخابية المتعاقبة. ومع نهاية سنة 2023 ترقّبت القارة عدداً من المحطات والتحدِّيات المتوقعة في السنة الجديدة علاوة على محاذير ومخاطر التي تنطوي عليها الحروب والتوتّرات القائمة على المستوى الدولي.

أبرز القضايا والتطوّرات والشواغل الأوروبية خلال سنة 2023

تمثّلت أبرز قضايا السياسة الأوروبية والخارجية بالنسبة للقارّة خلال سنة 2023 في استمرار الحرب في أوكرانيا دون حسم عسكري أو أفق سياسي، وتوسعة حلف شمال الأطلسي «ناتو» في الشمال الأوروبي، وإدارة العلاقات الأوروبية مع الصين، وتطوُّرات دول الساحل والصحراء التي هدّدت النفوذ الفرنسي والأوروبي في المنطقة، ثمّ حدث السابع من أكتوبر/ تشرين الأول واندلاع الحرب على غزة وما تجرّه من تداعيات إقليمية. كما برز ضمن الملفّات المتصدِّرة؛ الهجرة غير النظامية والمساعي الرامية لكبحها، وإدارة أزمة إمدادات الطاقة، والتعامل مع الصعوبات الاقتصادية من قبيل التضخّم وارتفاع تكاليف المعيشة، علاوة على التغيُّر المناخي الذي كان عنواناً لعدد من الأحداث الأوروبية والعالمية.

وقد وجدت أوروبا ذاتها خلال سنة 2023 في مواجهة أحداث جرّ بعضها تأثيرات جيوستراتيجية واسعة أو محفوفة بمخاطر إقليمية ودولية محتملة؛ من قبيل تطوّرات حرب روسيا وأوكرانيا، أو مستجدات دول الساحل والصحراء، أو اندلاع الحرب في فلسطين وتداعياتها الإقليمية والدولية.

ويأتي ضمن أبرز التحدّيات التي تستشرفها أوروبا خلال سنة 2024:

- مستقبل الحرب في أوكرانيا ومدى تماسُك الموقف الأوروبي في دعم كييف، وإنجاح توسعة حلف شمال الأطلسي، وتطوير القدرات الدفاعية لبلدان القارّة.
- التطوّرات المرتبطة باستمرار الحرب على قطاع غزة واحتمالات اتساع نطاق التوتّرات أو انزلاق الموقف إلى حرب إقليمية، بما في ذلك تطوّرات البحر الأحمر.
- نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية، المحفوفة لدى صانعي القرار الأوروبي بالخشية من احتمال عودة دونالد ترمب إلى البيت الأبيض مع ما قد يجرّه ذلك من تداعيات على العلاقات الأوروبية – الأمريكية وإدارة التوازنات في عالم متعدد الأقطاب؛ وعلى متانة التحالف الأطلسي علاوة على مستقبل الحرب في أوكرانيا.
- انتخابات البرلمان الأوروبي المقرّرة في يونيو/ حزيران 2024، التي يُتوقّع أن تحرز أحزاب أقصى اليمين صعوداً قوياً فيها.
- مساعي تشديد سياسات الهجرة واللجوء، بما في ذلك إقرار الاتحاد الأوروبي «ميثاق الهجرة واللجوء».
- الشؤون الاقتصادية وتحدِّيات التضخّم وأزمة ارتفاع تكاليف المعيشة، وهواجس الانكماش في بعض الاقتصادات الأوروبية الريادية.

روسيا وأوكرانيا - حرب مفتوحة دون حسم

أظهرت سنة 2023 أنّ الحرب في أوكرانيا تحوّلت إلى صراع عسكري مُزمِن يستنزف روسيا وأوكرانيا وداعمي كييف الغربيين أيضاً. فقد تواصلت الحرب في أوكرانيا طوال السنة دون أن تشهد حسماً ميدانياً أو أيّ مساعي تفاوضية، كما لا تلوح نهاية للحرب في أفق سنة 2024. حظيت أوكرانيا خلال ذلك بدعم عسكري ومالي متواصل من دول أوروبية وغربية منضوية في حلف شمال الأطلسي، وكان لذلك أثره الواضح في عرقلة التقدُّم الروسي في العمق الأوكراني، لكنّ تعويل الأطراف الغربية على شنّ القوات الأوكرانية الهجوم المُضادّ على القوات الروسية خلال النصف الأوّل من السنة انطوى

علـى مبالغة واضـحة، فما عُـرف بـ«هجوم الربيع» تأخّر وتعثّـر في الواقع، بينما يشـهد الميدان حالة انسداد واضحة على الجبهات.

ورغـم بعض التطوّر الذي طرأ في مسـتويات الإمداد العسـكري الأوروبـي لكييف، بما في ذلك من جانـب دول بـدت متردِّدة في ذلك في البداية، مثل ألمانيا، ورغم التغيُّر النسـبي في قواعد الاشـتباك من خلال استهداف العمق الروسي بشكل متزايد؛ إلاّ أنّ الحرب بقيت خلال سنة 2023 مؤطّرة ضمن حدود مواجهة روسية – أوكرانية وتجاوزت هواجس توسُّع نطاقها أو محاذير اللجوء إلى السلاح النووي.

كان مـن تطـوّرات الحرب خلال سـنة 2023 احتدام المعارك الضـارية في خيرسـون بين القوات الروسـية والأوكرانية، ثمّ غرق أراضٍ واسـعة في المنطقة بعد تفجير سدّ كاخوفكا في يونيو/ حزيران. وفي 23 من الشهر ذاته شرعت قوات «فاغنر» المتمركزة في أوكرانيا، بزعامة يفغيني بيروجين، بتحرّك داخل الأراضـي الروسـية اتّخذ طابع التمرّد. احتلّت القوات مدينة روسـتوف الروسـية الاسـتراتيجية بسلاسة وعزمت على التوجّه نحو العاصمة موسكو لكنّ وساطة بيلاروسيا احتوت المحاولة التي مثّلت تهديداً حرجاً غير مسـبوق بالنسـبة لروسـيا. وبعد شـهرين من التمرّد لقي بيروجين حتفه في سقوط مروحية كانت تقلّه فوق الأراضي الروسية ضمن ظروف غامضة.

عانت روسيا خلال سنة 2023 من سلسلة من الهجمات الأوكرانية النوعية، جرى بعضها بالمسيّرات والصواريخ، استهدفت أسطول البحر الأسود وشبه جزيرة القرم وجسر القرم ومناطق ومدناً في الغرب الروسي علاوة على العاصمة موسكو، بينما ردّت القوات الروسية على تلك الهجمات بتصعيد القصف بالصـواريخ والمسـيّرات في العمق الأوكراني. برز بدءاً من خريف 2022 اسـتخدام القوات الروسـية مسيّرات «شاهد» الإيرانية الانقضاضية، وأدّى ذلك إلى ردود فعل غربية شملت فرض سلسلة عقوبات من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا على كيانات إيرانية وخارجية مرتبطة ببرنامج إنتاج تلك المسيّرات.

تراجع الاهتمام في أوروبا والعالم بحرب أوكرانيا خلال الربع الأخير من سـنة 2023 خاصـة بعد نشـوب حرب غزة وتعثُّر الموقف الميداني، وشـهدت الشـهور الأخيرة من السـنة مؤشِّـرات على قرب تضعضع الموقف الأوروبي الداعم لكييف، ويبرز موقف المجر بصفة خاصّة في هذا الشأن مع ملاحظة العلاقات الوطيدة التي تجمع بودابست بموسكو.

إنّ طول أمد الحرب في أوكرانيا وتحوُّلها إلى واقع من الاستنزاف العسكري والمالي لداعمي كييف

دون أفق للحسـم الميداني؛ سـيفرض أسئلة مراجعة على الأطراف الأوروبية، ومن المتوقّع أن تتصاعد نداءات البحث عن حلّ سياسي للصراع ومراجعة نهج الدعم غير المشروط للقيادة الأوكرانية.

على أنّ احتمال فوز دونالد ترامب برئاسـة الولايات المتحدة سـيجرّ تأثيرات مُزعزِعة على تماسُك الجبهة الغربية الداعمة لكييف، وقد يعيد الشكوك إلى قدرة حلف شمال الأطلسي على مواصلة نهجه الحالـي؛ أخذاً بعيـن الاعتبار مواقف ترامـب المعروفة خلال ولايته الأولـى (2017-2020) في هذا الشأن.

كشفت قرابة سنتين من حرب أوكرانيا أنّ رهان الدول الغربية على مفعول أداة العقوبات الاقتصادية والمالية كان مبالغاً به، فروسـيا اسـتطاعت التعايش مع حزم العقوبات المشـددة التي فُرضـت عليها وأوجدت خيارات بديلة لاحتواء بعض مضاعفاتها، كما أنّها استفادت من ارتفاع أسعار النفط والغاز في السـوق العالمية أيضـاً جراء العقوبات وعوامل أخرى وحافظت بالتالي على مكانة الروبل. وأظهر نهج العقوبات عن عجز الدول الغربية عن إلحاق دول من أقاليم أخرى به، كما أنّ مسـعى عزل روسـيا دولياً أخفق في الواقع كما تبيّن من احتفاظ موسـكو بعلاقات خارجية وطيدة نسـبياً في الفضاءات الآسيوية والأفريقية واللاتينية، كما اتضـح مثلاً في انعقاد القمة الروسـية الأفريقية في سـانت بطرسـبرغ في يوليو/ تموز 2023 وفي جولات خارجية قام بها مسؤولون روس.

تطوّرات وتحرّكات في الشرق الأوروبي

برز خلال سـنة 2023 اهتمام ملحوظ من جانب الاتحاد الأوروبي بالدول الأوروبية الشـرقية غير الأعضاء في الاتحاد، ضمن تداعيات الحرب في أوكرانيا ومواجهة النفوذ الروسي. وتكتسب بعض دول شـرق أوروبا أهمية إضـافية بالنظر إلى مسارات الهجرة واللجوء عبر أراضيها نحو العمق الأوروبي، ما اقتضى إدماجها في تفاهمات مشتركة لصد الهجرة غير النظامية.

قام مسؤولو الاتحاد الأوروبي بتحرّكات في الإقليم اتّخذت طابع الاستمالة المشفوعة بوعود الانفتاح على مساعي دوله المتبقية خارجه للانضمام إلى الاتحاد، رغم أنّ بعضها ينتظر عضويّته منذ سنوات.

عبّـرت القمة الأوروبية الموسّـعة (قمة المجموعة السياسـية الأوروبية) التـي عُقدت في مولدافيا قرب الحدود الأوكرانية مطلع يونيو/ حزيران 2023 عن عزم الاتحاد على تعزيز نفوذه في شرق القارّة

والحدّ من الدور الروسي في المنطقة.

يحاول الاتحاد الأوروبي استمالة دول المنطقة من خلال المساعدات الاقتصادية وتحفيز مساعيها لعضـوية الاتحاد، ومن شـأن ذلك أن يحدّ من أدوار أيّ قوى سياسـية مقرّبة من موسـكو فيها ومواجهة محاولات انفصـالية على منوال الاسـتقلال غير المعترف به دولياً في إقليم ترانسنيسـتريا في شـرق مولدافيا الموالي لروسيا. لكنّ عضوية الاتحاد الأوروبي تتطلّب مزيداً من الانتظار لاستكمال شروطها، ومن غير المرجّح منح أوكرانيا ومولدافيا اسـتثناءات لتعجيل انضـمامها إلى الاتحاد خلافاً لما تأملانه كييف وكيشيناو، بسبب معارضة عدد من الدول الأعضاء ذلك.

وعلاوة على حرص أوكرانيا ومولدافيا على الالتحاق بالتكتّل الأوروبي؛ فإنّ الجبل الأسود ومقدونيا الشـمالية وألبانيا تترقّب أن تقوم بروكسـيل بتحديد تاريخ عضويتها في الاتحاد بعد انتظار دام عقديْن من الزمن. وما زالت البوسنة والهرسك تنتظر فرصتها للتقدُّم في مفاوضات العضوية أيضاً.

وإزاء الأهمية الجيوستراتيجية لانضمام دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي إلاّ أنه سيزيد من الأعباء المالية على كاهل التكتُّل، وسـيرجِّح بالتالي كفّة المدفوعات إلى بروكسـيل مقابل الإيرادات منها على العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد حالياً.

وتجـدّدت خـلال سـنة 2023 توتّرات وأعمال عُنف في المناطق الشـمالية من إقليم كوسـوفا التي تقطنها أغلبية صربية، ما يمثِّل تحدّياً بالنسبة لحضور الاتحاد الأوروبي وللقوات المنتشرة في المنطقة منذ نهاية الحرب في سـنة 1999 ضـمن بعثة «كيفور» التابعة لحلف شـمال الأطلسـي «ناتو». وترفض بلغراد الاعتراف باستقلال كوسوفا وتشجِّع صرب الإقليم على تحدِّي سلطاته. تجلّت مصلحة لدى قيادة الرئيس الصـربي اليميني ألكسـندر فوتشـيتش وحلفائه من أقصى اليمين في اندلاع هذه التوتّرات في كوسوفا كخيار لصرف الأنظار عن التضخّم وارتفاع تكاليف المعيشة وموجة الاعتراضات الجماهيرية العارمة التي شهدتها صربيا. وفي نهاية السنة نجح حزب فوتشيتش «الحزب التقدمي الصربي» بالفوز فـي الانتخابـات البرلمانية التي أجريت في ديسـمبر/ كانون الأول 2023 بينما شـكّكت جبهة أحزاب المعارضة في نزاهتها.

التوسعة الشمالية لحلف الأطلسي

كان مـن الارتـدادات المباشـرة لاندلاع حـرب أوكرانيا تخلّي السـويد وفنلندا عن سياسـة الحياد الراسـخة بإعلان رغبتهما في الانضـمام إلى حلف شمال الأطلسـي «ناتو» وتقديم طلبات رسمية بهذا الخصـوص. يمثّل هذا الحدث تطوّراً نوعياً في التوازنات الجيوسياسـية في شـمال أوروبا وعلى تخوم روسيا الشمالية الغربية.

انضـمّت فنلندا رسـمياً إلى حلف الأطلسـي في إبريل/ نيسـان 2023 بعد أن حصلت على موافقة عاجلة هي الأسـرع في تاريخ «الناتو»، وصـارت العضـو الحادي والثلاثين فيه، وأدّت الخطوة إلى واقع جديد صارت معه قوّات الحلف منتشرة على الحدود الفنلندية الطويلة مع روسيا. لكنّ انضمام السويد إلى الحلف قوبل باعتراضـات من جانب تركيا والمجر وضـعت استوكهولم على قائمة الانتظار وما زال ملفّها مفتوحاً في سـنة 2024. حدّدت تركيا مطالب تتعلّق بنشـاط من تصـنّفهم أنقرة إرهابيين على أراضي السويد وترحيل مطلوبين لها من المملكة الشمالية، كما أنّ سماح السلطات السويدية بفعاليات إحـراق المصـحف الشـريف كان لها أثرها في هذا الشـأن خاصـة بعد أن جرت واقعـة إحراق مقابل السـفارة التركية في اسـتوكهولم في يناير/ كانون الثاني 2023. على أنّ أنقرة تضـغط على واشـنطن بورقة عضوية السويد كي تتراجع الولايات المتحدة عن القيود التي تفرضها على تزويد تركيا بطائرات «إف 16» وتقنيات عسكرية معيّنة. أمّا اعتراض بودابست فجاء بسبب تصريحات سويدية انتقدت حكم رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان.

ملف الهجرة غير النظامية واللجوء

احتفظ ملفّ الهجرة غير النظامية واللجوء بموقعه المتصـدِّر في الشـواغل الأوروبية، على مستوى الدول وعلى مستوى الاتحاد، مع اتجاه متزايد إلى تشديد سياسات الهجرة واللجوء عموماً.

يأتي هذا الملف ضـمن أولويات الانشـغال السياسـي والإعلامي والشـعبي في البلـدان الأوروبية، وهو المادة المفضّـلة للخطابات الشـعبوية لقوى أقصـى اليمين الصاعدة. يستثير هذا الملف نقاشات وهواجس اجتماعية وثقافية بشـأن الهوية والطابع العام للدول والمجتمعات، علاوة على ارتباطه بشكل واضح بحمّى الإسلاموفوبيا.

شهدت سنة 2023 تقدُّماً ملحوظاً في بلورة سياسة جديدة للهجرة واللجوء في أوروبا بعد أن أطلقت المفوضية الأوروبية مساراً في هذا الشأن في سنة 2020. جرى بدءاً من سبتمبر/ أيلول 2023 إحراز تقـدُّم علـى مراحل في هذه المفاوضـات، وصـولاً إلى اتفاق توصّـل إليه البرلمـان الأوروبي مع الدول الأعضـاء في الاتحاد في العشـرين من ديسـمبر/ كانون الأول يقضـي بالموافقة على «إصلاح سياسة الهجرة» نحو صـيغة أكثر تشـدّداً، على نحو يشـمل تدابير احتجاز طالبي الهجرة واللجوء في الحدود الخارجية للاتحاد لمدّة قد تصل إلى أربعين أسبوعاً، وتسريع النظر في طلبات اللجوء وتسهيل إجراءات ترحيلهم عن أوروبا. جاءت هذه الخطوة، التي أثارت انتقادات حقوقية وإنسانية، ضمن مضامين «ميثاق اللجـوء والهجـرة» الذي يُتوقّـع أن يعتمده الاتحاد قبل انتخابات البرلمـان الأوروبي المقرّرة في يونيو/ حزيران 2024، والتي يتوقّع أن تشهد صعوداً قويّاً لليمين المتطرِّف.

إنّ اتجاه أوروبا الموحّدة إلى تعزيز حدودها الخارجية وصـدّ تدفّقات الهجرة غير النظامية، وإبرام ترتيبات في هذا الصدد مع دول جنوب المتوسط؛ يعني عملياً ترحيل الأزمة إلى «دول العبور» تلك، بما في ذلك قيام خفر السواحل من شمال أفريقيا بإحباط عمليات إبحار صوب أوروبا تحت عنوان «إنقاذ بحـري». وقد تجلّت أعراض الأزمة المُرحّلة صـوب جنوب المتوسِّـط في كثافـة المنتظرين والعالقين القادمين من بلدان أفريقية على أمل الإبحار صـوب أوروبا ومكوثهم ضـمن ظروف إنسـانية ومعيشـية مزرية دون مظلّة حماية قانونية كافية. تتسـبّب هذه الحالة في تفاقم ممارسـات اسـتغلالية وشـبكات التهريب والاتجار بالبشر ونشوء بؤر توتّر في جيوب اجتماعية معيّنة على النحو الذي شهدته صفاقس فـي يوليـو/ تمـوز 2023 أو كما جرى من قبل في بعض مراكز احتجـاز المهاجرين غير النظاميين في طرابلس الغـرب. وأدلـى الرئيس التونسـي قيس سـعيّد في مارس/ آذار بتصـريح ذكر فيـه أنّ هؤلاء المهاجرين الأفارقة جزء من مؤامرة تسـتهدف تركيبة تونس الديموغرافية. وفي أغسـطس/ آب قامت السلطات التونسية بعمليات ترحيل قسري لأعداد غفيرة من الأفارقة صوب الحدود مع ليبيا في ظروف غير إنسانية.

ملف الإسلام والمسلمين في أوروبا

تشهد دول أوروبية تأزيماً مزمناً في تناول شؤون الإسلام والمسلمين سياسياً وإعلامياً، ومن الواضح أنّ قوى سياسية وشعبوية تستثمر في هذه الحالة وتحاول إذكاءها. وشهدت دول أوروبية خلال السنوات

الأخيرة تعبيرات واضحة عن هيْمنة المقاربة الأمنية ونزعة الانغلاق الثقافي والتوجّهات الإقصائية على التعامل مع الوجود المسلم، وقد اتّخذ هذا المنحى طابعاً مكارثياً في بعض البيئات مثل فرنسا والنمسا علاوة على مواقف تقليدية مُعلنة من قادة دول وحكومات وأحزاب في وسـط أوروبا تناهض اسـتقبال المسلمين فيها من حيث المبدأ، مثل المجر وبولندا وتشيكيا.

وكشفت تحقيقات صحفية استقصائية نُشرت بشكل متزامن في أوروبا خلال سنتي 2022 و2023 أدواراً تنهض بها مراكز وشـبكات ومنصّـات متخصصـة في التحريض على الوجود المسلم ومؤسسات المسلمين وشخصياتهم العامّة في العديد من الدول الأوروبية، اتّضح أنها تلقّت تشجيعاً ودعماً من دول عربية.

وشـهدت سـنة 2023 محاولات لتصـعيد التوتـرات الاجتماعية في السـويد والدانمرك من خلال فعاليات اسـتفزازية في ميادين عامّة اسـتهدفت الإسـاءة إلى الإسـلام والمصـاحف الشريفة بطريقة استعراضـية، تحت عنوان «حرق القرآن». جدّدت هذه التطوّرات الجدل بشـأن حرية التعبير وحدودها فـي الواقـع الأوروبي، وأدّت في الوقت ذاته إلى الإضـرار بصـورة السـويد في العالم الإسـلامي حيث تحرّكت مظاهرات غاضـبة ضـدها في بعض الدول الإسلامية. وسـنّت الدانمرك في ديسمبر/ كانون الأول 2023 قانونـاً يحظـر مـن الناحيـة العملية فعاليات إحراق المصـحف الشـريف، بعد مراجعات تشريعية استغرقت شهوراً.

بريطانيا

أظهـرت بريطانيـا منذ خروجها من الاتحاد الأوروبي تقارباً أكثر وضـوحاً مع الولايات المتحدة في الشؤون الاستراتيجية، كما تجلّى خلال حرب أوكرانيا التي اندلعت في فبراير/ شباط 2022 ثمّ حرب غـزة التـي اندلعت في أكتوبر/ تشـرين الأول 2023 علاوة علـى تحالف «أوكوس» الثلاثي الذي ضـمّ الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا بدءاً من خريف 2021.

أمّا على المسـتوى الداخلي فإنّ بريطانيا تواجه معضـلات مزمنة، مثل ضـعف القيادة السياسـية وغياب الاسـتقرار عن المشهد الحكومي وتآكل شعبية الحزبين البارزين (المحافظين والعمّال)، وصولاً إلى حكومة ريشي سوناك الذي تقلّد رئاسة الحكومة في أكتوبر/ تشرين الأول 2022 بعد اضطرار ليز

تراس إلى الاستقالة من المنصب الذي شغلته لمدّة وجيزة، فورث أعباء اقتصادية مزمنة مع عواقب الخروج من الاتحاد الأوروبي وتبعات موسم كورونا المديد وارتفاع تكاليف المعيشة والتضخّم القياسي وترهُّل الخدمات العامة والصحية، وموجة الإضرابات التي شهدتها قطاعات حيوية، علاوة على حالة الركود السياسي في البلاد التي شهدت آخر انتخابات عامّة سنة 2019 عند فاز بها بوريس جونسون. وستكون بريطانيا على موعد مع الانتخابات العامّة التي يُفترض أن تقام في النصف الثاني من سنة 2024 أو في يناير/ كانون الثاني من السنة التالية، أي بعد سنوات خمس من آخر انتخابات عامّة.

ومنذ خروجها من الاتحاد الأوروبي وجدت لندن ذاتها متحرِّرة من التزامات العضوية في الاتحاد، بما في ذلك ما يتعلّق بملف الهجرة واللجوء الذي تحكمه معاهدات أوروبية، وفتح ذلك الباب للحكومة البريطانية كي تتبنّى نهجاً أكثر تشدُّداً في هذا الملفّ، بما في ذلك السعي إلى ترحيل بعض طالبي اللجوء إلى راوندا.

وفي خريف سنة 2023 شهدت بريطانيا جدلاً داخلياً جراء مساعي تقييد حرية التعبير والتظاهر، في مواجهة موجة الاعتراضات الجماهيرية على الحرب التي تستهدف الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وأدّت محاولات التقييد والحظر تلك إلى الإطاحة بوزيرة الداخلية سويلا برافرمان، المعروفة بانحيازها إلى الجانب الإسرائيلي يوم 13 نوفمبر/ تشرين الثاني.

ألمانيا

تجاوزت ألمانيا خلال سنة 2023 هواجس صعبة تتعلّق بإمدادات الطاقة والأزمة الاقتصادية المحتملة، فرغم مؤشِّرات التضخّم المرتفعة على المستوى الأوروبي عموماً، بما في ذلك ألمانيا، إلاّ أنّ الجمهورية الاتحادية تجنّبت سيناريو العجز في إمدادات الطاقة والقفزات التي لا تُحتمَل في أسعارها، نظراً لتمكّنها من تأمين إمدادات بديلة من الغاز، وإن بأسعار مرتفعة، وكذلك تعبئة الخزانات الاحتياطية في الوقت المناسب.

تواصل ألمانيا مساعيها لإحداث تطوّر نوعي غير مسبوق في قدراتها العسكرية، بناء على النهج الجديد الذي أعلنت عنه الحكومة بعد اندلاع الحرب الأوكرانية (فبراير/ شباط 2022)، واتّضحت في غضون ذلك صعوبات غير متوقّعة يواجهها الجيش الألماني في قدرته على التكيّف مع هذا التطوير المنتظر.

ثـمّ خرجت ألمانيا من سـنة 2023 بحزمة من المعضـلات والتحدِّيـات الداخلية والخارجية. فعلى المسـتوى الداخلي تجلّى ضـعف قيادة المستشار أولاف شـولتز، الذي يقود ائتلافاً حكومياً ثلاثياً غير منسـجم، يتكون من الديمقراطيين الاجتماعيين (يسار وسـط) والخضر والليبراليين، مع صعوبات في تسـيير بعض الحقائب الوزارية. ووصـلت شعبية المستشـار وحكومته إلى الحضيض في استطلاعات الرأي، مع خسـائر متواصلة تكبّدتها أحزاب الائتلاف في انتخابات الولايات. وصعدت في غضون ذلك الفرص الانتخابية لأقصـى اليمين السياسـي ممثّلاً بحزب «البديل من أجل ألمانيا» AfD الذي يحظى في استطلاعات الرأي بالمركز الثاني حالياً، بينما تتقمّص قيادة الاتحاد المسيحي الديمقراطي CDU خطاب أقصـى اليمين ونبرته الشـعبوية في ما يتعلّق بطالبي الهجرة واللجوء. ومن المتوقّع أن تشـهد انتخابات البرلمان الأوروبي المقرّرة في يونيو/ حزيران 2024 صعوداً قوياً لأقصى اليمين الألماني.

أما على المسـتوى الأوروبي فإنّ ألمانيا التي قدّمت خلال سـنة 2023 دعماً عسـكرياً ومالياً دؤوباً إلى كييف صـارت معنية باسـتحقاق طول أمد الحرب؛ بعد خيبة الأمل من الهجوم الأوكراني المُضـاد وتحوُّل الحرب إلى بؤرة اسـتنزاف عسـكرية ومالية للأطراف جميعاً بلا أفق. إنّ ألمانيا وهي تواصـل تطبيق اسـتراتيجيّتها الجديدة للتطوير الدفاعي؛ تراقب في الوقت ذاته احتمالات اندلاع أزمة إقليمية ودولية تحت تأثير الحرب على غزة بدءاً من السـابع من أكتوبر/ تشـرين الأول 2023، خاصـة بالنظر إلى موقفها الداعم للحرب الإسـرائيلية على غزة سياسـياً ودعائياً، وحتى عسـكرياً من خلال إمدادات أسـلحة وذخائر، علاوة على أنّ برلين قد تكون مدعوّة للاشـتراك في تحرّكات حماية الملاحة البحرية في البحر الأحمر أو غيره من ممرّات الملاحة.

على مستوى آخر؛ فإنّ برلين التي تجمعها مصالح اقتصادية وتجارية واسعة مع بكين، ستتضرّر من أي تصعيد أو استقطاب حادّ بين الولايات المتحدة والصين، ما يفرض عليها إدارة علاقات مستقرّة مع الجانب الصيني محفوفة بتوازنات حَذِرَة.

فرنسا

تَواصَـل خلال سـنة 2023 انحسـار النفوذ الفرنسـي في إفريقيا عموماً ودول الساحل والصحراء خصوصـاً. مثّلت إطاحة العسـكر في النيجر في 26 يوليو/ تموز بحكم الرئيس المنتخب محمد بازوم، المقرّب من فرنسا والغرب؛ اختباراً واضحاً لقدرة باريس على إدارة الموقف في مستعمراتها الإفريقية السابقة التي تشهد موجة عداء متزايدة لها. جاء التحوّل في النيجر بعد سابقه في مالي وبوركينا فاسو، وبدا أنّه يُنذر بمزيد من الانقلابات المناهضـة لفرنسـا في دول السـاحل والصـحراء. وبعد أن حاولت باريس حشـد مواقف أوروبية وغربية لإسـقاط السـلطة الجديـدة في نيامي، والتلويـح بخيار التدخّل العسكري، علاوة على الرِّهان على تحرُّكات مجموعة «إيكواس» (دول وسط وغرب إفريقيا) التي هدّدت بفرض عقوبات ومباشـرة التدخّل العسـكري؛ فإنّ هذه المساعي جميعاً لم تفلح في تغيير الأمر الواقع الجديد.

وبعـد هجـوم المقاومة الفلسـطينية المباغت علـى أهداف للاحتلال الإسـرائيلي في السـابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 (معركة «طوفان الأقصى»)؛ أبدت باريس موقفاً منحازاً بوضوح إلى الجانب الإسـرائيلي، وعرض الرئيس إيمانويل ماكرون على قيادة الحرب الإسـرائيلية تشكيل تحالف دولي ضد المقاومة الفلسـطينية على منوال التحالف ضـد «داعش» الذي تحرّكت القوّات الفرنسية بفعالية تحت مظلّتـه في العراق وسـورية بدءاً من سـنة 2015. لكـنّ مقترح باريس لم يلقَ تجاوبـاً يُذكر من الجانب الإسرائيلي وحلفائه وبدا أنّ الإدارة الأمريكية هي التي تُشرف بذاتها على إدارة الحرب على قطاع غزة مـع دعـم دول غربية أخرى مثل بريطانيا. يُرجّح أنّ تجاهل طموحات فرنسـا في إيجاد دور لها ضـمن إدارة الحدث، حسـب مقترح الرئيس ماكرون؛ كان له أثر مع عوامل ومتغيِّرات أخرى، في حدوث تحوُّل نسـبي في الموقف الفرنسـي لاحقاً إلى درجة انتقاد ماكرون قتل الجيش الإسـرائيلي النساء والأطفال في قطاع غزة علناً (11 نوفمبر/ كانون الثاني)، وتصويت فرنسا في مجلس الأمن مع وقف إطلاق النار (5 نوفمبر/ تشرين الثاني) بعد أن صوّتت ضدّه من قبل (17 أكتوبر/ تشرين الأول).

على الصـعيد الداخلي شـهدت فرنسا خلال النصـف الأول من سنة 2023 موجة إضرابات عمّالية وتحرّكات مطلبية واسـعة رفضـاً لرفع سـنّ التقاعد. ثمّ عادت «اضـطرابات الضـواحي» إلى الاندلاع مجدداً في بداية الصيف وتمدّدت إلى مدن فرنسية عدّة بعد مقتل الفتى نائل مرزوق برصاص الشرطة من مسافة قريبة وأدّت الحادثة التي وثّقها مقطع مصوّر إلى موجة غضب عارمة في الأوساط الشبابية من خلفية هجرة بشـكل خاصّ. فتحت الحادثة نقاشـاً واسـعاً بشـأن عنف الشرطة والصلاحيات التي

حازت عليها في سنة 2017 ثم بمقتضى قانون «الأمن الشامل» المثير للجدل سنة 2021.

وتواصـلت في فرنسـا التعبيرات المُناهِضة للخصوصيات الدينية والسِّـمات الثقافية المسلمة في المدارس والمرافق العامّة من جانب كبار شخصـيات الدولة والحكومة والإدارات المحلية، مثل نشـوب أزمة بشأن صلاة التلاميذ المسلمين في المدارس في يونيو/ حزيران 2023، ثمّ تقييد دخول المدارس بملابس فضفاضة (العباءة) مع بدء العام الدراسي في سبتمبر/ أيلول، علاوة على منع الاتحاد الفرنسي لكرة القدم وقف المباريات في الدوري الوطني الذي وافق شـهر رمضـان لتمكين اللاعبين المسـلمين الصائمين من ارتشاف الماء أو تناول مُغذِّيات.

إيطاليا

قامت إيطاليا خلال سنة 2023 بتحرّكات ملحوظة مع دول جنوب المتوسط، مدفوعة أساساً بترتيب ملـف الهجـرة غير النظامية من جانب؛ وإبرام تفاهمات واتفاقات في مجال إمدادات الطاقة من جانب آخر.

يمثِّل ملف الهجرة غير النظامية أولوية ملحّة بالنسـبة لقيادة رئيسـة الوزراء جيورجيا ميلوني، التي أحرزت فوزاً تاريخياً في انتخابات سـبتمبر/ أيلول 2022، تحت شـعارات مناهضـة للهجرة واللجوء، وقد صـارت بالتالي أول امرأة تتقلّد رئاسـة الحكومة في تاريخ إيطاليا. لكنّ عهد ميلوني شهد تصاعداً ملحوظـاً فـي تدفّقات الهجرة غير النظامية إلى السـواحل الإيطالية، على نحـو حفّز قيامها بتحرّكات نشـطة؛ كان منها زيارة رفيعة المستوى إلى تونس في يونيو/ حزيران بمعية رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين التقت خلالها الرئيس قيس سعيد.

وباشـرت ميلونـي زيارات واتصـالات مـع ليبيا والجزائر تتضـمّن، عـلاوة على ملـف الهجرة غير النظاميـة؛ ترتيبات وتعاقـدات في ملف إمدادات الطاقة. فقد زارت ميلونـي الجزائر في يناير 2023 والتقـت الرئيس عبد المجيد تبون، بعد سـتة أشـهر من عقد القمة الجزائريـة – الإيطالية في يوليو/ تمـوز 2022 التي جرى خلالها الاتفاق على زيـادة إمدادات الغاز الجزائري إلى إيطاليا. وتقود ميلوني تحرّكاً طموحاً يهدف إلى جعل إيطاليا ممرّاً أساسـياً للغاز من جنوب المتوسـط إلى أوروبا، وتجاوزت رومـا بذلك اعتمادها على إمدادات الغاز الروسـية. والجزائر هي المـزوِّد الرئيس لإيطاليا بالغاز عبر

خط أنابيب «ترانزميد» الذي يربط البلدين عبر تونس. وبعد أيّام قليلة من زيارتها إلى الجزائر أحدثت ميلونـي اختراقـاً آخر فـي طرابلس التي زارتها حيث التقت رئيس حكومـة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة، وحضرت مراسم توقيع عقد بقيمة 8 مليارات يورو من أجل تطوير حقليّ غاز بحريين يتبعـان ليبيا، التي سـتتمكّن من خلال ذلك مـن إحداث قفزة في إنتاجيتها من الغاز. وشـهدت الزيارة مباحثـات فـي ملف الهجرة غير النظامية، وفي فتح المطـارات الإيطالية أمام الرحلات الجوية الليبية لتكون الوجهة الأوروبية الوحيدة المتاحة لها. وبدت روما حريصـة على إبرام ترتيبات في ملف الهجرة غير النظامية مع سـلطات الشـرق الليبي أيضاً، من خلال استضافة قائد قوّاتها خليفة حفتر في زيارة إليها في مايو/ أيار، بعد أن تصاعدت مؤشّرات الهجرة من السواحل الليبية الشرقية نحو إيطاليا.

تنطـوي هـذه التحرّكات على منافسـة للدور الفرنسـي في شـمال إفريقيا، مع ملاحظـة التنافس التقليدي الإيطالي – الفرنسي في ليبيا على النفوذ السياسي وموارد الطاقة الذي برز إلى العلن خلال الحرب الأهلية الليبية. كما اشتهرت ميلوني بتصريحات سابقة لها (في مقابلة أجرتها معها قناة LA7 الإيطالية يوم 19 يناير/ كانون الثاني 2019 في سياق أزمة نشبت وقتها بين روما وباريس) قبل تقلّدها رئاسـة الحكومة، اتهمت فيها فرنسـا باسـتغلال أفريقيا وأبرزت خلالها الفرنك الأفريقي واصفة إيّاه بالعملـة الاسـتعمارية. وتجلّى الافتراق في المواقف الإيطالية – الفرنسـية من الملفات الإفريقية بعد الإطاحة بحكم الرئيس بازوم في نيامي، حيث نأت روما بنفسـها عن الاتجاه التصـعيدي الذي حاولت باريس جرّ شركائها الأوروبيين إليه ضد القيادة الجديدة في النيجر.

وبرز الموقف الإيطالي خلال حكومة اليمين الحالية ضمن الدول المنحازة إلى الجانب الإسرائيلي، وتجلّى ذلك في سياق الحرب على غزة.

أوروبا وفلسطين

دأب الاتحـاد الأوروبي، كما فعل على مرّ السـنوات الماضـية، على انتقـاد بعض انتهاكات الاحتلال وتجاوزاتـه على الأرض وأعمال الهدم التي تسـتهدف منازل الفلسـطينيين في شـرق القدس ومحاولة تهجير قرى واقعة في المنطقة المصنّفة «ج» من أراضي الضفة الغربية المحتلة مثل مسافر يطا قرب الخليل.

انشغلت المواقف الأوروبية حتى يوم السادس من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 في التعليق على بعض

التطوّرات الميدانية، مثل انتقاد توسـيع الاستيطان واعتداءات المستوطنين المروِّعة على قرى وبلدات فلسطينية، مثل حوّارة قرب نابلس، لكنّ هذه الانتقادات لم تترتّب عليها خطوات أوروبية عملية ضاغطة على الجانب الإسرائيلي.

واستمرّ واقع الانسداد في آفاق «الحلّ السياسي» للقضية الفلسطينية كما نادت به الرباعية الدولية، وصـار من المتعذِّر التوصّل إلى مشـروع «الدولتين» حسب مقرّرات الرباعية نظراً لما أحدثه الاحتلال على الأرض من توسّع استيطاني ومصادرة أراضٍ وفرض حقائق بالقوّة، ولم تشغل القضية الفلسطينية أولوية واضحة في التحرّكات السياسية والدبلوماسية الأوروبية حتى السادس من أكتوبر/ تشرين الأول.

كان واضـحاً أنّ أوروبا ومعها الولايات المتحدة منزعجة من تشـكيلة حكومة اليمين العنصـرية التي ضـمّت وزراء معروفين بنزعاتهم الفاشـية، بمقتضى نتائج انتخابات الكنيست التي أجريت في نوفمبر/ تشـرين الثانـي 2022. وامتدّ الانزعاج الأوروبـي إلى توجّه رئيس الوزراء الإسـرائيلي بنيامين نتنياهو وفريقه إلى فرض تعديلات قضائية أثارت موجة اعتراضات عارمة لدى الجمهور الإسرائيلي.

السابع من أكتوبر وما بعده

كان السابع من أكتوبر/ تشرين الأول من أبرز الأحداث التي تصدّرت شواغل سنة 2023 في أوروبا. أجمعت المواقف الرسـمية الأوروبية على إدانة شـديدة اللهجة لهجوم المقاومة الفلسـطينية في ذلك اليوم، وإن اختلفت بعض التعبيرات نسـبياً بين دولة وأخرى في مدى الانحياز إلى الجانب الإسـرائيلي. شـدّدت المواقف الأوروبية، عموماً، على ما تسـمِّيه «حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، بالإشارة إلى الحـرب التي شـنّتها على قطاع غزة. وعبّرت معظـم الحكومات والأحزاب والتغطيـات الإعلامية عبر أوروبا عن انحياز واضح إلى الرواية الإسرائيلية بشأن الحرب، وإن تراجع منسوبها نسبياً في ما بعد.

حاولت الدول الأوروبية المنحازة بوضـوح إلى الجانب الإسـرائيلي إضفاء توازن شكلي على خطابها من خلال الحديث عن الاسـتجابات الإنسـانية لأهالي القطاع، واسترجاع الحديث عن «حل الدولتين»، واستنكار «عنف المستوطنين» في الضفة الغربية، لكن مع تحاشي أي إدانة لسلوك جنود الاحتلال في قطاع غزة أو في الضفة.

ومـع طول أمـد العدوان الذي اتّخذ طابع الإبـادة الجماعية والتطهير العرقـي وجاء حافلاً بجرائم الحرب ضـدّ الشعب الفلسـطيني تزايدات تعبيرات القلق والانزعاج من جانب بعض العواصم الأوروبية من ما يقترفه جيش الاحتلال الإسـرائيلي. عبّرت حكومات وشخصـيات رسـمية في إيرلندا وإسـبانيا وبلجيكا ومالطا والنرويج واسـكتلندا عن انتقادات واضـحة في هذا الشـأن، كما أحدثت فرنسا تحوّلاً ملحوظـاً فـي بعض خطابها ومواقفها عن التأييد الجارف للجانب الإسـرائيلي الذي عبّرت عنه ابتداءً. بينمـا احتفظـت دول أخرى منها بريطانيا وألمانيا والنمسـا وتشـيكيا بانحيازها الجـارف إلى الجانب الإسرائيلي دون تحفّظات تُذكر حتى نهاية سنة 2023.

وعلى صـعيد السـلوك التصويتي في الهيئات الدولية؛ شهدت المواقف الأوروبية في ما يتعلّق بوقف إطـلاق النـار انزياحاً نسـبياً مع طول أمـد الحرب في اتجاه تأييـد وقف إطلاق النـار أو الامتناع عن التصويت، ولم تصوِّت من بين الدول الأوروبية سوى النمسا وتشيكيا ضد مشروع قرار الجمعية العامّة للأمـم المتحـدة الداعي لوقـف إطلاق النار يوم 12 كانون الأول/ ديسـمبر وإن تحفّظـت دول أوروبية أخـرى. لكـن حتى نهاية سـنة 2023 لم يتّخذ الاتحاد الأوروبي أيّ موقف واضـح يُطالب بوقف إطلاق النار، نظراً لأنّ بعض دوله الأعضاء تمسّكت برفض ذلك ومنها ألمانيا وإيطاليا والنمسا ودول في وسط أوروبا وشرقها.

على المستوى الشعبي شهدت العديد من الدول الأوروبية فعاليات جماهيرية متواصلة ضدّ الحرب على قطاع غزة، بلغت مسـتويات قياسـية غير مسـبوقة في بعضـها، مع المطالبة بالحرية لفلسـطين والتحذير من الإبادة الجماعية.

شهدت بعض الدول الأوروبية محاولات حظر وتقييد غير مسبوقة في مستواها للمظاهرات المؤيِّدة لحقوق الشـعب الفلسـطيني و/أو المناهضـة للعدوان الحربي على قطاع غزة، تلازمت مع وصـم هذه التحرّكات والمواقف بـ«العداء للسامية» أو بـ«تأييد الإرهاب».

إنّ موجة الانتقادات والاعتراضات المتصاعدة على السياسات الداعمة للاحتلال وحربه العدوانية، صـارت تمثِّل متغيِّراً ضـاغطاً على السياسات المنحازة إلى الاحتلال وعدوانه، مع التبايُن في ذلك بين بيئة أوروبية وأخرى، لكنّها لا تتأهّل وحدها لإحداث تغييرات جوهرية في الأمد القريب في السياسات الخارجية المعتمدة أو في مواقف الدول الغربية من قضـية فلسـطين ومن دعم كيان الاحتلال تحديداً، علـى أنّ مـن شـأنها، مع عوامل ومُتغيِّـرات أخرى، أن تُحَفِّز تغييرات نسـبية في المواقـف والتعبيرات

السياسية في اتجاه المواءمات الشكلية والتغييرات الجزئية.

أظهـرت تطـوّرات ما بعد السـابع من أكتوبر/ تشـرين الأول 2023 عجز أوروبا عـن بلورة توجّهات مشـتركة ومسـتقلّة عن النهج الأمريكي، فواقع الحال أنّ المواقف الأوروبية كانت متنافرة بوضـوح في عدد من الشـؤون ذات الصـلة بهذه التطوّرات، كما عبّر عن ذلك السلوك التصويتي في الهيئات الدولية بشـأن وقف إطلاق النار. وغابت الدبلوماسـية الأوروبية الباحثة عن حلول سياسية عن المشهد بسبب التوجّـه السـائد الداعم للحرب عل غزة. وانهمكت مواقف الأطـراف الأوروبية التي قامت بجولات في المنطقة في خدمة مسعى «منع توسيع رقعة الصراع»، كما تجلّى في زيارات المسؤولين الأوروبيين إلى لبنان مثلاً.

أوروبا والشأن السوري

لم يطرأ خلال سنة 2023 جديد على المواقف الأوروبية بشأن سورية، باستثناء الاستجابة الإنسانية الملحّة بعد الزلزال الذي ضـرب الشـمال السـوري في فبراير/ شـباط. ويتمثّل الموقف العام للاتحاد الأوروبي في إبقاء العقوبات المفروضة على دمشق – وهي لا تشمل المواد الغذائية والأدوية والمعدّات الطبيـة –، والامتنـاع عن إعادة علاقات دبلوماسـية كاملة معها، وربط تعـاون أوروبا في إعادة الإعمار بإنجاز «انتقال سياسـي حقيقي وشـامل بحزم» حسـب قـرار مجلس الأمن الدولـي رقم 2254. ويرى الاتحـاد الأوروبي ودوله الأعضـاء الكيفية الأمثل لمعالجة القضـية السـورية في الشـروع في «عملية سياسـية شـاملة» تقوم على مختلف مكوِّنات القـرار 2254. ويُعارض الاتحـاد الأوروبي أي تقارُب مع دمشق خارج إطار الحلّ السياسي الشامل.

ويمثِّل طالبو الهجرة واللجوء، الذين يشـكِّل السـوريون نسـبة ملحوظة منهم، شـاغلاً متصـدِّراً في السياسـات الأوروبية عموماً له أثره في المواقف الأوروبية من الأوضـاع في سـورية. وتخشـى أوروبا أن تدفع أي عملية عسـكرية واسـعة في الشـمال السوري بأفواج غفيرة من اللاجئين نحوها ومن بينهم عناصر ذات خلفية قتالية مُحتمَلة، ما يدفع إلى الحرص على تجنّب عملية من هذا النوع.

وأقام الاتحاد الأوروبي في 15 يونيو/ حزيران مؤتمر بروكسيل السابع من أجل «دعم مستقبل سورية والمنطقة» بمشاركة ممثلين وزاريين عن 57 دولة بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد وأكثر من 30

منظمة دولية منها الأمم المتحدة ومؤسسـات الاتحاد الأوروبي. وأكّد المؤتمر الذي يُعدّ الفعالية الأبرز لحشد التعهّدات المالية للشؤون الإنسانية؛ الموقف الأوروبي الذي ينادي بحلّ سياسي شامل من خلال الأمم المتحدة.

أوروبا والشأن اليمني

احتفـظ الاتحـاد الأوروبـي ودوله الأعضـاء بموقف عام بشـأن اليمن يتمثّل فـي الإعراب عن دعم الجهود الدولية المبذولة للحلّ السياسـي، والمسـاهمة في تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب اليمني، والدعم الاقتصادي للحكومة التي تتخذ من عدن مقرّاً لها.

وبعد أن استمرّ الهدوء الميداني في اليمن ودول الجوار خلال سنة 2023، فإنّ الاعتراضات البحرية والهجمات التي قامت بها قوّات يمنية تتبع جماعة «أنصـار الله»/ الحوثيين بدءاً من نوفمبر/ تشـرين الثاني على خلفية الحرب على قطاع غزة، أثارت تنديداً من جانب الدول الأوروبية، خاصّـة بعد أن أثّر ذلك على حركة الملاحة البحرية عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر. وتحوّل هذا الملفّ إلى بؤرة توتّر دولية تشغل أوروبا مع بدء سنة 2024. وحسب الموقف الأوروبي فإنّ هذه الهجمات البحرية «غير مقبولة وتهدِّد الملاحة الدولية والأمن البحري، مما يمثِّل انتهاكاً جسـيماً للقانون الدولي»، حسـب بيان أصدره بيتر ستانو المتحدث الرسمي باسم الشؤون الخارجية وسياسة الأمن بالاتحاد الأوروبي يوم 14 ديسمبر/ كانون الأول.

العلاقات الأوروبية - المغاربية

تمثِّل قضية الصحراء ملفّاً حرجاً بالنسبة للدول الأوروبية في كيفية إدارة علاقاتها مع كلّ من المغرب والجزائر. فالرباط تعتبر الموقف من ملفّ الصحراء محدِّدا حاسماً لوجهة علاقاتها الأوروبية، وتسبّب ذلـك فـي حالات تقارب وتنافر مع بعض دول أوروبا في السـنوات الأخيرة، بينما تمنح مواقف جزائرية إزاء بعض الدول الأوروبية الانطباع بانتهاج الجزائر سلوكاً مماثلاً في الاتجاه العكسي. وتُستعمَل أوراق القـوّة والضـغط – ومنهـا إمدادات الطاقة والهجـرة غير النظامية والأمن و«مكافحـة الإرهاب» – في التعامل مع الشركاء الأوروبيين من جانب الجارتين المغاربيّتين بما يتوافق مع هذا المُحدِّد.

برز في السـنوات الأخيرة اتجاه لدى الدول المغاربية المعنية في تجاوز الأفضـلية الفرنسـية التقليدية وتنويع علاقاتهما الخارجية مع قوى النفوذ الدولي – الولايات المتحدة والصين – وأطراف أوروبية متعدِّدة خاصـة إيطاليا وألمانيا؛ وتجد باريس ذاتها مضـطرّة إلى انتهاج مسـلك حذر في إدارة علاقاتها مع الدول المغاربية أخذاً بعين الاعتبار المتغيِّرات القائمة وهواجس تآكُل نفوذها في معاقلها التقليدية في أفريقيا.

ومنذ نشوء الحرب في أوكرانيا تعزّزت مكانة الجزائر بالنسبة لأوروبا في مجال إمدادات الغاز، كما أكّدت هذه الحرب أهمية موارد الطاقة الليبية من النفط ومخزونات الغاز بالنسبة للقارّة. وأدّى انعتاق النيجـر ومالي من مظلّة الهيمنة الفرنسـية إلى تعزيز مكانـة الجزائر المجاورة في أي ترتيبات أوروبية وإقليمية ذات صلة بملفّات دول الساحل والصحراء.

ويدعم الموقف الرسمي الأوروبي إحلال الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا والتوصّل إلى حكومة موحّدة وتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية في عموم البلاد، والحثّ على الحوار السياسي بين الأطراف الليبية، مع إظهار الدعم لنشاط الممثل الخاصّ للأمين العام للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

ورغم الانتقادات الأوروبية المتعددة لسياسات الرئيس التونسي قيس سعيّد في مسائل الديمقراطية والحُرِّيات والتعامل مع المهاجرين الأفارقة؛ إلاّ أنّ العلاقات التونسية الأوروبية لم تدخل طور الأزمة أو القطيعة. ومن الواضـح أنّ مسألة الهجرة غير النظامية تعزِّز أهمية تونس بالنسبة للشركاء الأوروبيين، خاصـة بالنسـبة لإيطاليا التي يتدفّق إلى جزرها وسـواحلها القريبة من تونس التونسـية طالبو هجرة ولجوء من بلدان شـمال أفريقيا ودول جنوب الصـحراء. ومن خلال أولوية ملف الهجرة غير النظامية بالنسبة للجانب الأوروبي؛ تحاول قيادة سعيّد كسب دعم اقتصادي من أوروبا وتجاوز الانتقادات لنمط حكمه السـلطوي، وجاءت زيارة رئيسـة المفوضـية الأوروبية أورسـولا فون دير لاين ورئيسـة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني إلى تونس في يونيو/ حزيران ولقاؤهما سـعيّد تأكيداً واضـحاً لهذه الأولوية. وتعبِّر زيارات المسـؤولين الأوروبيين إلى جزيرة لامبيدوزا الإيطالية القريبة من السواحل التونسية عن إدراك وطأة مسـار الهجرة عبر تونس والبحر، ومنها زيارة رئيس المفوضـية فون دير لاين إلى الجزيرة بمعيّة ميلوني في سبتمبر/ أيلول.

العلاقات الأوروبية - الخليجية

حفّـزت حـرب أوكرانيا توجّه الدول الأوروبية إلى إبرام اتفاقات وتفاهمات ومشـروعات متعددة مع دول الخليج في مجال الوقود الأحفوري والمتجدِّد، بعد أزمة إمدادات الطاقة من روسيا. كما سعت دول وشركات أوروبية إلى كسب تعاقدات مع مشروعات التطوير الكبرى في منطقة الخليج.

ولم يتوصّـل الخليج وأوروبا إلى اتفاقية تبادل حُرّ بين الجانبين رغم التبادلات القائمة، كما أنّ دول الخليج تدير، كلّ على حدة، علاقات سياسـية واقتصـادية وتجارية مع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بصـفة ثنائية وليسـت جماعيـة، ولم يتبلور مجلس التعـاون لدول الخليج العربية فـي هيئة تكتّل فاعل مكافئ للاتحاد الأوروبي الذي ينطوي على سوق مشتركة ووحدة نقدية وسياسات اقتصادية داخلية؛ بل إنّ بعض دول الخليج أدارت علاقات متضـاربة مع الأطراف الأوروبية خلال الأزمة الخليجية (2017-2020).

ومنذ اندلاع الحرب على غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023؛ كانت العواصم الخليجية ضـمن وجهـات كبـار المسـؤولين الأوروبيين خـلال جولاتهم فـي المنطقة، وجـاء ذلك في مـا يتعلّق بالمسـاعي الغربية لحصـر نطاق الحرب في قطاع غزة تحت ما يسـمّى «منع التصـعيد في المنطقة»، وملف المفاوضات بشأن المحتجزين في غزة و«الهُدَن الإنسانية» الذي كانت قطر عنواناً أساسياً بشأنه، وفي الاتصالات الأمريكية بشأن أمن الملاحة البحرية بعد تطوّرات مضيق باب المندب، وسيكون لدول الخليج أهمية إضـافية في الاتصـالات الغربية بشـأن ما يُعـرَف بترتيبات «اليوم التالـي» وملف إعادة الإعمار كما اتّضح من جولة وزير الخارجية الأمريكي في المنطقة بعد أيّام من بدء سنة 2024.

العلاقات الأوروبية - التركية

اتّسـمت العلاقـات التركيـة – الأوروبية بالهدوء النسـبي خلال سـنة 2023، رغم بعض التوتّرات الموضـعية التـي طرأت. تمثّلت أبرز التطوّرات الإشـكالية بين الجانبين في التوتّـرات بين أنقرة وأثينا بشأن الوجود العسكري اليوناني في بعض الجزر القريبة من السواحل التركية، والشروط التي فرضتها تركيا على السـويد وفنلندا السـاعيتين إلى الانضـمام إلى الاتحاد الأوروبي، وسـعي أنقرة المُعلَن إلى تطوير مكانة تركيا الجيوستراتيجية في مجال نقل الغاز، من خلال المباحثات مع الجانب الروسي على

توريـد الغاز عبر الأراضـي التركية وإقامة محطة كبرى لهذا الغرض فـي تراقيا (غرب تركيا) ما زالت التفاصـيل بشأنها غير واضـحة، علاوة على ممرّات عبور الغاز القائمة والمحتملة، من أذربيجان وعبر حقول شرق المتوسط.

وتحـاول أنقـرة منذ اندلاع حرب أوكرانيا تعزيز مكانتها الجيوسياسـية، مسـتفيدة من علاقاتها مع الجانبين الروسي والأوكراني وعضويتها في حلف شمال الأطلسي أيضاً. ورغم أنّ المساعي التفاوضية التي باشرتها تركيا بين الجانبين الروسي والأوكراني خلال سنة 2022 وصلت إلى طريق مسدود؛ فإنّ أنقرة نجحت في التوصُّل إلى «اتفاق الحبوب» الذي درأ أزمة غذاء عالمية.

كانت الانتخابات الرئاسـية التركية التي أجريت على جولتين في مايو/ أيار 2023 محطة مفصـلية واكبتهـا الأطـراف الأوروبيـة والدولية بترقّب لنتائجها التي كان من شـأنها أن تُحـدِث تحوُّلاً في وجهة البلاد السياسـية إن فاز مرشّـح المعارضـة كمال كليتشـدار أوغلـو، وهو ما لم يقـع. ورغم التغطيات والتعليقات المناهضـة بوضـوح للرئيس رجب طيب إردوغان في العديد من وسـائل الإعلام الأوروبية البارزة، وبأساليب لاذعة في بعضها أو استشرفت خسارته الانتخابات خاصة بعد المتاعب الاقتصادية فـي تركيـا وعواقب الزلزال القوي الذي ضـرب الجنوب التركي؛ إلاّ أنّ القيـادة التركية التي ذمّت هذه التغطيـات وعدّتهـا متحاملة لـم تلجأ إلى التصـعيد مع الـدول الأوروبية بخلاف ما شـهدته محطّات انتخابية سابقة.

كانـت كارثة الزلزال، التي ضـربت جنوب تركيا وشـمال سـورية في فبراير/ شـباط وخلّفت دماراً قياسـياً، ذات أثر واضـح فـي تبريد الأزمات التركيـة – الأوروبية القائمة والمُحتملة. فأنقرة انشـغلت بهذه الأزمة وفي حشد علاقات أوروبية ودولية تساعدها على احتواء أعباء الدمار الواسع في المناطق المنكوبـة. وقـدّم الاتحاد الأوروبي ودول أوروبية عدّة مسـاعدات طارئة وابتُعثت فرق إنقاذ أوروبية إلى تركيـا بعـد وقوع الزلـزال. وفي 20 مارس/ آذار عقد الاتحاد مؤتمـراً دولياً في بروكسـيل للمانحين مخصصاً لاحتواء تداعيات الزلزال في تركيا وسورية، نجح في حشد تعهّدات بمقدار ستة مليارات يورو لتركيا وحدها منها مليار يورو من جانب المفوضـية الأوروبية. وفي 18 سبتمبر/ أيلول خصّص مجلس الاتحاد الأوروبي 400 مليون يورو لمساعدة أنقرة على احتواء تداعيات الزلزال.

كان سـعي القيادة التركية واضحاً خلال سنة 2023 وما سبقها إلى تحسين علاقاتها الخارجية بما فـي ذلـك مع الأطراف الأوروبية. تحاول أنقرة عبر هذا المسـعى معالجة توتّرات طرأت على علاقاتها

في سنوات سبقت وتطوير مكانتها في المنطقة ومعالجة متاعبها الاقتصادية المتراكمة. شملت مساعي التقـارب إنعاشـ العلاقـات مع دول خليجية، مثـل المملكة العربية السـعودية ودولة الإمـارات العربية المتحدة، مع إشارات انفتاح أوّلية نحو دمشق لم تتبلور عملياً، وكذلك إحداث تقارب ملموس مع الجانب الإسـرائيلي على أعلى مسـتوى قبل أن تلحق به أضرار بعد اندلاع الحرب على غزة خلال الربع الأخير من سـنة 2023. أتاحت هذه الحرب أدواراً لتركيا في بعض التحركات الدبلوماسـية وجهود الوسـاطة، خاصـة من خـلال علاقاتها الفلسـطينية عموماً ومع حركة «حماس» خصوصـاً ودورهـا المحتمل في ترتيبات «اليوم التالي» بعد الحرب.

المواقف الأوروبية من إيران

شهدت سنة 2023 استمراراً لتأزُّم العلاقات الأوروبية – الإيرانية على خلفية تطوّرات ثلاثة تواصلت تداعياتها من سنة 2022 تتمثّل في:

- اسـتمرار التعثُّر في مفاوضـات إحياء الاتفاق النووي مع إيران التي انطلقت في سـنة 2021 خلال عهد الرئيس الأمريكي جو بايدن ثمّ وصلت إلى طريق مسدود.
- الانتقادات الغربية لتوريد طائرات إيرانية مسيّرة إلى روسيا والتقارير عن استخدامها بدءاً من خريف 2022 بشـكل واسـع النطاق في تنفيذ هجمات روسية داخل أوكرانيا. ألحقت الولايات المتحـدة والاتحـاد الأوروبي وبريطانيا هذه الانتقادات بسلسلسـة مـن العقوبات على كيانات داعمة لبرنامج المسيّرات الإيراني.
- تداعيات موجة المظاهرات الغاضـبة والدامية التي شـهدتها إيران على مدار شهور بعد مقتل الشـابّة مهسـا أميني يوم 22 سـبتمبر/ أيلول 2022 التي حظيت باهتمام واسـع النطاق في الأوسـاط الأوروبيـة. ومن تعبيرات هذا الاهتمام أنّ البرلمـان الأوروبي منح في حفل أقيم في مقـرّه الثاني بستراسـبورغ يوم 12 ديسـمبر/ كانون الأول 2023 جائـزة زاخاروف، وهي أبرز جائزة أوروبية، إلى مهسا أميني وحركة «زن، زندكي، آزادي» (المرأة، الحياة، الحرية) الإيرانية التي برزت في المظاهرات. وفرض الاتحاد الأوروبي خلال سـنتي 2022 و2023 سلسـلة من العقوبات على مسؤولين وكيانات في إيران على خلفية قمع المظاهرات.

ثمّ مثّل نشـوب الحرب المدعومة غربياً على غزة خلال الربع الأخير من سـنة 2023 تطوّراً مهماً، فشهدت المنطقة تحرّكات مكثّفة لمسؤولين أوروبيين بارزين تشاطروا مع الإدارة الأمريكية الدعوة إلى

«عدم توسـيع نطاق الصـراع»، وقام بعضهم باتصـالات حثيثة في هذا الشأن الذي يتضمّن التحذير من انزلاق التوتّر الإقليمي إلى حرب مفتوحة قد تشـارك إيران فيها بشـكل مباشـر أو من خلال حلفائها الإقليميين. ولا زال هذا الانشـغال الأوروبي حاضـراً مع بدء سـنة 2024، كما تجلّـى في زيارة ممثل السياسة الخارجية الأوروبي جوزيب بوريل إلى بيروت (7 يناير/ كانون الثاني 2024) التي التقى خلالها وفداً من «حزب اللّه» بقيادة القيادي البرلماني محمد رعد.

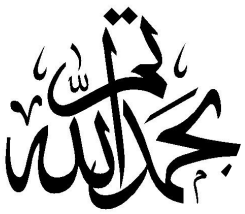
تم بحمد الله

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)
(دبلوم - ماجستير - دكتوراه - زمالة)

المناهج العلمية:

1) التحليل الاستراتيجي
2) الجيوبوليتيك
3) الجغرافية السياسة
4) مدخل لعلم الاستراتيجية
5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
7) التفكير الاستراتيجي
8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
9) دراسات أمنية متقدمة
10) الإدارة الاستراتيجية القومية
11) صناعة القرار
12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
14) مناهج البحث العلمي
15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح

أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)

- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي

أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن

- الدكتور / مصطفى شاهين

أستاذ الاقتصاد بكلية أوكلاند الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية)

- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)

- الدكتور / أسامة عيدروس

أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)

- الدكتور / محمد نعمة الله

أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)

- الدكتور / جمال نصار

أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

- الدكتور / داود بابكر

أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

الشراكات والاعتمادات:

İBN HALDUN ÜNİVERSİTESİ

جامعة ابن خلدون
اسطنبول/تركيا

İZ Sabahattin Zaim Üniversitesi

جامعة صباح الدين زعيم
اسطنبول / تركيا

NECMETTİN ERBAKAN ÜNİVERSİTESİ

جامعة نجم الدين اربكان
قونيا / تركيا

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

* **من نحن:**

- مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.

* **الاهداف:**

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات وإكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

* خدمات النادي:

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.
- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.
- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفاده من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط

العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»

ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي .... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول

الأطراف الفاعلة .. الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)

تحليل حركة المتغيرات ... الأزمات : (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)

الأزمات بين السعودية وإيران .. مآلات وسيناريوهات

مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس بيكو»

مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي

تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)

المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها

على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة

ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي لعام 2022

التقرير الاستراتيجي لعام 2021